المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ
ⴰ ⵙⵓⵎⵔ ⴰⵣⵣⴰⵢⵔ

نشرة الصحف

الاربعاء 29 أكتوبر 2014

العدد: 4862

محتويات العدد	الصفحة
• السيد بن المختار يشارك بمرسيليا في الاجتماع الوزاري "5+5 تربية"	1
• السيد كروج يشارك في ندوة: " تعليم جيد للجميع" التي نظمتها ترانسبرانسي المغرب	3
• بلاغ صحفي : نتائج الإحصاء السنوي لموظفات وموظفي القطاع	5
• تقرير وطني : 60 في المائة من العاطلين ليس لهم دبلوم	6
• ورقة حول وضعية تدريس اللغة الأمازيغية	7
• حول ترتيبات إرساء البكالوريا الدولية – خيار فرنسية	10
• اللقاءات التشاورية حول المدرسة المغربية	15/11
• قضايا التعليم بالجهات والأقاليم	37/16
• شؤون نقابية	38
• حوادث واعتداءات : اعتقال تلميذة بطنجة والوكيل العام بمراكش يطالب والي الأمن بتقرير في موضوع إيقاف عناصر أمنية لمعلمة داخل المؤسسة وانتحار تلميذة عمرها 13 سنة	40
• مقالات الرأي	45

قسم الاتصال – مصلحة الصحافة
الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

التاريخ:2014/10/29 العدد: 319	العاصمة	الصفحة:1

التعليم في «خمسة زائد خمسة»

نجاة بلقاسم، وزيرة التعليم الفرنسية، رفقة رشيد بلمختار، وزير التربية الوطنية، وإلى جانبهما رئيس منطقة "كوت دازور". في جلسة اجتماع وزراء التعليم لمجموعة خمسة زائد خمسة، أمس، في مدينة مارسيليا مع ممثلين عن المغرب، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، ومالطا، والبرتغال، والجزائر، وليبيا، وتونس. (أ ف ب)

التاريخ:2014/10/29
العدد: 306

صحيفة الناس

الصفحة: 18

بلمختار يخضع للعلاج في أمريكا

نقل موقع إنصاف بريس أن وزير التربية الوطنية رشيد بلمختار يتواجد بامريكا منذ الـ 15 من أكتوبر الجاري، بغرض العلاج من مرض ألم به. وأفادت مصادر الموقع ذاته أن بلمختار يتواجد حاليا بمستشفى في ولاية هيوستن الامريكية، في رحلة علاجية من المرتقب أن تنتهي اليوم الأربعاء.

التاريخ:2014/10/29
العدد :1509

أخبار اليوم المغربية

الصفحة:4

أقر بتدني مستوى جودة التعليم العمومي بالمغرب وفشل السياسات اللغوية بالبلاد

الكروج: 6 % من خريجي الابتدائي فقط يُتقنون الفرنسية و15% يجيدون العربية

■ الرباط أنس رضوان ■

إن عدد التلاميذ المغاربة الذين حصلوا على شهادة التعليم الابتدائي، والذين يتقنون اللغة العربية الفصحى قراءة وكتابة ومحادثة، لا يتجاوزون نسبة الـ 15 في المائة من مجموع التلاميذ، فيما لا تتجاوز النسبة التي يحتلها التلاميذ الذين يتقنون اللغة الفرنسية نسبة الـ6 في المائة.

هذا ما كشف عنه صبيحة أمس الثلاثاء، بالرباط عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب في التكوين المهني، خلال مداخلة له في ندوة «تعليم جيد للجميع: الالتزامات، الإنجازات والنتائج»، التي نظمتها ترانسبرانسي المغرب، بتعاون مع منظمة اليونيسكو، إذ أكد أن «هاته الأرقام تعكس فشلا على مستوى السياسة اللغوية في التعليم بالمغرب»، الشيء الذي «يفرض تدخلا حاسما من أجل تصحيح هذا الوضع، من أجل كسب رهان رفع جودة التعليم، والذي يعتبر التمكن من اللغات أحد مؤشراته»، يردف الوزير.

وفي السياق نفسه، أقر الكروج بـ«تدني مستوى جودة التعليم بالمغرب»، موضحا انه «على الرغم من التحسن الذي عرفه القطاع على مستوى الأرقام، إلا أن «هناك مشاكل على مستوى جودة التعليم»، إذ أن «هناك مشكلا في تعميم التعليم في الإعدادي والابتدائي، حيث أن الجهد المبذول على مستوى التعليم الابتدائي أعطى رقما مهما من التلاميذ لا تستطيع المؤسسات الثانوية استيعابهم»، بحسب قول المتحدث. إلى ذلك، شدد المتحدث على أن «المغرب يعيش اليوم، لحظة تتم فيها صياغة منظومة التعليم في البلاد» موضحا أن وزارته «تشتغل على إصلاح شامل، يسير في اتجاهات متعددة، بالاعتماد على ما ينص عليه دستور 2011، وهذا يعني حق التعليم لجميع المواطنين، وأكثر من ذلك ضمان تعليم جيد لهم جميعا».

وفي هذا الصدد، قال الكروج «إن الكثير من الإصلاحات تم إنجازها»، مشيرا إلى أن «الدولة استثمرت حوالي 44 مليار درهم في إصلاح مجال التربية والتكوين»، وهو الإصلاح الذي نقل المغرب من 84 إلى 99.5 في المائة من نسبة التمدرس على مستوى الابتدائي بين سنة 2000 و2013، يكشف الكروج.

أما فيما يتعلق بالدعم الاجتماعي المتوجه للتلاميذ وأبائهم، فقد كشف المتحدث أن الغلاف المالي الذي رصدته الحكومة وصل إلى ملياري درهم، من خلال مجموعة من البرامج التي من بينها برنامج «تيسير»، الذي هم حوالي 800 ألف تلميذ في المناطق الهامشية من البلاد.

وفي مقابل المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة على مستوى التعليم الابتدائي، أقر الوزير بوجود ارتفاع مهول في حجم الهدر المدرسي على مستوى التعليمين الإعدادي والثانوي.

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 3508
التجديد
الصفحة: 3

15 ٪ فقط من خريجي المدارس الابتدائية يتقنون العربية

● عبد الصمد الصالح

لا يتعدى عدد التلاميذ المغاربة الحاصلين على شهادة التعليم الابتدائي، والذين يتقنون اللغة العربية الفصحى قراءة وكتابة ومحادثة، 15 بالمائة من مجموع التلاميذ. تلك هي الحقيقة «الصادمة» التي كشف عنها الوزير المنتدب في التكوين المهني، عبد العظيم الكروج، في ندوة «تعليم جيد للجميع: الالتزامات، الإنجازات والنتائج»، صباح أمس الثلاثاء بالرباط.

الوزير أضاف في معرض مداخلته في افتتاح الندوة التي نظمتها ترانسبرانسي المغرب، بتعاون مع منظمة اليونيسكو، أن نسبة من يتقنون اللغة الفرنسية، التي تعتبر لغة أساسية في التعليم، من بين فئة التلاميذ المشار إليها، لا تتعدى 6 بالمائة.

وخلص الكروج إلى أن هاته الأرقام تعكس فشلا على مستوى السياسة اللغوية في التعليم بالمغرب، مما يفرض تدخلا حاسما من أجل تصحيح هذا الوضع، من أجل كسب رهان رفع جودة التعليم، والذي يعتبر التمكن من اللغات أحد مؤشراته الرئيسة.

من جهة أخرى قال وزير التكوين المهني، الذي كان ينوب عن وزير التربية الوطنية، إن الاستثمار العمومي في قطاع التربية والتكوين بلغ في السنوات الأخيرة 44 مليار درهم، بينها مليارا درهم وجهت لدعم تمدرس الطبقات الفقيرة من خلال المساعدة الاجتماعية للتلاميذ وأولياء أمورهم، وأضاف أن المغرب تمكن من رفع معدل التمدرس في المرحلة الابتدائية من نسبة 84 بالمائة سنة 2000 إلى 99.5 بالمائة سنة 2013.

واعترف الوزير في الوقت نفسه بأن هذا الاهتمام بالولوج إلى مقاعد الدراسة في التعليم الابتدائي لا يتم بنفس القوة على مستوى التعليم الثانوي، الذي لا يزال حجم الهدر المدرسي فيه مرتفعا، مضيفا أن العدد المرتفع من خريجي المدارس الابتدائية لم تهيأ له البنية التحتية والموارد البشرية الكافية لاستيعابه في أسلاك التعليم الثانوي.

واعتبر الكروج أن المغرب يعيش لحظة إعادة صياغة منظومة التربية والتكوين، بالاشتغال على إصلاح شامل، بالتعاون بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بهدف ضمان تعليم للجميع، يتصف بجودة عالية.

وفي مجال التكوين المهني، أوضح الوزير أن عدد المكونين انتقل من 40 ألفا فقط سنة 2000 إلى نحو نصف مليون حاليا، بينما انخفضت نسبة الأمية من 43 بالمائة سنة 2004 إلى نحو 20 بالمائة حاليا، وفق الكروج، علما أنها كانت تبلغ سنة 2010 نحو 30 بالمائة.

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 3508

التجديد

الصفحة: 1-3

وزارة التربية الوطنية تحصي 161 «موظفا شبحا»

أعلنت وزارة التربية الوطنية أنها أحصت 161 موظفا في القطاع في حالة تغيب عن العمل، وهو ما يصطلح على تسميته إعلاميا بـ«الأشباح». وأوضح بلاغ للوزارة توصلت «التجديد» بنسخة منه، أن الإحصاء السنوي الذي أنجزته في إطار تطبيق منشور رئيس الحكومة في شأن التغيب عن العمل بصفة غير مشروعة، مكن من إحصاء 282 ألف و 191 موظفا وموظفة في وضعية نظامية عادية، و440 موظفا(ة) لم يتم إدراجهم في الإحصاء المذكور، وذلك بعد مقارنة المعطيات الخاصة بعملية الإحصاء المتوصل بها من مختلف المصالح التابعة للقطاع، مع قاعدة معطيات الخزينة العامة للمملكة.

وأنهى بلاغ الوزارة إلى علم المعنيين بالأمر أنه سيتم خلال شهر أكتوبر الجاري، تحويل الأجور الشهرية للموظفين والموظفات الذين لم يتم إدراجهم في الإحصاء المذكور، أو الذين تم إحصاؤهم في وضعية تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة، من تحويلات بنكية إلى حوالات فردية.

ودعت الوزارة كل موظف(ة) لم يتوصل بأجرته في حسابه البنكي لشهر أكتوبر 2014، التأكد مسبقا بموقع الوزارة www.men.gov.ma من وضعيته النظامية في إطار هذا الإحصاء، من خلال التطبيق الإلكتروني المعد لهذه العملية، وذلك باستعمال رقم التأجير ورقم بطاقة التعريف الوطنية للدخول إلى هذا التطبيق. وعلى كل موظف وجد اسمه ضمن فئة غير المدرجين في الإحصاء أو في فئة المحصيين في وضعية تغيب غير مشروعة، الاتصال بمقر عمله أو النيابة الإقليمية أو الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين التي ينتمي إليها، من أجل تعبئة وتوقيع الشهادة الإدارية المخصصة لذلك، والتي يمكن تحميلها من الموقع، والاتصال بمديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر من أجل تسوية وضعيته وسحب حوالته الفردية.

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 306
صحيفة الناس
الصفحة: 6

التعليم والشغل.. 60 % من العاطلين ليس لهم دبلوم

أكدتها نتائج التقرير الإقتصادي والمالي لمشروع القانون المالي لسنة 2015

أقرت حكومة عبد الإله بنكيران، بعجز مناهج التربية والتكوين في المغرب عن توفير جودة التعليم المطلوبة لرفع مؤشرات النمو الإقتصادي والبشري في بلادنا، اذ أكد التقرير الإقتصادي والمالي المندرج في إطار مشروع القانون المالي لسنة 2015، أن المغرب يراكم في هذا الصدد، تأخرا كبيرا، باعتبار «أن 60 في المئة من عروض اليد العاملة المتاحة بالسوق الوطني في سنة 2013 ليست لها شهادة، وأن ما يقارب ثلث الساكنة النشيطة التي توجد في سن الشغل هي حاصلة على شهادة ذات مستوى متوسط، مقابل واحد فقط ضمن 10 أشخاص يتوفرون على دبلوم ذو مؤهل عال»

عبد الواحد الوز

وقف التقرير الإقتصادي والمالي الملحق بمشروع القانون المالي لسنة 2015، على إشكالية تدني المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة التربوية «غير المشجعة» مع استمرار الفوارق بين الجنسين وبين الأوساط، مؤكدا على أن النتائج الضعيفة المحصل عليها من طرف التلاميذ المغاربة، في الاختبارات الدولية تثير عدة تساؤلات حول فشل اكتساب المهارات الاساسية الضرورية لمواصلة التعلم أو العمل. واستند التقرير الحكومي، في تقييمه لواقع البطالة في المغرب، على معطيات البحث الوطني حول التشغيل، حيث اثار جملة من الاختلالات التي لازالت تحد من قدرة الحكومة على امتصاص العدد المتنامي لأفواج العاطلين، ومن ابرزها ضعف الية الوساطة في سوق الشغل، ووجود انتقائية عالية لولوجه من طرف الشباب الباحث عن فرصة عمل، إلى جانب إشكالية الإرتفاع المتصاعد في نسبة البطالة طويلة الأمد ياتي ذلك في الوقت الذي أكد فيه تحليل المعطيات الإحصائية التي نشرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية خلال سنة 2014، على ان ضعف مستوى التعليم يبقى من اهم الاسباب التي برررت تاخر المغرب على المستوى التنموي، حيث احتل المغرب الرتبة 129 في سلم التنمية البشرية ضمن 187 بلدا شملهم التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2014، مقابل تراجعه إلى المرتبة 133 دوليا في مجال التعليم والمركز 110 و 116 على التوالي في مجالي الصحة ومستوى الدخل، كما مكنت مقارنة أداء المغرب مع عينة من الدول من كشف مدى التاخير المسجل في هذا المجال.

ومن جهة اخرى، اوضح التقرير أنه على الرغم من اهمية الاستراتيجيات القطاعية والمجهودات المبذولة لتحسين مناخ الاعمال، «لاتزال دينامية الصادرات دون مستوى نسبة نمو الحاجيات من الواردات»، إلى جانب تاثير الواقع المرتبط بالنمو المسجل في الواردات العالمية، الشئ الذي «اثر على الحصة التجارية للمغرب في السوق العالمية، حيث لم تعرف التطور المنشود»، يبرز التقرير الذي اكد أن مساهمة المبادلات التجارية في النمو الاقتصادي، سجلت مساهمة سلبية خلال السنوات 13 الأخيرة، باعتبار أن حصة المغرب في السوق العالمية ظلت مستقرة في حدود 0،1 في المتوسط منذ سنة 2000 من التجارة إلى الصحة، انتقلت بيانات التشخيص الحكومي للوضع الإقتصادي ببلدنا، حيث اكدت واقع استمرار إشكالية ولوج الساكنة المعزولة للخدمات الصحية، مستحضرة في ذلك، كون 20 في المئة من الساكنة لاتزال تبعد بمسافة 10 كلمترات عن اقرب مركز صحي، في الوقت الذي اصبحت فيه إشكالية الدواء بالمغرب تطرح بإلحاح خلال السنوات الاخيرة، والتي تتعلق بسعر الدواء وبنسبة اختراق الأدوية الجنسية وايضا بتوفر الأدوية بالقطاع العام وعقلنة تسييرها واستعمالها.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أشرت خلال الأشهر الثمانية الاولى من السنة الجارية، على إنجاز ما مجموعة أربعة الاف و 65 مشروعا، باستثمار يتجاوز 2،5 مليار درهم، بلغت مساهمة المبادرة فيها ازيد من 1،4 مليار درهم، في الوقت الذي ناهز فيه عدد المستفيدين حدود 483 الف و 829 فرد

كما يراهن مشروع القانون المالي على سعر متوسط للنفط الخام في حدود 103 دولار للبرميل خلال سنة 2015 وسعر غاز البوتان يناهز 804 دولار للطن، كما تنبني التوقعات الاقتصادية على فرضية سعر صرف الأوروبية مقابل الدولار في مستوى 1،3 وعلى محصول حبوب يناهز 70 مليون قنطار بعد 68 مليون قنطار خلال 2014

التاريخ2014/10/29
العدد:10843

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:الملحق التربوي

التجمع العالمي، كونفدرالية الجمعيات، امغار، أمنزو، مدرسو الأمازيغية، أزطا أمازيغ، منظمة تمايونت، الحركة الأمازيغية بأوروبا..

انتفاضة أمازيغية للتنديد بتراجع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدارس المغربية

* خنيفرة: أحمد بيضي

انتقدت الجهات المسؤولة عن قطاع التعليم بالتراجع عن مكتسبات اللغة الأمازيغية، وتصريحات وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، رشيد بلمختار، في ضيافة «لأماب» بأن تدريس الأمازيغية كلغة رسمية بالمغرب لا يعني تدريسها»، أثار زوبعة غير مسبوقة من ردود الفعل والانتقادات الصادرة عن الجمعيات والهيئات والفعاليات الأمازيغية، وطنيا ودوليا، ولعل في ذلك ما جعل حزب الخضر الإسباني، في ختام مؤتمره المنعقد خلال نهاية شتنبر المنصرم، يدعو السلطات الاسبانية إلى تدريس ودريس اللغة الأمازيغية بمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، و«الاعتراف بها كلغة في المعاملات الإدارية ووسائل الإعلام» الأمر الذي يكون قد أحرج السلطات المغربية بينما ذهبت بعض المطلعين خطوة لا تعدو أن تكون مجرد ورقة ضغط.

ورغم أن وزارة التربية الوطنية بالرباط تدافع عن نفسها دائما مبذل مجهودات كبيرة من أجل توسيع وتعزيز حضور الأمازيغية في المنظومة التعليمية، فقد بلغ الجدال ببعض الإطارات إلى حد الدعوة لتنظيم مسيرة وطنية يشارك فيها رؤساء الأقاليميات والجامعات والنيابات الإقليمية والمجلس الأعلى للتعليم والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وهيئات التدريس وجمعيات أساتذة اللغة الأمازيغية وفعاليات المجتمع المدني.

في هذا الإطار، دخل التجمع العالمي الأمازيغي على الخط وأصدر بيانا في شأن التراجع عن تدريس الأمازيغية، مستهلا إياه بالرد على تصريح وزير التربية الوطنية، رشيد بلمختار، في مؤتمر صحافية عقدها بمقر وكالة المغرب العربي للأنباء، الذي اعتبر فيه «دسترة الأمازيغية كلغة رسمية لا يعني تدريسها»، حيث وصف التجمع هذا التصريح ب «الإقصائي والعنصري الذي لم يسبق له مثيل». كما حمل التجمع الأمازيغي الدولة والحكومة والأحزاب المغربية المسؤولية الكاملة في كل الممارسات العنصرية ضد الأمازيغية، إلى جانب دعوته تنظيمات الحركة الأمازيغية الفاعلة والمستقلة ل «الإتحاد من أجل صياغة إستراتيجية مشتركة، ووضع حد نهائي للتمييز وإقرار الحقوق المشروعة والثقافية الأمازيغية كاملة»، على حد بيانه.

ولم يقف التجمع العالمي الأمازيغي القول بأن ما جرى يعتبر في وقت لم يبد فيه الأمازيغ بعد معركة الإحصاء التي لم تحسم مباشل توصيات الأمم المتحدة فيما يتعلق باللغة الأم وتشجيعها، الأماريغ والأمازيغية في استمارة الإحصاء»، حتى تصدوا بسلسلة من القرارات غير القانونية والتمييزية لنواب وزارة التربية الوطنية بعدد من المدن المغربية، بينما لم يستسغ المجتمع تصريح وزير التربية الوطنية بشأن تدريس الأمازيغية ورغبته تلك بتغيير المدرسة المغربية لتمنح، بشكل منصف، لجل المواطنين تعليما وتكوينا ذي جودة، حيث احتج على مضامين الوزير للأمازيغية، رابطا بين تدريسها وصدور القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للغات، متجاهلا كل الإتفاقيات والسياسات الحكومية التي تحث نحو إدماج كامل للأمازيغية في المنظومة التربوية طيلة عشر سنوات، حتى قبل التعديلات الدستورية الأخيرة بالمغرب.

وأمام تسجيله استمرار سياسة التجاهل والتماطل والتمييز ضد الأمازيغية، على حد بيانه، شدد التجمع العالمي الأمازيغي على اعتبار تصريح الوزير وشروعه الجديد بخصوص المدرسة المغربية «إقصائيا وعنصريا»، كما أنه ليس التراجع الوحيد فيما يتعلق بالأمازيغية، يقول بيان التجمع، بل «إن ما يرمز له التعليم يسري على كل المجالات، على الرغم من أن مقتضيات الفصل الخامس من الدستور المغربي، واعتبر الأمازيغية، ما فتئ المسؤولون عن تدبير الشأن العام يتنكرون لها ويعملون على تهميشها وإقصائها من كل المجالات الحيوية، ولعل ما أقدمت عليه وزارة التربية الوطنية فيما يتعلق بالأمازيغية «يحمل النقطة التي أفاضت كأس التمييز والعنصرية المتواصل في عهد الدستور الجديد ضد الأمازيغ»، محملا الدولة والحكومة والأحزاب المسؤولية الكاملة في «التماطل في تفعيل ترسيم الأمازيغية وفق ما ينص عليه الدستور»، وعبر التجمع بالتالي عن انفتاحه على كل المقترحات والمبادرات الصادقة، وتأكيده على ضرورة تفعيل كافة المبادرات الميدانية الأمازيغية على أساس وحدة الهدف والتوجه نحو تفعيل أكبر للفعل الاحتجاجي.

ومن الرباط أطلقت «الكونفدرالية المغربية لجمعيات مدرسات ومدرسي اللغة الأمازيغية» بيانها القوي، حملت فيه تماطل المسؤولية للحكومة المغربية التي «التزمت في برنامجها بالنهوض باللغة الأمازيغية لما آلت إليه أوضاع هذه اللغة في الحقل التربوي»، كما حملت وزير التربية الوطنية شخصيا مسؤولية هذا الإخلال بواجبه في تعميم تدريس الأمازيغية»، فيما اعتبرت الكونفدرالية ذاتها أنه «بعد التصريح غير المسؤول لوزير التربية الوطنية بخصوص عدم ربط دسترة اللغة الأمازيغية بضرورة تدريسها، يتأكد بالملموس أن وزارة التربية الوطنية عازمة وماضية في إجهاض مسلسل تدريس اللغة الأمازيغية بشكل ممنهج ونية مبيتة، ضدا على الإرادة والتوجيهات الملكية السامية ذات الصلة وكذا المذكرات الوزارية التي أصدرت في هذا الشأن»، تقول الكونفدرالية في بيانها. والحال هذه، أدانت الكونفدرالية وبشدة تصريح الوزير الذي وصفته ب «المتسرع» في «إجهازه المقصود على المكتسبات والحقوق الأساسية للطفل المغربي»، و«المساس بصلب السياسة العامة المنشودة في مغرب العهد الجديد، وبكل المواثيق الحقوقية الكونية»، ودعت الكونفدرالية الحكومة المغربية إلى

تحمل مسؤولياتها أمام المجتمع المغربي ومتابعة تنفيذ تراجع الوزارة وإجراءاتها وربطها المسؤولية بالمحاسبة تفعيلا للحكامة وتحترم بضمن كمعد من يستخفون بقرارات والتزامات المغرب، مع تحميلهم من المسؤوليات التي يمكن أن تنتهي بها مثل هذه التصريحات والسلوكات»، حسب مضمون بيان الكونفدرالية.

وفي ذات السياق، شددت الكونفدرالية المغربية لجمعيات مدرسات ومدرسي اللغة الأمازيغية على «أن استمرار الفكر الارتجالي الموسمي، والمرتبط بالإيديولوجيات الحزبية والشخصية في تدبير منظومة التربية والتعليم بالمغرب - والتي يقوم عليها مستقبل المغرب وتشكل قاطرة المبادين الأخرى - لهو الطامة الكبرى والمسؤول المباشر الأول والأخير عما يعانيه هذا القطاع المترهل في غياب فلسفة تربوية وطنية متواضع عليها قانونا تسمو على كل التوجهات الإيديولوجية، فتصبح الحكومات، بسبب وبغض كل وزير على حدة، تعبث بمكتسباتها وتسيء مسارها وتغييره دون أن يعرض فيها تعديل أو تغيير أو يعيرها دون الرجوع إلى التوافق الوطني في إطار القانون كما هي الحال في الدول الديموقراطية التي تحترم نفسها ويحترم فيها وزراؤها سياسات دولها المرسومة ويعملون في فلكها وإطارها»، على حد البيان.

وفي تصعيد غير متوقع دعت فعاليات الحركة الأمازيغية بأوروبا، إلى تنظيم احتجاجي أمام سفارة المغرب ببروكسيل، بعد زوال يوم الأحد 12 أكتوبر الجاري، وعممت بداء في هذا الشأن حمل اسم «نداء بروكسل»، من ضمن عدة عرفته الأمازيغية من تعبير واستنكار، خصوصا بعد قرار وزارة التربية الوطنية التراجع عن تدريس اللغة الأمازيغية في المدارس المغربية إضافة على ما يعرفه له الأمازيغ، حسب رأي بيان الشرف، من تهميش ممنهج وحرمان لأراضيه واستغلال لثرواته المادي الطبيعي والرمزي الثقافي، وتخريب خصوصيته الأقاليمي

التاريخ2014/10/29
العدد:10843

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:الملحق التربوي

التاريخية اما البيان الختامي للمؤتمر الوطني الرابع للشبكة الامازيغية من أجل المواطنة – أزطا أمازيغ –، والذي انهى أشغاله يوم 15 شتنبر 2014 ببوزنيقة، فقد توقف عند ما عرفه عهد الحكومة الحالية من «استرسال في صدور قوانين وإجراءات إدارية تقصي اللغة والثقافة الأمازيغية في مجالات حيوية ومصيرية لتطور اللغة ونمائها، ولم تحرك ساكنا في «اتجاه رفع الحيف الذي عرفته الأمازيغية لغة وثقافة وحضاره طيلة عقود مضت»، وشدد على أن «إن إنصاف الأمازيغيه وتبويئها المكانة اللائقة بها، لا يستند فقط إلى إجراءات شكلية ومساحيق زائلة، بل إلى إرادة سياسية ترمي إلى دمقرطة الدولة والمجتمع، بما يعنيه ذلك من إعادة النظر في المسلمات الثقافية والحضارية التي بُنيت عليها الدولة المغربية والمستمَدة في أغلبها من قراءة مغرضة للتاريخ والتلاعب بحقائقه، مع العمل على تاهيل الثقافة وتقوية اللغة الامازيغيين وفق منظور ديموقراطي تعددي يحفظ للأمازيغية مكانتها المركزية في الهوية والحضارة المغربيتين»، على حد بيان الشبكة المذكورة.

كما دعت شبكة أزطا في ذات بيانها الختامي إلى «رفع الحيف الدستوري على الأمازيغية لغة وهوية، والتنصيص عليها في دستور ديموقراطي الشكل والمضمون، يُرسي مؤسسات قوية قادرة على تاهيل الأمازيغية وتقويتها وحمايتها»، وشددت على ضرورة مناهضة كافة أشكال التمييز ومواجهة الاستبداد الثقافي واللغوي وطرح بدائل مدنية في الفكر والممارسة. وضمن نفس الموضوع، أكد بيان لمنظمة «تمايونت» الأمازيغية، أن «الأفعال الصادرة عن نواب وزير التربية الوطنية بنيابات أزيلال، وخريبكة وطنجة وتارودانت مثلا، تدخل ضمن مسلسل الإجهاز على المكتسبات والحقوق الأساسية»، معتبره الأمر،

حسب قولها، إضافة للمذكرة الأمازيغية وللمنظومة التربوية ممثلة في الأستاذ والتلميذ، وان قرار سحب التكليف من مدرسي الأمازيغية، يعد «خرقا سافرا للفقرة 1 من المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقر بحق كل فرد في تربيه وتعليم يوطد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويرقى أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية.. وكذلك «الفقرة 1 من المادة 29 والمادة 30 من اتفاقية حقوق الطفل التي توصي الدول بعدم حرمان أطفال السكان الأصليين، من التمتع بثقافتهم وتعلم لغتهم

ولم يفت المنظمة دعوة وزير التربية الوطنية إلى «التدخل في هذا الموضوع وإعادة تكليف الأساتذة المتخصصين لتدريس الأمازيغية، لكي ينسجم مع القرارات الوزارية السابقة ويتماشى مع المكاسب والمبادئ والتوجيهات العامة». كما دعته إلى «عدم الدخول في مزايدات سياسوية في الموضوع ومحاسبة كل الأطراف المتدخلة في الملف» على حد تعبيرها

ومن المدن المغربية الأكثر غضبا من تراجع تدريس الأمازيغية، كانت مدينة خنيفرة حيث خرجت ثلاثة بيانات متتابعة لـ «جمعية امغار للثقافة والتنمية» و«جمعية أمنزو للثقافة والتنمية» ثم جمعية مدرسي اللغة الأمازيغية، حيث شددت «جمعية امغار للثقافة والتنمية» على اعتبار التراجع عن تدريس اللغة الأمازيغية في المؤسسات التعليمية «خرقا سافرا للدستور، وانتهاكا صارخا للمواثيق والعهود الدولية، وتكريسا للكراهية والحيز العنصري والإقصاء الممنهج»، وفي هذا الإطار، طالبت في تراجع العزاز بـ «احترام مقتضيات الدستور الذي ينص على الأمازيغية لغة رسمية، والتعجيل بإصدار القوانين التنظيمية لتفعيل طابعها الرسمي»، بحسب الجمعية ضمن بيانها

وفي ذات السياق، لم يفت «جمعية امغار للثقافة والتنمية» مطالبة وزير التربية الوطنية بـ «تحمل مسؤولياته في ما يتعلق بتعميم تدريس اللغة الأمازيغية بالتخصص، تنفيذا لما جاء في المذكرة الوزارية رقم 952/12 التي تعتبر الأستاذ المتخصص معطى قارا في البنيه التربوية للمؤسسات التعليمية»، تضيف الجمعية في بيانها.

كما طالبت ذات الجمعية من وزارة رشيد بلمختار بضرورة العمل، وبشكل جدي، على «تسريع وتيرة تدريس هذه اللغة في أفق تعميمها، مع عدم اعتبار تدريسها رهينا بمنطق الخصاص والفائض، والكف عن التعامل مع ملفها بمنطق الاستخفاف»، داعية كافة الجمعيات والفعاليات الأمازيغية، والهيئات النقابية والحقوقية، إلى التعبئة من أجل التصدي لما وصفته في بيانها بـ «سياسة الأبارتايد»، والدفع باتجاه التنسيق «من أجل برنامج نضالي يحون في مستوى التحديات التي تواجهها اللغة الأمازيغية»، فيما اوضحت الجمعية آن بيانها، الموجه للرأي العام الإقليمي والوطني، يأتي «في الوقت الذي كان منتظرا فيه قيام وزارة التربية الوطنية بتفعيل مقتضيات المذكرات الوزارية الصادرة منذ 2003 إلى اليوم، المتعلقة بتدريس اللغة الأمازيغية في المدارس المغربية، وتسريع وتيرة تعميمها أفقيا وعموديا، تنزيلا للفصل الخامس من الدستور»، إلا آن الجميع، تضيف الجمعية، فوجئ بـ «قرارات نكوصية ومجحفة في حق هذه اللغة الأم بجل نيابات الوزارة على الصعيد الوطني، وبما يسعى إلى إبعادها من المدرسة ضمن سياق ينبئ بالرجوع بمشروع تدريسها إلى نقطة الصفر.

وفي هذا الإطار طرحت الجمعية أمثلة من نيابة خنيفرة، بإشارتها لـ «تراجع نيابه خنيفرة عن تكليف الأستاذات والأساتذه المابحين في مباراة نظمتها برسم الموسم 2012 – 2013، وفق المذكرة النيابية رقم 1647 الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2012، والذين تم تكليفهم خلال الموسمين الماضيين 2012 / 2013 و 2013 / 2014 كاساتذة متخصصين في تدريس اللغة الأمازيغية»، حسب البيان.

والأدهى من ذلك، تفيد الجمعية، تم «إجبار مجموعة من الأستاذات والأساتذة خريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في تخصص الأمازيغية خلال الموسم الفارط بتدريس مواد أخرى غير مادة التخصص، نيابة أزيلال، طنجة...»، ولم يفت الجمعية في هذا الصدد انتقاد ما وصفته بـ «التعاطي العشوائي والارتجالي والأسلوب المزاجي» مع هذا الملف.

ومباشرة بعد البيان الاحتجاجي الذي عممته «جمعية امغار للثقافة والتنمية» بخنيفرة، دخلت «جمعية مدرسي اللغة الأمازيغية» بذات المدينة على الخط بإصدارها لبيان موجه للرأي العام المحلي والوطني، اعتبرت فيه التراجع عن تدريس اللغة الأمازيغية في المؤسسات التعليمية «خرقا دستوريا سافرا وانتهاكا صارخا للمواثيق الدولية، واستهتارا بمضامين المذكرات والمراسلات الوزارية»، بحسب مضمون البيان الذي عممه مدرسو الأمازيغية.

وصلة بالموضوع، نددت ذات الجمعية باستمرار نيابة وزارة التربية الوطنية بخنيفرة في ما وصفته بـ «السياسة الإقصائية والاحتقارية للغة الأمازيغية عن طريق تعمدها إعفاء الأساتذة المتخصصين في تدريس الأمازيغية من خلال تكليفهم بتدريس مواد أخرى»، وطالبت من هذه النيابة «التراجع الفوري عن هذا القرار الخطير، وإعادة الأساتذة المتخصصين في تدريس الأمازيغية، موسمي 2012 / 2013 و2013 / 2014، إلى مناصبهم بشكل دائم»، في حين شددت على ضرورة «الزيادة في عدد الأستاذات والأساتذة المتخصصين المكلفين بتدريس الأمازيغية»، ولم يفتها « تحميل النيابة المعنية بالأمر

التاريخ2014/10/29
العدد:10843

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:الملحق التربوي

مسؤولية ما سيؤول إليه الوضع في حال تماديها في نهج سياسة الإقصاء تجاه الثقافة واللغة الأمازيغيتين، تضيف الجمعية في بيانها.

وياتي بيان «جمعية مدرسي اللغة الأمازيغية» في الوقت الذي كان الجميع ينتظر فيه «موسما دراسيا منصفا للغة الأم للمغاربة»، حسب مقدمة هذا البيان، «موسما يرد فيه الاعتبار لهذه اللغة بزيادة تغطية عدد اكبر من المؤسسات بإقليم خنيفرة، وبالتالي إقرار حق اصيل من حقوق الإنسان والمواطنة الحقة، الا وهو حق المتعلمين والمتعلمات في التعلم بلغتهم الام احتراما للمواثيق والعهود الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتنزيلا للفصل الخامس من دستور المملكة، وعملا بالمذكرات والمراسلات الوزارية الخاصة بتسريع وتيرة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية أفقيا وعموديا، وخاصة المراسلة الوزارية رقم 483؛18 الصادرة بتاريخ 9 أكتوبر2013، التي تنص على ضرورة اعتبار الأستاذ المتخصص في تدريس الأمازيغية قارا في البنية التربوية للمؤسسة.

واكدت الجمعية ذاتها مفاجاتها بما وصفته ب «عودة نيابة وزارة التربية الوطنية بخنيفرة إلى نهج اسلوبها الإقصائي من خلال إعفاء جل الأساتذة المكلفين بتدريس الأمازيغية بالتخصص و تكليفهم بتدريس مواد أخرى»، تقول في بيانها الذي تم تعميمه على نطاق واسع.

وقد اجتمع المكتب المسير ل «جمعية مدرسي اللغة الأمازيغية» بخنيفرة، يوم الأربعاء 17 شتنبر2014، لتدارس هذا المستجد الخطير، وخلص إلى «أن منع ومحاصرة اللغة الأمازيغية الدستورية بالمؤسسات التعليمية يعد تحويرا للرسالة النبيلة التي انيطت بالمدرسة المغربية، من مدرسة تؤسس للمواطنة و حقوق الإنسان إلى مدرسة تؤسس للفعل العنصري وتشرعن الإقصاء والتفاوت بين المغاربة، كما انها تحرض على الكراهية و التعصب»، على حد ما عبرت عنه الجمعية في بيانها، دون أن تفوتها دعوة كافة القوى الديمقراطية والحقوقية للضغط على الوزارة الوصية على قطاع التعليم، وثنيها عن فعلها العنصري من أجل مدرسة مواطنة، مدرسة لجميع المغاربة دون تمييز.

جمعية امنزو للثقافة والتنمية من جهتها ادانت بشدة تصريح وزير التربية الوطنية في شان تدريس اللغة الأمازيغية، وفوضى إسناد اللغة العربية او اللغة الفرنسية لخريجي مراكز التربية والتكوين، تخصص أمازيغية في بعض الأقاليم، كما أدانت ما وصفته ب «قرار التراجع عن التخصص في تدريس اللغة الأمازيغية في مؤسسات السلك الابتدائي من طرف بعض نواب وزارة التربية الوطنية وخاصة بإقليم خنيفرة»، إلى جانب شجبها ل «حرمان المتعلمات والمتعلمين بالإقليم من تعلم لغتهم الأم والمنصوص عليها في الدستور، لغة رسمية للبلاد»، و«التلاعب بعواطف المتعلمات والمتعلمين اللغوية والثقافية، وإفقادهم الثقة بهويتهم المغربية»، على حد ما جاء في بيان الجمعية.

وفي هذا الصدد، شددت «جمعية امنزو للثقافة والتنمية» على ضرورة تدخل الجهات المسؤولة، مركزيا وجهويا، لوضع حد لمثل هذه التصرفات الفردية واللامسؤولة، داعية النائب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية بخنيفرة إلى «تحمل مسؤوليته قرار التراجع عن التخصص في تدريس اللغة الأمازيغية والذي سيترتب عنه تصعيد خطير من طرف الحركة الثقافية الأمازيغية»، كما تفيد ذات الجمعية في بيانها أنه «على الرغم من دسترة اللغة الأمازيغية وإقرارها إلى جانب العربية لغة رسمية للبلاد، فإن الدولة المغربية لازالت تتعامل مع هوية المغاربة بمنطق سياسة الهروب إلى الأمام»، إذ في الوقت الذي «تعتبر فيه المدرسة الفضاء الانسب لبلورة المضامين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب، نجدها على العكس من ذلك مشتلا لهؤلاء الذين يتسلحون بسلاح العنصرية والكراهية، بل اكثر من هذا يعتبرونها خزانا لخلق نعرات إيديولوجية خطيرة سيكون لها وقع اخطر على البلاد ما لم تتدخل الجهات المعنية لإنصاف اللغة والثقافة الأمازيغيتين وتحريرها من فكر اباطرة التهميش والإقصاء»، على حد تعبير الجمعية.

وتساءلت الجمعية: عن اية حقوق إنسانية يتحدث المغرب مادامت اللغة الأم للشعب المغربي تعاني الأمرين؟ حيث اقدمت العقول المتحجرة لبعض نواب وزارة التربية الوطنية بالتراجع السافر عن التخصص في تدريس اللغة الأمازيغية، غير مبالين بالمذكرات الوزارية الصادرة في شان إسنادها لأستاذ متخصص وقار في البنية التربوية بعد التصريح الاخير اللامسؤول لوزير التربية الوطنية، اليس من العبث كذلك إسناد مواد اخرى لبعض خريجي مراكز التربية والتكوين تخصص أمازيغية؟ تقول الجمعية التي لم تستثن النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بخنيفرة من انتقاداتها لإقصائه، حسب قولها، اللغة الأمازيغية باغلب المؤسسات التعليمية التي درست بها لمدة سنتين بصيغة الأستاذ المتخصص، وهو ما تضمنته رسالة موجهة للنائب الإقليمي من طرف الجمعيات الثلاث التي نظمت وقفة احتجاجية في الموضوع في ذكرى خطاب اجدير.

جمعيات وفعاليات ذات الاهتمام المشترك، لم تتخلف عن موجة الشجب والاستنكار، والإجماع على أن تدريس الأمازيغية هو بمثابة خط احمر لا يمكن تجاوزه، ولا تقل عن جمعية ماسينيسا بطنجة، الجمعية الثقافية و الاجتماعية بقلعة مكونة وغيرها.

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 2514
المساء
الصفحة: 1

سري للغاية

علمت «المساء» من مصادر مطلعة بأن ارتباكا كبيرا يسود داخل المؤسسات التعليمية، سواء الخاصة منها أو العمومية، التي استفادت من رخصة الباكلوريا الدولية، بسبب عدم توفر مقررات وبرامج جاهزة للتدريس. وقالت مصادرنا إن وزارة التربية الوطنية أمرت المؤسسات المعنية بالاستعانة بالمقررات المفروضة في الباكلوريا العادية مع ترجمتها إلى اللغة الفرنسية، حيث كان من المفروض أن يتكفل عدد من المفتشين بالقيام بعملية مواكبة التدقيق اللغوي، غير أن شيئا من هذا لم يحدث، وظل الأساتذة بالتالي يعتمدون على اجتهادهم الشخصي في ترجمة الدروس. وأضافت المصادر ذاتها أن بعض المدارس العمومية وجدت نفسها في ورطة حقيقية، خاصة في ظل عدم «كفاءة» الأساتذة الذين تم تكليفهم بهذه المهمة.

التاريخ 2014/10/29
العدد : 23048

العلم

الصفحة: الملحق التربوي

المشاورات الوطنية حول المدرسة المغربية:

تحذير من الانسياق مع بعض القضايا الثانوية رغم أهميتها

طغيان المقاربة الكمية على حساب المقاربة النوعية

المحجوب ادريوش

بعد اجتماعات ماراطونية دامت لفترة تعدت الثلاثة أشهر أعلنت ،قبل أيام، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني عن نتائج المشاورات الوطنية حول المدرسة المغربية. هذه المشاورات التي عرفت مشاركة أكثر من 100 ألف شخص، أنتجت تقريرا وطنيا جاء فيه أن أبرز المشاكل التي تواجه السياسة التعليمية في المغرب هي "سيادة سياسة تربوية متذبذبة، تتصف بغياب رؤية واضحة للمشروع التربوي المنشود"، وهو ما أدى حسب التقرير إلى وجود "تأرجح في الاختيارات الكبرى وطغيان الارتجال والتسرع في الإصلاحات التربوية"، علاوة على "فتح المجال أمام سيادة منطق القطيعة بين إصلاح وآخر وغياب منطق الاستمرارية والتراكم".

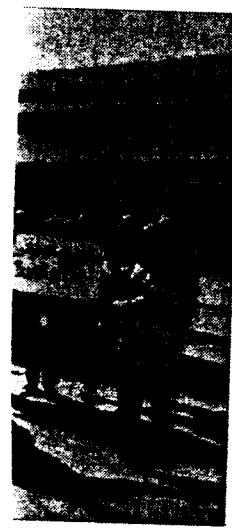

وقبل الخوض في تفاصيل ما جاء في التقرير ومناقشة الفاعلين لمضمونه، نشير إلى أن الخطوة التي قامت بها الوزارة الوصية خلفت ارتياحا وجاءت بناء على مطالب شعبية، لدرجة دفعت مهتمين ومعنيين إلى التعبئة على مواقع التواصل الاجتماعي وفتح صفحة "المشاورات العلنية حول المدرسة المغربية مطلب شعبي"، وأرجع المطالبون بهكذا إجراء ،وقبل انطلاق المشاورات، ازمة المدرسة المغربية إلى ضعف انخراط كل من المجتمع و المتعلم و الأطر التربوية في منظومة التربية والتكوين، وهو ماخلصت إليه المشاورات. وحصروا الهدف العام لهاته القضية في خلق هذا الانخراط أو تقويته، مقترحين ثلاثة مداخل:

- 1تقوية انخراط المجتمع:
- مدى تعبير خريجي المنظومة التربية على هوية مجتمعه
- مدى قدرتهم على تغطية حاجيات المجتمع في جل القطاعات

2- تقوية انخراط المتعلم:

-مدى استمتاعه بزمنه المدرسي

- مدى احتضان المدرسة لمشاكله الاجتماعية و الصحية ...

-مدى وضوح خريطة المستقبل أمامه

3- تقوية انخراط الأطر التربوية:

-مدى تحسن ظروف اشتغالهم

-مدى تحسن وضعيتهم الاجتماعية

-مدى وضوح مسطرة الترقية و قدرتها على الجمع بين المردودية و التكوين المستمر.

وحذر هؤلاء الفاعلون من الانسياق مع بعض القضايا الثانوية رغم اهميتها كالمناهج و البيداغوجيا والتكوين الذاتي وهدر الزمن المدرسي. ذلك أن معالجتها رهين بإصلاح جوهر القضية و ليس العكس.

الآن مع ظهور نتائج المشاورات لم تخفت حرارة المتابعة والنقاش خصوصا مع السؤال الكبير حول إمكانية وكيفية التنزيل، والذي تتفرع عنه أسئلة وانتقادات فرعية تناولت بعضها وسائل الاعلام المكتوبة وأخرى نشطت على المواقع المتخصصة ومواقع التواصل الاجتماعي. وفي هذا الصدد أورد عبد العزيز اسنيهجي الفاعل التربوي والباحث المتخصص في التوجيه على حائطه في الفايسبوك ما اعتبرها ملاحظات أولية على هامش التقرير الوطني الخاص بالاستشارة العمومية حول المدرسة المغربية، حيث أشار إلى أن طغيان المقاربة الكمية على حساب المقاربة النوعية، أفضى إلى تقديم كم معلوماتي ضخم حول حالة المنظومة كما يتمثلها ويفهمها مختلف الفاعلين والشركاء، معتبرا أنها جوانب تظل

حاضرة بشكل أو بآخر في التشخيص الذي انطلق منه البرنامج الاستعجالي، داعيا إلى ضرورة مقارنة نتائج هذه الاستشارة بتشخيص البرنامج الاستعجالي لاستخلاص ما يلزم من دروس وعبر. وتحدث اسنيهجي أيضا عن طغيان المقاربة الخطية الرصدية على حساب المقاربة التحليلية النسقية، هذا الاجراء غيب الربط بين المجالات والمحاور وأخفى التوجهات العامة والتقاطعات ضمن آراء المساهمين في هذه الاستشارة، ووضع القارئ أمام مجموع من الأفكار المختلفة والمتضاربة أحيانا، لم يستطع من خلالها فرز الأولويات وتحديد القرارات الواجب اتخاذها سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط أو البعيد... وأضاف اسنيهجي ، في تدوينته في الفايسبوك، والتي خلفت تفاعلا ونقاشا كبيرا ،أنه انطلاقا من مختلف المعطيات والخلاصات والنتائج المتوصل إليها، تكون الوزارة الوصية قد وجدت نفسها مطالبة بالانخراط في الإصلاح على المدى البعيد (رؤية 2030)، وهذا يطرح،حسبه، إشكال التدبير الحكومي لملف التعليم ، الذي يجب أن يخضع لزمن حكومي محدد يفضي إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة نهاية الولاية، تنفيذا لمقتضيات الدستور الجديد. كما ان التقرير لم يتحدث عن حدود الاستشارة والاكراهات التي اعترتها والاقتراحات والتدابير العملية التي يتوجب اتخاذها مستقبلا في مواضيع من هذا القبيل.

وختم الباحث التربوي تدوينته بكون التقرير جاء قاسيا في حق المنظومة، ويمكن اعتباره، ضمن حدود معينة، شكلا من أشكال جلد الذات، ومؤشرا على الفشل الجماعي في تدبير المنظومة، ورسالة سلبية لكل المتدخلين والمسؤولين مهما كانت مواقعهم، مما سيعمق أزمة الثقة في المدرسة المغربية وسيزيد من هلع الأسر.... مقترحا، هوامش معينة للمساهمين في بناء النسخة النهائية للتقرير، لجعله متوازنا معترفا بالمجهودات والمكتسبات التي لا يمكن تبخيسها أو إنكارها او القفز عليها.

التاريخ 2014/10/29
العدد : 23048

العلم

الصفحة: الملحق التربوي

حديث الأربعاء

المحجوب الدريوش

ما أشبه اليوم بالبارحة:

منتديات الإصلاح والمشاورات العمومية

تفاعلت جميع شرائح المجتمع المغربي مع الخطوة التي أقدمت عليه وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني منذ أكثر من خمسة أشهر والمتعلقة بإطلاق مشاورات حول المدرسة العمومية، المشاورات التي دامت ثلاثة أشهر أسفرت عن رؤية الفاعلين والمهتمين والشركاء لحال ووضعية التعليم وآفاق إصلاحه. غير أن الوزارة لم تتلقف اللحظة وزخمها وتعاملت مع الأمر بنوع من الارتباك الغريب، ومظاهره جلية ومتعددة وتبينت بالواضح والملموس في التقرير الذي صدر قبل أسبوعين ، حيث تضمن بين دفتيه مجموعة من الأفكار المختلفة والمتضاربة ، لم يستطع من خلالها مركبوا التقرير والساهرون على إعداده فرز الأولويات وتحديد القرارات الواجب اتخاذها ، مع ملاحظة أساسية وقف عليها جميع الأكاديميين والباحثين وتتعلق بطغيان المقاربة الكمية على حساب المقاربة النوعية وتغليبها إلى حد جعلها معطيات إحصائية فقط، وهو ما نتج عنه تقديم كم معلوماتي ضخم حول حالة المنظومة كما يتمثلها ويفهمها مختلف الفاعلين والشركاء لا غير ، وكل هذا كان حاضرا بشكل أو بآخر في التقارير والتشخيصات السابقة كتقارير منتديات الاصلاح وتقرير 2006 وتقرير المجلس الأعلى للتعليم 2008 والتشخيص الذي انطلق منه البرنامج الاستعجالي.

أهم نقطة أغفلها التقرير هي الحصيلة السابقة بسلبياتها وإيجابيتها ، ماذا تحقق؟ وما الذي لم يتحقق؟ وما أسباب التعثر؟ أين هي الاستمرارية ، وعندما نقول الاستمرارية بمعنى الوقوف عند الايجابيات في كل تجربة سابقة وتطويرها، وإبعاد السلبيات مع البحث في نقط ضعفها والتي أدت إلى فشلها. أم هل سنكرر تجارب سابقة وأقربها البرنامج الاستعجالي الذي ألغي بجرة قلم دون تقييم وقبله منتديات الإصلاح التي طالب المسؤولون بعقدها مع الفاعلين ، منتديات فاق عددها 6000 منتدى مع ما يستلزمه هذا العدد من وسائل مادية وتقنية ولوجيستيكية وهدر للزمن المدرسي. وقد تم توجيه ملاحظات واستدراكات وتعقيبات إلى الوزارة من طرف رجال الميدان من مدرسين ومديرين ومفتشين، وهي خطوة ثمنها الكل، وسارعت الوزارة إلى طبعها في مجلدات وإخراجها إلى الوجود، لكن بدل الأخذ بما تم تقديمه من طرف هؤلاء للبحث عن الحلول، تم الاعتماد على تقنوقراط ومكاتب دراسات لا يربطها بالتعليم إلا الخير والإحسان. بعدها جاء الدور على مبدأ الشراكة والتشارك حيث تم ضربها في العمق فبعد ما راكمت الدولة في حوارها وعلاقتها بالنقابات كشريك تم تغييبها أثناء صياغة مجموعة من المشاريع والاقتراحات، وقدمت هي أيضا ملاحظات واستدراكات لم يؤخذ بأي منها. ما أشبه البارحة باليوم !! فالخوف كل الخوف أن تتكرر تجربة منتديات الاصلاح حيث لا زلنا نحتفظ بمجلدات التقارير التي بقيت في الرفوف رغم ما احتوته من أفكار واقتراحات رائدة، وأن يتغير فقط الزمان والتسمية. قبل عقد من اليوم كانت منتديات الاصلاح، أما اليوم فهناك المشاورات العمومية حول المدرسة المغربية !!

منذ أكثر من عقد من الزمن ونفس اللجان تحدث ومع مجيء وزير جديد تقبر ليتم إحداثها مرة أخرى ، ويتكرر نفس اللغط ونفس الكلام وتبقى الأسئلة معلقة: ما الذي تحقق والذي لم يتحقق؟ وإذا كانت للجن والمشاورات كل الأهمية التي تسوّق بها الآن لماذا تم التخلي عنها أو التراخي في عملها؟ هل طالت مرحلة التجريب وأين نتائجها؟ أم أن المشاريع تقبر في مهدها؟ وهل اللجان الحالية امتداد أم بديل للسابقة خصوصا وأن من طالع خلاصات المشاورات والاجتماعات والملفات المطروحة واللجان الحالية لا يجد فرقا بينها وبين اللجان والملفات السابقة؟ أسئلة وغيرها يجيب عليها أكاديميون وفاعلون في ملف من جزئين نعرض لجزئه الأول اليوم ثم نتناول في الجزء الثاني الأسبوع المقبل علاقة المشاورات بمنتديات الاصلاح السابقة، وأسباب تعثرها، وضمانات نجاح خلاصات المشاورات وتنزيلها.

فعلى الرغم من تعاقب الاصلاحات الموجهة لمنظومة التربية والتعليم فإن هذه الاصلاحات لم تلامس جوهر المشكل ، ونظن ان السبب في عدم نجاح هذه المحطات وما صاحبها من مشاريع وبرامج يعود إلى اعتمادها على مدخل واحد ووحيد وهو المدخل التعليمي- التربوي كما لو كان مدخلا مستقلا ومعزولا عن غيره من المداخل في مقاربة قضايا التنمية والتأهيل الاجتماعي للمواطنين، هذا مع إهمال المداخل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالمسألة التعليمية ليست إلا مدخلا من بين مداخل أخرى لتأهيل المجتمع وتحقيق التنمية . وبناء عليه فإن اعتماد المدخل الوحيد والمعزول في مقاربة قضايا التنمية، أكان مدخلا اقتصاديا أو سياسيا أو تعليميا أو غيره، سيكون قاصرا عن تحقيق الغاية المطلوبة، ما لم يكن مندرجا ضمن تصور متكامل ومخططات عمل منسجمة تترجم أهدافه، مثله في ذلك مثل اعتماد مداخل كثيرة تستهدف التنمية، إلا أن عدم التقائية برامجها وتكامل أهدافها يربك عملية الإصلاح والتنمية إن لم يزد من تعقيد أمرها أكثر فأكثر. فالتنمية مشروع متكامل ينبغي أن يكون المدخل التعليمي- التربوي أحد الروافد المغذية لمساره

التاريخ 2014/10/29
العدد : 23048

العلم

الصفحة: الملحق التربوي

محمد الخضاري مفتش التوجيه والباحث التربوي لـ «العلم»:

المشاورات حول المدرسة المغربية مبنية على «الولاءات والهشاشة والعدمية» ولا يمكن أن تولد إلا الفشل والإخفاقات المتتالية

اعتبر الأستاذ محمد الخضاري مفتش التوجيه والباحث التربوي أن الخلاصات المتعلقة بالمشاورات حول المدرسة المغربية أو أية خلاصات أخرى مبنية على «الولاءات والهشاشة والعدمية»، ولا يمكن أن تولد إلا الفشل والإخفاقات المتتالية. وقدم مثالا لذلك بإسناد رئاسة مشاريع تتعلق بالجانب المادي والمالي والتوجيه التربوي والتخطيط التربوي والدعم التربوي لموظفين يجهلون هذه المجالات ويتكلفون بصياغة «الأوهام» وإقصاء أكاديميين ومؤطرين أكفاء مختصين في هذه المجالات. وأشار الخضاري إلى وجود ما سماها لوبيات الفساد التربوي تحارب كل من طالب بربط المسؤولية بالمحاسبة وتتحكم في الشأن التربوي كإسناد مناصب «المسؤولية التربوية» لمن لا يتوفرون على المستوى المطلوب..

محمد الخضاري

حاوره: المحجوب ادريوش

ما هي قراءتكم لخلاصة اللقاءات التشاورية لوزارة التربية الوطنية حول المدرسة المغربية مع الفاعلين والمهتمين بقضايا التربية والتعليم؟

انسجاما وتماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد للمغرب والتوجيهات الملكية(خطابي 20 غشت 2012 و 20 غشت 2013)والبرنامج الحكومي(إعادة الثقة في المدرسة العمومية-منح المؤسسة التعليمية سلطة القرار وتحملها مسؤولية النتائج المحققة-الحكامة-الإرتقاء بمهام المدرسة...)، وتجاوزا للإخفاقات المتكررة والنواقص الكثيرة والوضعية المتأزمة للمدرسة المغربية، اقتنع القائمون على الشأن التربوي بضرورة إشراك كل الأطراف المعنية مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا، لمناقشة واسعة وتدارس وتحليل مختلف مجالات المنظومة التربوية. وقد شارك في التشاورات حول المدرسة المغربية ما مجموعه 101.785 مشارك ومشاركة: جميع المتدخلين في العملية التربوية وكل شرائح المجتمع وفاعليه النقابيين والسياسيين والجمعويين والإقتصاديين.

ونظرا للدور الرئيسي للمرأة في المجتمع المغربي، خصصت نسبة 30% للمشاركات من مجموع المشاركين.

ونظرا للدور الرئيسي والمحوري للمدرس في المنظومة التربوية، مثلت نسبة 67.88% من الأستاذات والأساتذة من مجموع المشاركين (نسبة 31% من مجموع المدرسين والمدرسات بمنظومة التربية والتكوين). وفي جو من الشفافية والمصارحة والتكامل مع استشارات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تناولت ورشات المجالس التشاورية واللقاءات المباشرة والمنتديات الموضوعية، العناصر والمحاور الأساسية التالية:

السياسة التعليمية - وظيفة المدرسة المغربية - المنهاج التربوي(الكتاب المدرسي والمضامين التعليمية - المقاربات البيداغوجية- لغة التدريس وتدريس اللغات)- التقويم والإمتحانات - الحياة المدرسية (تدبير الزمن المدرسي - الإيقاعات المدرسية - العطل المدرسية - الأنشطة الموازية - العنف المدرسي - الصحة المدرسية) - الإعلام والتوجيه (الخدمات - التنسيق بين مختلف القطاعات المتدخلة في التوجيه والإعلام) - التكوين المهني - التعليم الأولي - العرض التربوي (توسيعه - تأهيله - تكافؤ

الفرص) - الدعم الإجتماعي - التعليم الخصوصي - التربية غير النظامية (استقطاب الأطفال - المناهج والبرامج - تكوين وتحفيز الفاعلين - تدبير الملف) - المسار المهني وتدبير الموارد البشرية (التقويم - الترقية والتحفيز - النظام الأساسي - الحركية وإعادة الإنتشار - القيادة التربوية - آليات تدبير الموارد البشرية والوضعية الإجتماعية) - اختيار وتكوين رؤساء المؤسسات التعليمية (الولوج - التخرج - منهاج التكوين - التكوين المستمر) - التكوين الأساس والمستمر لأطر التربية والتكوين (التكوين الأساس - ولوج مهنة التدريس - منهاج التكوين الأساس - آليات المصاحبة - التكوين المستمر)- حكامة منظومة التربية والتكوين (اللامركزية واللاتمركز - القوانين والتشريعات - الآليات والهيئات - التدبير المالي للمنظومة التربوية - استقلالية تدبير المؤسسات التعليمية - التعبئة والتواصل حول المدرسة: وظائف وأدوار المدرسة الحالية، صورة المدرسة، دور السلطات المحلية والمنتخبين، دور الآباء والأمهات، أدوار شركاء المدرسة والمجتمع المدني والشراكة).

هل هذه الخلاصات كفيلة بإنقاذ التعليم والمدرسة العمومية المغربية؟

الخلاصات في الواقع تترجم تشخيص الوضعية المزرية للمدرسة المغربية:إصلاحات بطيئة لمدة أربعة عشر سنة واكبت الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الإستعجالي(2009-2012) لتسريع وتيرة الإصلاح. والبرنامج لم يكن استعجاليا إلا في سوء التدبير المالي والمنهجي، حيث صرفت أموال ضخمة دون حسيب أو رقيب(و«عفا الله عما سلف») وتم التركيز على الكم دون الجودة مع إسناد المشاريع لمن لا يتوفرون على الكفاءات اللازمة... وكمثال إسناد رئاسة مشاريع تتعلق بالجانب المادي والمالي والتوجيه التربوي والتخطيط التربوي والدعم التربوي لموظفين يجهلون هذه المجالات ويتكلفون بصياغة «الأوهام»وإقصاء مفتشين ومؤطرين أكفاء مختصين في هذه المجالات... وما بني على باطل لا يمكن أن يكون إلا باطلا.

وهكذا فالخلاصات المتعلقة بالتشاورات حول المدرسة المغربية أو أية خلاصات أخرى مبنية على «الولاءات والهشاشة والعدمية» ولا يمكن أن تولد إلا الفشل والإخفاقات المتتالية.

ما الضمانات التي يجب توفيرها والاجراءات الواجب اتخاذها حتى لا نتكرر "مآسي" الفشل التي عشناها في تجارب سابقة: منتديات الاصلاح، البرنامج الاستعجالي...؟

لا يمكن للمنظومة التربوية ان تكرر مآسي الفشل والإخفاقات التي مرت بها منذ أكثر من نصف قرن وخاصة خلال الأربعة عشرة سنة الأخيرة. وبالرجوع إلى النقطة الأولى أعلاه (قراءة لخلاصة اللقاءات التشاورية لوزارة التربية الوطنية حول المدرسة المغربية مع الفاعلين والمهتمين بقضايا التربية والتعليم) هناك اقتراحات وإجراءات تصحيحية لجميع الإشكاليات المطروحة يمكن الإطلاع عليها بالرجوع إلى تقارير اللقاءات التشاورية حول المدرسة المغربية. ويمكننا أن نركز على:

-إشراك جميع الفاعلين التربويين والشركاء الإجتماعيين والفاعلين السياسيين والمجتمع المدني وكل من يهتم بالشأن التربوي.

-بناء مشروع تربوي متكامل:صورة المغرب، الأصالة والمعاصرة، تدابير وقائية على المستوى الروحي والعقائدي والأخلاقي، مدرسة متعددة الأساليب، البحث العلمي.

لكن هذه التقارير لا تترجم حقيقة و واقع التشاورات. عكس ما أشار إليه مثلا التقرير الجهوي الموضوعاتي (شتنبر 2014) « وقد انخرط الجميع في هذا الورش التربوي»(تقديم ،الصفحة 5)، علما أن أكثرمن 90 في المائة من مفتشي التعليم قاطعوا هذه المشاورات، نظرا لإقصائهم بسبب مطالبتهم بالإستقلالية الوظيفية، تماشيا مع مقتضيات الدستور، حول ربط المسؤولية بالمحاسبة. وللأسف التنديد ما زالت لوبيات الفساد التربوي تحارب كل من طالب بربط المسؤولية بالمحاسبة و تتحكم في الشأن التربوي كإسناد مناصب» المسؤولية التربوية. لمن لا يتوفرون على المستوى المطلوب(مثلا إسناد منصب نائب إقليمي أو مدير أكاديمية أو مدير مركزي إلى مهندس قناطر أو طوبوغرافي ...) أو نهج سياسة الإقصاء ضدا على ما جاء به الدستور(مثلا إقصاء نقابة مفتشي التعليم من التمثيلية في المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وتعويضها بنقابة أخرى رغم ترتيب هذه الأخيرة في الدرجة ما بعد نقابة المفتشين).

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 5423

الأحداث المغربية

الصفحة: 8

الجديدة:

لجنة وزارية بالنيابة لتقصي حقائق التكليفات و تلاعبات في ملفات مرضية

◆ عبد الفتاح زغادي

حلت لجنة من مديرية الموارد البشرية لدى وزارة التربية الوطنية، أول أمس الإثنين بالأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين دكالة-عبدة، حيث زارت النيابات الإقليمية للجديدة، و سيدي بنور، و اليوسفية، وآسفي، المنضوية تحت لواء الأكاديمية ذاتها.

مصادر عليمة كشفت أن اللجنة ذاتها، لنكبت على دراسة ملف الشواهد الطبية، التي يدلي بها رجال و نساء التعليم قصد الاستفادة من فترات راحة طويلة الأمد.

و ظلت فعاليات نقابية تشتكي من تلاعبات بعض المسؤولين بمصلحة الموارد البشرية بنيابة الجديدة، حيث تفتقت عبقريتهم على «خطة جهنمية»، تساعد على تحويل بعض المحظوظين إلى موظفين أشباح، عقب اعتبارهم من ذوي الأمراض المزمنة دون الإدلاء بالشواهد الطبية التي تثبت ذلك.

و بدت هذه التلاعبات أكثر انتشارا مع بداية الموسم الدراسي الحالي، حيث بدا بعض المحسوبين على نقابة معينة الأكثر استفادة منها، و هو ما أثار موجة احتقان في صفوف رجال و نساء التعليم، الذين اعتبروا أنفسهم ضحايا التلاعبات ذاتها، عندما تسند لهم أقسام مكتظة، من أجل فسح المجال أمام الأساتذة المحظوظين قصد الاستفادة من فترات راحة طويلة الأمد.

و أكدت المصادر ذاتها، أن لجنة أخرى ستحل بنيابة الجديدة خلال الأيام القليلة القادمة، لتقصي حقائق التكليفات التي أقدمت عليها النيابة ذاتها، خلال الموسم الحالي، سيما وأنها أسفرت عن «تشريد» مجموعة من التلاميذ الذين

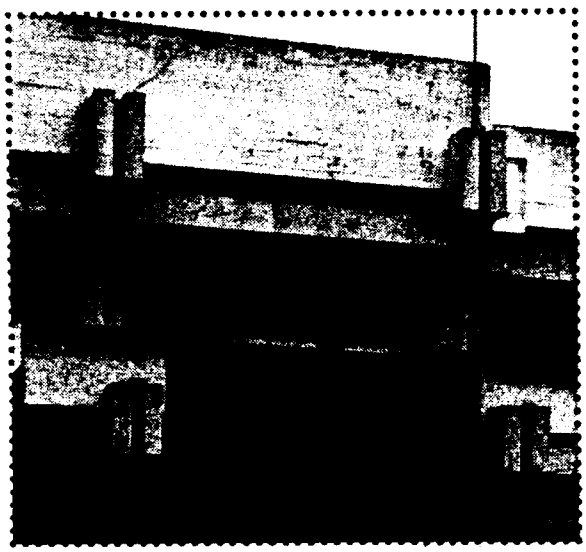

وجدوا أنفسهم خارج الحجرات الدراسية، بعدما تم تكليف أستاذهم في مقر عمل آخر ضدا على القوانين الجاري بها العمل، كما هو الشأن بالنسبة لمؤسستي أولاد بن حمو و أولاد الضالي...

و تم تفجير هذه التلاعبات على إثر خلاف بين النائب المكلف بنيابة الجديدة، و رئيس مصلحة الموارد البشرية بالنيابة ذاتها، ما حذا بالأخير إلى توجيه مراسلة إلى مدير الأكاديمية الجهوية، ينفي من خلالها مسؤوليته عن التكليفات التي قامت بها النيابة بدعوى «أنها غير قانونية» و هو ما أدى إلى تدخل الوزارة لوضع حد لهذه الخروقات، و تطويق حالة الاحتقان التي سادت صفوف نساء و رجال التعليم بإقليم الجديدة.

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 4910

المنعطف

الصفحة: 4

حق الرد ممغول

توضيح من النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بطاطا

توضيح بشأن مقال صحفي بـ "المنعطف" عدد 4907 بتاريخ 2014/10/24

وبعد، فتبعا لما ورد في المقال المشار إليه في المرجع أعلاه، الصادر بجريدتكم تحت عنوان: "تلاميذ تمجمجمت بإقليم طاطا يقاطعون المدرسة ويعتصمون بالنيابة"، ولتنوير الرأي العام الوطني والأوساط التعليمية على الخصوص، يشرفني أن أوافيكم بتوضيحات في الموضوع كالآتي:

- إن جماعة من سكان دوار تمجمجمت 2، التابعة لجماعة تسينت قد زاروا هذه النيابة صباح يوم 20 أكتوبر 2014، محتجين على قرار النيابة الخاص بتقليص البنية التربوية بصفة مؤقتة للوحدة المدرسية المتواجدة بهذا الدوار، بهدف تكليف إحدى الأستاذتين العاملتين بها، إلى فرعية تمجمجمت 1، التي بقي تلاميذتها لحد تاريخه بدون تمدرس.

هذا، وقد تم استقبالهم وفتح الحوار معهم ومحاولة إقناعهم بأن الإجراء المتخذ يبقى مؤقتا إلى حين توصل النيابة بموارد بشرية جديدة لسد الخصاص. وأن مثل هذا الاجراء قد شمل عددا من الوحدات المدرسية بالإقليم، في إطار تدبير الخصاص، ومن أجل ضمان تأمين الزمن المدرسي لكافة التلاميذ. وبعد أن عبروا عن موقفهم من هذا الاجراء وقبولهم به خلال الفترة الصباحية، عادوا أثناء الفترة المسائية لاخباري بتراجعهم وعدم قبولهم للاجراء المقترح.

وصبيحة يوم 21 أكتوبر 2014، تفاجأت النيابة الإقليمية بحضور نفس الأشخاص ومعهم تلاميذات الصرعية المذكورة، وعددهم 20 من بينهم 09 تلميذات، اعتصموا معهم داخل فضاء النيابة، حيث شرع هؤلاء التلاميذ في ترديد مجموعة من الشعارات، من قبيل "الاستاذة ترجع لينا والقانون يحمينا".

وعلى ما يبدو أن موقفهم هذا، يدخل في إطار الحساسيات والصراعات الداخلية للقبيلة التي ينتمي إليها سكان المدشرين المذكورين، دون مراعاة وتقديم منهم لمصلحة التلاميذ فوق كل اعتبار.

تلكم بإيجاز توضيحات بشأن المقال الصادر بجريدتكم، وتقبلوا أزكى التحيات والسلام.

النائب الاقليمي

التاريخ2014/10/29
العدد:10843

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:الملحق التربوي

100 تدخل في الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بفاس

عزيزباكوش

يتوخى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من إطلاقه «حوارا جهويا لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي» وفق ما جاء في كلمة لمؤطر اللقاء و منسق بالمجلس لتحقيق جملة أهداف من بينها تقاسم النتائج المرحلية التي توصل إليها المجلس، سيما مكتسبات المنظومة التربوية والمعيقات التي تعترض تطورها، وهي الحصيلة المستخلصة من مختلف التقييمات والتشخيصات والاستشارات التي انجزها منذ غشت 2013، وضمنها حصيلة تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين -2000 2013؛ كما يستهدف المجلس الأعلى إشراك أكبر عدد ممكن من الفاعلين التربويين وشركاء المنظومة التربوية ومختلف مكونات المجتمع المغربي، في التفكير الجماعي في سبل الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وبلورة خارطة طريق إصلاحها، وتعبئتهم حول هذا المشروع، وضمان انخراطهم المستمر في تطبيقه؛ فضلا عن إبراز القيمة المضافة للخبرة والمعرفة العملية الجماعية، عبر تحديد دعامات التغيير الأساسية، وهو ما سيشكل سندا أساسيا لهيئات المجلس من أجل إعداد التقرير الاستراتيجي حول الإصلاح الشامل والمنشود للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي؛ وصولا إلى استثمار فرصة إطلاق هذا الحوار الموسع والمفتوح عبر مختلف جهات البلاد من أجل تكريس المقاربة التشاركية القائمة على القرب، المعتمدة من قبل المجلس كمنهجية للعمل في إطار اضطلاعه بمهامه.

سمير بلفقيه،مؤطر الملتقى الحواري الهام، شدد على أن محطة فاس بولمان تندرج ضمن البرنامج المرحلي لعمل المجلس، الذي سيتوج ببلورة تقرير استراتيجي سيقدم المجلس من خلاله رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

مضيفا إن المطلوب اليوم هو جمع المعطيات والأفكار والآراء والتحاليل المتعلقة بواقع المنظومة التربوية وآفاقها، من خلال نتائج جلسات الاستماع مع مختلف الفاعلين والمتدخلين والمعنيين، التي تم تنظيمها خلال شهري شتنبر وأكتوبر من سنة 2013، ومساهمات الكتابية للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وجمعيات المجتمع المدني وعدد من الخبراء والمتخصصين التي توصل بها المجلس؛ وكذلك النتائج التي انتهى إليها التقرير التحليلي حول حصيلة تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين بين 2000 و2013، الذي يقدم منطلقا أساسيا لتقييم المنظومة التربوية، ويحدد بعض التحديات والرهانات المستقبلية المطروحة على هذه المنظومة؛ نتائج تدارس المجلس لعروض السادة وزراء قطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي والتعليم العتيق حول رؤيتهم المستقبلية لمشاريع الإصلاحات المرتقبة؛ المقترحات الاستشرافية التي ستفضي إليها لقاءات الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

يشار إلى ان هذه اللقاءات اشركت مختلف الفاعلين والمتدخلين الأساسين في منظومة التربية والتكوين ، بالموازاة مع الحوار الجهوي، وحرصا من المجلس على إشراك اوسع للمواطنات والمواطنين والفاعلين والمعنيين بقضايا المدرسة المغربية، فقد فتح «منتدى للتواصل المفتوح» forum على موقعه الإلكتروني، يمكن للجميع التفاعل معه من خلال الأسئلة التي يطرحها، والتي توجه أساسا إلى تيسير إسهام الجميع في استشراف آفاق هذه المنظومة، وتجميع مختلف الآراء والاقتراحات في هذا الشان، واستثمارها على الوجه الأمثل في الأعمال التحضيرية للتقرير الاستراتيجي للمجلس. وسجل المشاركون اهمية النقاش وضرورة طرح الأفكار واخذها بعين الاعتبار لتكون ضمن التقرير النهائي الذي سيشمل كل افكار وتصورات الجهات.

اللقاء تميز كذلك بتقديم عرضين الأول على شكل تقرير تقييمي لعشرية التربية والتكوين (-2000 2013)، الذي اعدته الهيئة الوطنية للتقييم التابعة للمجلس، وجاء متضمنا لمحاور تعميم التعليم وتعبئة الموارد، وحالة بعض مخرجات التعليم واداء المنظومة، ثم محور الحكامة والتعبئة، لينتهي بتقديم مكتسب تبني استقلالية الأكاديميات والجامعات الذي يتعين تعزيزه وترسيخه من أجل مزيد من المسؤولية المتقاسمة، مع إبراز بؤر التعثر التي تعوق تحقيق التغيير النوعي على المدى البعيد، والمرتبطة بجانب تصور الإصلاح والحكامة و حضور المدرسة في قلب الإهتمامات الوطنية والمحلية، والمشاركة والانخراط الواسعين للفاعلين، واليات اليقظة والتتبع والتقييم الداخلي والخارجي. اما العرض الثاني هم مداخل التفكير حول رافعات التغيير ذات الأولوية.

المجلس وهو يؤكد على دوره كقوة اقتراحية و على الطابع الاستراتيجي لاشتغاله،قال انه لا يتوفر على وصفة جاهزة للإصلاح، بقدر ما يقترح أسئلة ومحاور للتفكير من أجل إعداد خارطة الطريق للإصلاح بمقاربة تشاركية هو ما يعني أن اللقاء الحوار ي يندرج في سياق الدينامية التي اطلقها المجلس منذ أكثر من سنة من أجل القيام بدوره كمؤسسة دستورية في الاستشارة وتقييم السياسات العمومية التي لها علاقة مباشرة بمنظومة التربية والتكوين.

التاريخ 2014/10/29 العدد : 23048	العلم	الصفحة: الملحق التربوي

حصاد التربية والتعليم

لقاء تواصلي جهوي بأكاديمية الجهة الشرقية

حول مشروع التربية الدمجية للأطفال في وضعية إعاقة مع منظمة اليونيسيف

نظم الأسبوع المنصرم بمقر اكاديمية الجهة الشرقية يوم تواصلي لإعطاء انطلاقة مشروع " من أجل تربية دامجة للأطفال في وضعية إعاقة"، ويأتي هذا اللقاء، المنظم بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، في إطار تفعيل مقتضيات اتفاقية الشراكة المبرمة بين الأكاديمية والمنظمة، وكذلك في إطار تنفيذ برنامج عمل سنة 2014 بشأن الارتقاء بالتربية الدمجية للأطفال في وضعية إعاقة بتعاون مع منظمة إعاقة دولية.

وتميز اللقاء بحضور السيد محمد ديب مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية والسادة نواب الوزارة بمختلف نيابات الجهة والسيد ممثل مديرية التعاون بوزارة التربية الوطنية و السيدة مريم سكيكة ممثلة منظمة اليونيسيف بالرباط و السيدة رقية شفيقي ممثلة عن جمعية International handicapو السيدات والسادة ممثلات وممثلو القطاعات الحكومية الشريكة في ملف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، و السيدات والسادة ممثلات وممثلو الجمعيات العاملة في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، والسادة أعضاء اللجنة الجهوية للإدماج المدرسي؛ والسادة أطر هيئة المراقبة التربوية، السادة ممثلو المجلس الإداري.

و شدد السيد مدير الاكاديمية في هذا اللقاء التواصلي عن اهمية هذا الملف الاستراتيجي الذي تزامن مع مشروع قانون إطار الذي أقره المجلس الوزاري مؤخرا برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، ويتوخى هذا المشروع وضع المبادئ الأساسية التي على السلطات العمومية احترامها خلال إعداد السياسات العمومية الخاصة بهذه الفئة، وتحديد الإجراءات المرتبطة بالحماية الاجتماعية والتغطية الصحية للأشخاص في وضعية إعاقة، والامتيازات الممنوحة لهم في مجالات التعليم والتكوين والشغل والولوجيات، بالإضافة إلى ضمان مشاركتهم في الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية، وفي مختلف مناحي الحياة السياسية والمدنية.

وفي كلمة مقتضبة اكد السيد ممثل مديرية التعاون ان وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني عازمة كل العزم على السير قدما في هذا المشروع الطموح عبر تكوين أساتذة متخصصين و فتح أقسام الإدماج و تزويدها بكل الوسائل و الأدوات المساعدة.

اما السيدة مريم سكيكة ممثلة منظمة اليونيسيف بالرباط فقد اكدت على أهمية مشروع " من أجل تربية دامجة للأطفال في وضعية إعاقة "، والذي يروم ضمان ولوج المدرسة للجميع تحقيقا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص الذي تضمنه القوانين والمواثيق الدولية، وطالبت بضرورة تحسين العرض المدرسي الموجه لهذه الفئة من الأطفال وتعزيز ولوجهم لتعليم دامج يعتمد أساليب وتقنيات وأدوات عملية وفقا لالتزامات الوطنية والمواثيق الدولية. كما أشارت في تدخلها أن منظمة اليونيسيف واعية بضرورة توفير تعليم جيد ومدمج للأطفال في وضعية إعاقة، وهذا ما يروم إليه هذا المشروع.

من جهتها قدمت السيدة رقية شفيقي ممثلة جمعية International Handicap عرضا تناولت فيه الخطوط العريضة لمشروع" من أجل تربية دامجة للأطفال في وضعية إعاقة" كما شرحت بالتفصيل مفهوم التربية الدمجية اعتمادا على المقاربة الحقوقية . كما اشارت في تدخلها الى انه مازالت هناك تحديات تخص الأطفال ذوي الإعاقة مما يتطلب مزيد من التعاون والانخراط من لدن الجميع من وزارات وقطاع خاص وجمعيات المجتمع المدني ووسائل إعلام

وفي عرض اللجنة الجهوية للإدماج المدرسي الذي قدمه مصطفى ايت بلقاس رئيس قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية استعرض فيه البرنامج العام للجنة و الذي تمحور في العرض التربوي والعمل التربوي والتحسيس والتعبئة والتتبع.

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 8239
المحركة
الصفحة: 3

مكناس

توسيع سلك الباكالوريا الدولية بمختلف النيابات التعليمية بالجهة

قال مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة مكناس- تافيلالت، محمد جاي منصوري، إن من مستجدات الموسم الدراسي الحالي (2014-2015) توسيع سلك الباكالوريا الدولية بمختلف النيابات التعليمية بالجهة ليشمل 17 مؤسسة تعليمية بعد أن شرع في تدريسه الموسم الماضي بإحدى المؤسسات التعليمية بنيابة مكناس كخطوة تجريبية.

وأوضح منصوري، خلال لقاء صحفي عقده أمس الجمعة بمقر الأكاديمية الجهوية بمكناس خصص لتقديم الإجراءات والتدابير التي واكبت الدخول المدرسي الحالي، أن عدد التلاميذ الذين سيستفيدون من النظام الجديد للباكالوريا الدولية الذي يهم الجذع المشترك علمي، تخصص اللغة الفرنسية، يبلغ 762 تلميذ وتلميذة، موزعين على 474 تلميذا بثماني مؤسسات بالتعليم العمومي و288 تلميذا بتسع مؤسسات بالتعليم الخصوصي. واستعرض المسؤول ذاته ، مختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها الأكاديمية من أجل ضمان دخول مدرسي ينسجم مع ضرورات المرحلة، مشيرا، في هذا الصدد، إلى إحداث 16 مؤسسة تعليمية جديدة بكل الأسلاك التعليمية

ليصل مجموع المؤسسات بالجهة إلى 912 مؤسسة، موضحا أن التعليم الإعدادي تعزز بافتتاح 10 مؤسسات جديدة، وأربع مؤسسات بالتعليم الثانوي،ومؤسستين بالتعليم الابتدائي، فضلا عن إحداث ست داخليات، أربعة منها بالتعليم الإعدادي وداخليتان بالتعليم الثانوي، ليصل العدد إلى 94 داخلية بالجهة يستفيد من خدماتها 19 ألف و192 تلميذ وتلميذة، منهم 1330 بالسلك الابتدائي. كما بادرت الأكاديمية، يضيف منصوري، إلى تقديم سلسلة من المساعدات في إطار الدعم

الاجتماعي لدعم تعميم التمدرس والحد من الهدر المدرسي حيث يستفيد 130 ألف و341 تلميذ من الإطعام المدرسي وأزيد من 284 ألف مستفيد من المبادرة الملكية «مليون محفظة» و7570 مستفيد من النقل المدرسي، 3270 منهم إناث، فضلا عن استفادة 67 ألف تلميذ من برنامج «تيسير» ينتمون ل42 ألف و760 أسرة.

يشار إلى أن عدد التلاميذ المسجلين خلال الموسم الدراسي الحالي في مختلف الأسلاك التعليمية على مستوى جهة مكناس تافيلالت بلغ ما مجموعه 478 ألف و173 تلميذا (47 في المائة إناث) يتوزعون على 275 ألف و557 بالتعليم الابتدائي و126 ألف و891 بالتعليم الإعدادي و75 ألف و725 بالتعليم التأهيلي. وكان عدد التلاميذ المتمدرسين بجهة مكناس تافيلالت قد بلغ برسم الموسم الدراسي 2013-2014 ما مجموعه 470 ألف و950 تلميذا بمختلف الأسلاك التعليمية (46 في المائة إناث).

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 8913
الصحراء المغربية
الصفحة: 5

إطلاق مخطط لتوفير الأمن بمحيط مؤسسات تعليمية في طنجة

خديجة بن اشو

نظمت ولاية امن طنجة ونيابة وزارة التربية الوطنية طنجة اصيلة، يوم 21 أكتوبر الجاري، لقاء تواصليا مع مديرات ومديري المؤسسات التعليمية الثانوية الإعدادية والتاهيلية، حول توفير الامن بمحيط المدارس.

وافادت نيابة التعليم بطنجة، في تقرير، توصلت «المغربية» بنسخة منه، أن مولود أخزيا والي ولاية أمن طنجة، وسعيد بلوط النائب الإقليمي لنيابة طنجة أصيلة، أكدا خلال اللقاء الذي حضره مسؤولون إقليميون ورؤساء المصالح والمناطق والدوائر الأمنية، إلى جانب الأطر الإدارية لنيابة طنجة أصيلة أهمية التواصل بخصوص التنسيق المستمر والعمل على ضمان سلامة العملية التربوية في كل الفضاءات المدرسية، من خلال توفير وضمان السلامة الأمنية والطمأنينة للتلاميذ والأطر الإدارية والتربوية.

وأشار والي الأمن إلى الخطة الأمنية التي تهدف إلى تطهير فضاءات المؤسسات التعليمية، ومحيطها من كل المخاطر، والظواهر المشينة التي يمكن أن تهدد سلامة وأمن التلاميذ والأطر الإدارية والتربوية.

كما أكد والي الأمن أن تطهير الأحياء من مظاهر الإجرام والانحراف يصب إيجابا لصالح إخلاء محيط المؤسسات التعليمية من كل الشوائب والانحرافات ويحقق الأمن والسكينة داخل فضاءات المؤسسات التعليمية، مضيفا أن ولاية الأمن تبذل مجهودات كبيرة للتغلب على إكراهات السير والجولان في ظرفية تشهد فيها مدينة طنجة أشغالا كبرى في الشوارع الرئيسية للمدينة.

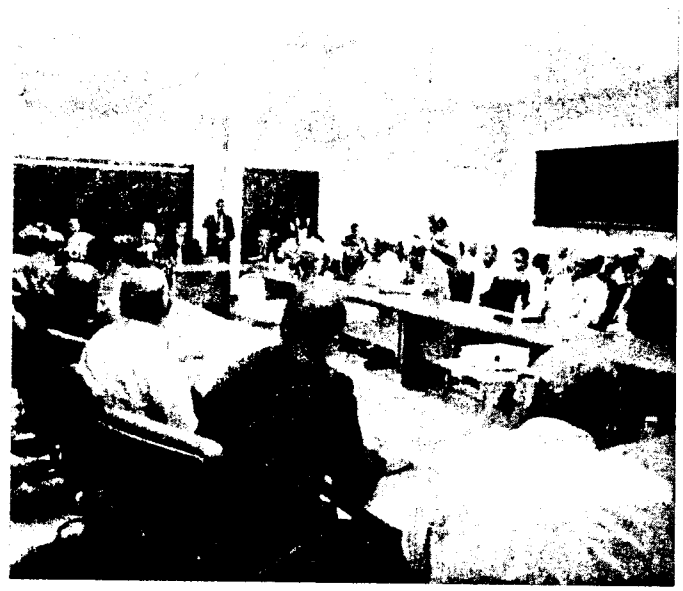

وقال والي الأمن إن ولاية الأمن تسهر على تنفيذ برنامج توعوي تحسيسي بالتنسيق مع نيابة التعليم في المؤسسات التعليمية يستهدف خاصة بالتلاميذ في ما يتعلق بالحصول على البطاقات الوطنية، وتنظيم زيارات تلاميذية منظمة للاطلاع على المسؤوليات والخدمات الامنية التي تسهر عليها وتقدمها مرافق ومصالح ولاية امن طنجة لصالح المواطنين ولضمان الامن وسلامة الأشخاص والممتلكات.

وعبر والي أمن طنجة على الحزم والعمل اليومي في إطار التنسيق والتعاون مع نيابة التعليم لتطهير فضاءات المؤسسات التعليمية من كل الظواهر المشينة والقضاء عليها بتكثيف جهود الجميع.

وبدوره، ثمن السعيد بلوط، النائب الإقليمي لنيابة التعليم في طنجة، المجهودات التي تقوم بها ولاية الأمن بالمدينة، والدوائر الأمنية التابعة لها، وكذلك العمل الأمني اليومي الذي يستهدف ضمان أمن وسلامة التلاميذ والأطر الإدارية والتربوية.

وأشاد بلوط بأهمية التنسيق بين ولاية الأمن والنيابة التعليمية لضمان السلامة الأمنية داخل المؤسسات التعليمية وفي محيطها ومحاربة كل الظواهر المشينة.

وأشار النائب الإقليمي إلى أهمية البرامج التحسيسية التي يؤطرها أطر الأمن داخل المؤسسات التعليمية، والتي تتعلق بقوانين السير والجولان، ومخاطر الجرائم والظواهر المشينة، ونوه بمبادرة الولاية التي تتعلق بتقديم خدمات التلاميذ.

وأضاف بلوط أن نيابة طنجة أصيلة لها برامج مكثفة في ما يتعلق بالحياة المدرسية، وتنتهيا لتنظيم أسبوع تلاميذي خاص بترسيخ قيم المواطنة، معتبرا المقاربة التربوية التي تنهجها النيابة وولاية الأمن تساهم بشكل كبير في الحد من الظواهر المشينة داخل فضاءات المؤسسات التعليمية.

وقد استحسن مدراء المؤسسات التعليمية الدور التواصلي والانفتاح الذي تنهجه ولاية امن طنجة بما يساعد على التنسيق وسرعة التصدي لكل الظواهر المشينة والمخاطر، التي يمكن أن تهدد أمن وسلامة التلاميذ والأطر التربوية، وأشاروا إلى مجموعة من الظواهر والانحرافات التي تهدد سلامة التلاميذ، خاصة في محيط المؤسسات التعليمية.

يذكر أن ولاية امن طنجة، خصصت ضمن استراتيجيتها في إطار توفير حماية المتمدرسين بمحيط المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية فرقا أمنية، متخصصة ومجهزة بسيارات خاصة لتتبع وتأمين المؤسسات والحافظ على سلامة التلاميذ.

التاريخ:2014/10/29
العدد: 319

العاصمة

الصفحة:15

لقاء تواصلي بوجدة للأطفال في وضعية إعاقة

نظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية، مؤخراً بوجدة، لقاء تواصليا حول مشروع التربية الدمجية للأطفال في وضعية إعاقة .

ويندرج هذا اللقاء في إطار تفعيل مقتضيات اتفاقية الشراكة المبرمة بين الأكاديمية ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، وكذا تنفيذ برنامج عمل سنة 2014، بخصوص الارتقاء بالتربية الدمجية للأطفال في وضعية إعاقة بتعاون مع منظمة "إعاقة دولية ".

ويروم مخطط عمل الأكاديمية لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة للموسم الدراسي (2014 - 2015)، تحيين وتدقيق الخريطة المدرسية الجهوية لأقسام الدمج المدرسي، وإحداث قسمين مدمجين للأطفال التوحديين بمؤسستين تعليميتين بوجدة وبركان.

ويتضمن المخطط ورشات تكوينية لإنعاش دفتر المساطر لتدبير أقسام الدمج المدرسي، وتكييف وتدقيق المناهج والبرامج الخاصة بالأطفال في وضعية إعاقة حسب نوعية الإعاقة، وتكييف الامتحانات الإشهادية مع تدقيق المساطر الخاصة بإنجازها، فضلا عن دورات تكوينية للمتدخلين في تمدرس هذه الفئة بالجهة الشرقية بهدف الرفع من قدراتهم التدبيرية والتربوية في هذا المجال، وكذا توفير تجهيزات متعددة الوسائط لفائدة سبعة أقسام.

ويهم أيضا هذا المخطط تتبع الحالة الصحية وإنجاز التدخلات شبه الصحية لفائدة أطفال أقسام الدمج المدرسي، والتحسيس والتعبئة حول تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة من خلال قوافل التعبئة الاجتماعية واللقاءات التحسيسية والتواصلية المنظمة في عين المكان (أقسام الدمج المدرسي).

وأبرز مدير الأكاديمية، محمد ديب، خلال هذا اللقاء، ما تم القيام به في هذا المجال، بما في ذلك تشكيل لجنة جهوية خاصة بالإدماج المدرسي لتدبير الملف وتضم كل المستويات الإدارية والتربوية، فضلا عن التنسيق المباشر مع منظمة (اليونيسيف) التي تساهم في تدبير الملف على مستوى الدعم المادي والتقني، وتحديد المخططات الدقيقة، وتفعيل اللقاءات الضرورية للتقدم في تملك خصوصيات عملية تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

وأضاف انه تم أيضا في هذا الإطار، إعادة النظر في أشكال وأساليب التنسيق مع القطاعات الحكومية المنصوص عليها في الاتفاقية الرباعية لتحديد أشكال التدخل القطاعي والجماعي، بالإضافة إلى الانفتاح على فعاليات ذات خبرة ميدانية وازنة كمنظمة "إعاقة دولية" بهدف الاستفادة من تجربتها في تدبير مختلف الإشكاليات المتعلقة بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

ودعا ديب إلى الانخراط التام والمطلق لكل مكونات الأكاديمية في تدبير هذا الملف بنفس جديد ورؤية متبصرة ودقيقة اعتماداً على مختلف المقاربات العلمية والإنسانية، وكذا تفعيل النصوص التأطيرية بنظرة اجتهادية تحاول سد الثغرات المتعلقة بتدبير عملية تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

وتميز هذا اللقاء، الذي حضره ممثلون عن منظمتي "اليونيسيف" و"إعاقة دولية"، والنواب الإقليميون لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وأطر تعليمية وتربوية وممثلو الجمعيات والمؤسسات المتدخلة في مجال الأطفال في وضعية إعاقة، باستعراض تجربة واستراتيجية المنظمتين الدوليتين في مجال التربية الدمجية لهذه الفئة، وكذا محاور العمل للفترة 2015 - 2016.

التاريخ:2014/10/29
العدد: 7361
بيان اليوم
الصفحة:6

دورة

انطلقت، الاثنين بأكادير، دورة تكوينية لفائدة حوالي 70 مؤطرا من المستفيدين من المرحلة الثانية من برنامج دعم تدبير المؤسسات التعليمية بالمغرب.

وذكر بلاغ للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين سوس ماسة درعة أن هذه الدورة، التي تمتد على مدى ثلاثة أيام بالمركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه، تهدف إلى مرافقة أكثر فعالية وتقديم المساعدة لمديرات ومديري المؤسسات التعليمية في تنفيذ وإرساء مشاريع المؤسسة.

التاريخ2014/10/29
العدد:10843

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:الملحق التربوي

انطلاق ورشات إعداد مخططات تدبير المخاطر بنيابة تارودانت

في إطار برنامج التعاون بين وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني ومنظمة اليونيسيف، أشرفت مصلحة الشؤون التربوية بنيابة تارودانت، على ورشات تحسيسية وتكوينية في مجال إعداد مخططات تدبير المخاطر لفائدة المؤسسات المستهدفة من البرنامج المذكور، وذلك يومي 23 و24 أكتوبر 2014، بقاعة الاجتماعات بمركز سوس العالمة للتكوين المستمر.

أشرف على جلسة الافتتاح د عبد الرحيم الخلادي رئيس مصلحة الشؤون التربوية الذي أكد على أهمية اللقاء التحسيسي الذي يروم مواكبة مديري المؤسسات التعليمية المعنية والتي تمثل عينة لتجريب المشروع في أفق توسيعه لاحقا، مؤكدا على أهمية توفر المؤسسة التعليمية على خطط تتجاوز التأثر النفسي والخوف نحو الفعل والتدخل السريع وتدبير الخطر الداهم مهما كان نوعه ودرجة خطره. وقد قدمت خلال اللقاء عدة أفكار قيمة وعروض رقمية وجلسات للتقاسم أطرها كل من المفتش أحمد مخلص المنسق الإقليمي للمشروع و أحمد جاد المكلف بمكتب الصحة المدرسية والأمن الإنساني، وممثل جهاز الوقاية المدنية بهدف تزويد المشاركين بالكفايات الضرورية من أجل بلورة مخططات خاصة بهم. وانتهى اللقاء بوضع خطة عمل سيتم من خلالها الانطلاق قريبا في محاكاة تدبير الأخطار داخل المؤسسات التعليمية بمشاركة التلاميذ.

عبد الجليل بتريش

التاريخ2014/10/29
العدد :10843

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:الملحق التربوي

مستجدات إعدادية وثانوية الأرك بإيغرم إقليم تارودانت

بتاريخ 22 - 10 - 2014 وتحت عنوان : إعدادية وثانوية الارك جمعيات تقوم مقام الوزارة في دفع منح للطالبات بناحية إيغرم إقليم تارودانت يدفعون ومنذ ثلاث سنوات منح غير الممنوحين من أبنائهم وأشرنا فقط إلى جماعة النحيت التي عليها هذه السنة أن تدفع منح واحدا وعشرين تلميذة قصد السماح لهن بمتابعة دراستهن في إعدادية وثانوية الأرك بإيغرم بالنسبة للذكور يتم حشرهم في الخيرية التي تمول بدورها من طرف المحسنين وبمساهمة رمزية من التعاون الوطني.

الجديد في الموضوع، أننا في آخر شهر أكتوبر 2014 بعد شتنبر لم يلتحقن بعد لتأخير جمع المبالغ من طرف الجمعيات التي لا تتوفر على موارد مالية فقط تستعين بالمحسنين، ثمانية منهن سيلتحقن بداخلية إعدادية رحال المسكيني بتارودانت، بعد تدخل السيد نائب وزير التربية الوطنية شريطة أداء ذويهم ما يعادل منح الممنوحين، وهذا يعني الاقتراض وبيع الأمتعة وملازمة المنزل كالأغلبية منذ الاستقلال وإلى الآن وكل عام والعالم القروي من سيء إلى أسوأ.

هناك طبعا عشرات التلميذات تابعات لست عشرة جماعة قروية تابعة لدائرة إيغرم إسيم تارودانت لا يلتحقن بالتعليم الإعدادي الثانوي لعدم توفر المنح لا بالنسبة للذكور ولا بالنسبة للإناث، هناك فقط ما تتسع إليه بناية ومطعم خيرية إيغرم.

وإذا انتقلنا إلى ناحية اسكاون هناك دواوير جماعات لا يسمح فيها للتلميذات بالمتابعة في الإعدادي ولو على بعد بضع كيلومترات جماعة تاويالت نموذجا أكثر من مائتي تلميذ ذكور في الإعدادي والثانوي ولا تلميذة واحدة، وهذه خسارة كبرى محليا ووطنيا يعود هذا إلى عدم توفر النقل المدرسي ودور الطالبات وأحيانا انعدام المسالك العادية.

- 2 -

وموضوع حرمان البنات في هذا العالم المتخلى عنه بحاجة إلى لجنة برلمانية مكلفة بالتعليم بمساعدة نيابة التعليم والجماعات والجمعيات والإعلام، ذلك أن عدم تعميم التعليم الإعدادي والثانوي في العالم القروي التابع لإقليم تارودانت إهدار للعملة الصعبة للوطن المتمثلة في عدم توفير مؤسسات كافية مدعمة بدور الطالب والطالبات وبالنقل المدرسي وتوفير المسالك لمن لا مسالك لهم.

المدارس الجماعاتية

وفي نفس الوقت ننوه بالشروع في توفير المدارس الجماعاتية كبديل عن الأقسام متعددي المستويات التي يعرف الممارسون لمهنة التعليم عدم جدوى هذا النوع من التعليم.

في هذا الإطار، تم بناء المدرسة الجماعاتية بجماعة تييوت التي فتحت أبوابها في السنة الماضية 1013 2014- وفي السنة الحالية 2014 2015- فتحت المدرسة الجماعاتية بجماعة النحيت أبوابها لحوالي 250 طفل وطفلة يتم نقلهم من قراهم وإعادتهم مساء بواسطة النقل المدرسي. تم هذا العمل بشراكة بين الجماعة ونيابة التعليم والعمالة وساهم فيها المجلس الإقليمي وجهة سوس ماسة والتنمية البشرية طبعا.

بالنسبة لكلية الطب في الجهة المشار إليها في التحقيق السابق وبعد انتظار لسنوات تم الشروع في بنائها أخيرا، نأمل أن يتم إنجازها في أحسن الظروف وأن تستوعب طلبة الأقاليم الجنوبية بدل المتابعة في الدارالبيضاء أو الرباط من طرف الممنوحين ومن تتوفر أسرهم على الإمكانيات المادية.

كما نأمل أن يستيقظ الضمير الوطني لدى المسؤولين، ليكون الشروع المستحق في مد الخطوط الحديدية إلى أكادير فإنزكان ثم تيزنيت إلى مدينة العيون لربط الشمال بالجنوب، وبذلك تزول الفوارق بين الجهات الذي أوحت به السياسة الحزبية المتحيزة لهذا الإقليم وذاك، بدل تحقيق المساواة بين جهات الوطن كما أشرنا في التحقيق السابق، وإن هذا بحاجة إلى مساهمة الأحزاب المتشبعين بالروح الوطنية والموضوع بحاجة إلى الضغط في البرلمان وفي مجلس المستشارين دون نسيان النسيج الجمعوي والجماعي والثقافي والسياسي إلخ. مع العلم أن الرابح في إيصال الخطوط الحديدية إلى الأقاليم الجنوبية هو الوطن والخاسر في عدم إيصالها هو الوطن وليست الجهة وحدها.

وقد تكون لنا عودة إلى الموضوع.

محمد مستاوي

تعليم

تحتضن مدينة اكادير، يومي 31 اكتوبر وفاتح نونبر المقبل، أشغال الندوة الدولية للأيام البيداغوجية الحادية عشرة في موضوع «الجامعة ونهضة المجتمع بين التصور والواقع المأمول».

ويتضمن برنامج هذه الندوة، التي تنظمها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، والمنتدى الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي، بشراكة مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة من المحاضرات والعروض يؤطرها ثلة من الباحثين والخبراء المغاربة والأجانب.

وتتمحور أشغال هذا الملتقى حول خمس جلسات علمية تهم قضايا «الجامعة ونهضة المجتمع» و«قابلية المجتمع وفاعلية الجامعة» و«البحث العلمي الجامعي وقضايا المجتمع» و«التكوينات الجامعية وبناء مجتمع النهضة» و«تقويم التجارب الجامعية في البحث والتكوين».

التاريخ 2014/10/29
العدد : 23048

العلم

الصفحة: الملحق التربوي

نيابة السمارة: لقاء تحسيسي لمحاربة الأنفلونزا الموسمية

السمارة: ابراهيم بنوفغى

عبر السيد حماني ماء العينين، النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، عن أهمية اللقاءات التحسيسية وخصوصا بالوسط المدرسي للحد من الأمراض الموسمية التي تفتك بالتلاميذ والتلميذات وخصوصا في بداية فصل الخريف حيث التقلبات الجوية مما يجعل المتعلمين يتعرضون لنزلات برد ووعكات صحية نتيجة الأونفلوزا الموسمية

مما يؤدي إلى غيابات وتأخرات بسبب الإصابة لبعض المتعلمين، مضيفا أن هذه السنة تعرف حالة استثنائية نتيجة وباء الإيبولا القاتل مما يدعو إلى بذل مجهودات مضاعفة للتوعية والتحسيس والتفاعل التام بين الجسم التربوي والإداري للمؤسسات التعليمية والآباء والسلطات الصحية للتنسيق التام وتوضيح المفاهيم لتفادي كل ما من شأنه أن يشوش على التحصيل التربوي، وبالمقابل الطمأنينة على فلذات أكبادنا.

وبهذه المناسبة، أشرف الدكتور السعيد فلاق، طبيب مسؤول عن الصحة المدرسية بالأكاديمية بتأطير اللقاء التحسيسي بقاعة الإجتماعات صبيحة يوم السبت 25 أكتوبر الجاري وبحضور رئيس مصلحة الشؤون التربوية ومديري المؤسسات التعليمية بالإقليم، إذ تناول عرضا مفصلا حول الأنفلونزا الموسمية ومجمل الإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها للحد من الأمراض التعفنية وخصوصا الأنفلونزا الموسمية دون زرع الخوف والرعب في الوسط المدرسي، وأبرز الدكتور في عرضه أهم أعراض الداء وكيفية الوقاية والتدابير الممكنة اتخاذها.

وكان العرض مناسبة لفتح نقاش مستفيض ومثمر، غاياته الانخراط الكبير والمسؤول في عملية التحسيس والتوعية والتربية على سلوكات صحية بالمؤسسة التعليمية وتمتد إلى الأوساط العائلية لتثمر سدا منيعا لمثل هذا الداء.

التاريخ2014/10/29 العدد:10843	الإتحاد الاشتراكي	الصفحة:الملحق التربوي

جهة سوس ماسة درعة

691 أستاذا من ثماني أكاديميات يجتازون الاختبارات الشفوية لمباريات الترقية بناء على الشهادات الجامعية

تحتضن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة الاختبارات الشفوية (المجموعة الثانية) لمباريات الترقية بناء على الشهادات الجامعية - دورة فبراير 2014 - وذلك أيام الثلاثاء 28 والأربعاء 29 والخميس 30 أكتوبر 2014 .

وبلغ عدد المترشحين والمترشحات لاجتياز هذه الاختبارات 691 مترشحا(ة) ينتمون لثماني أكاديميات جهوية للتربية والتكوين منهم 311 أستاذا(ة) للتعليم الابتدائي و 313 أستاذا(ة) للتعليم الإعدادي و67 أستاذا(ة) للتعليم الثانوي التأهيلي.

وستجرى هذه الاختبارات بمركز التكوين المستمر محمد الزرقطوني بأكادير وبالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بإنزكان.

ويتوزع المترشحون والمترشحات حسب أكاديميات الانتماء كما يلي:

أكاديمية الانتماء	عدد المترشحين
جهة سوس ماسة درعة	481
جهة كلميم السمارة	78
جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء	14
جهة وادي الذهب لكويرة	25
جهة الشاوية ورديغة	29
جهة تادلة أزيلال	10
جهة دكالة عبدة	15
جهة مراكش تانسيفت الحوز	39

هذا، وقد اتخذت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة جميع الترتيبات والتدابير اللازمة لتمر هذه الاختبارات في أحسن الظروف.

التاريخ:2014/10/29
العدد:5423

الأحداث المغربية

الصفحة: 9

مركز رصد العنف بالوسط المدرسي يرى النور بمولاي رشيد

الدارالبيضاء: سعيد جوهاري

جرى صباح يوم الثلاثاء 21 أكتوبر الجاري بنيابة وزارة التربية الوطنية بعمالة مقاطعة مولاي رشيد، تأسيس المركز الإقليمي لرصد العنف بالوسط المدرسي، الذي يتشكل من هيئة للتدبير والتتبع والمواكبة، تتكون من رئيس مصلحة الشؤون التربوية ومسؤولين تربويين ومفتش ومدير وممثلين عن جمعية آباء وأولياء التلاميذ، حيث تعمل هذه الهيئة تحت إشراف خديجة القبابي نائبة وزارة التربية الوطنية بمولاي رشيد.

وحسب إفادة مسؤول تربوي فإن مهام هذا المركز تتجلى في التنسيق بين مجموعة من الشركاء، من أجل وضع قاعدة معطيات حول ظاهرة العنف تشمل جميع المؤسسات التعليمية بالإقليم، والعمل على وضع خطة محكمة للتدخل عل مستوى النقط السوداء وكذا إخبار المركز الجهوي لرصد العنف بكل الحالات، إضافة إلى تنظيم تظاهرات ومنتديات ولقاءات لترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان بالوسط المدرسي.

وتجدر الإشارة إلى أن العنف المدرسي، حسب وثيقة كانت أعدتها وزارة التربية الوطنية في عهد الوزير محمد الوفا، أضحى إشكالية حقيقية تقتضي التصدي لها بكل عزم وحزم من قبل مختلف الجهات المعنية، ووفقا لنفس الوثيقة فإن بعض أسباب العنف بالوسط المدرسي تعود بالخصوص للمؤثرات السوسيو ثقافية في تداخلها مع الأنشطة التربوية للمؤسسة التعليمية، بفعل العلاقة القائمة بين المدرسة وباقي المؤسسات الاجتماعية، وخاصة الأسرة وطبيعة التنشئة الاجتماعية، والتعويض عن الفشل، والتأثر بأفلام ومسلسلات وبرامج العنف وضعف التواصل والتعاون بين المؤسسات الاجتماعية وإدارات المدارس.

وللمساهمة في الحد من ظاهرة العنف بالوسط المدرسي، كانت الوزارة المعنية قد اعتمدت على المقاربة الوقائية، وأساسا على مدخل الحياة المدرسية، بالإضافة إلى التحسيس والتعبئة والتكوين، وعلى مدخل المناهج للوقوف على مدى حضور القيم بصفة عامة والمناهضة للعنف تحديدا، وعلى المقاربة التصحيحية والعلاجية من خلال تفعيل أدوار ومهام مجالس المؤسسة وجمعية أمهات وآباء وأولياء التلاميذ ومراكز الاستماع والوساطة.

التاريخ:2014/10/29
العدد:8913

الصحراء المغربية

الصفحة:5

420 مستفيدا من برنامج التربية غير النظامية بتازة

تازة (و م ع)- قال المندوب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، جمال مزيان، إنه تم تسجيل 420 مستفيدة ومستفيدا من برنامج التربية غير النظامية بإقليم تازة برسم الموسم الدراسي 2015-2014.

وأضاف مزيان أن برنامج التربية غير النظامية برسم الموسم الحالي يستهدف بالإقليم فئة الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 8 و16 سنة، الذين لم يلتحقوا بالمدرسة إطلاقا أو الذين غادروها مبكرا، من خلال التركيز على المقيمين بالوسط القروي أو شبه الحضري خاصة الفتيات والمشغلين (في مجال الصناعة التقليدية والتجارة وقطاع الخدمات) أو الأطفال الموجودين في وضعية صعبة ومتدنية من قبيل أطفال الشوارع. وأبرز أن برنامج التربية غير النظامية يركز بالأساس على فئة الأطفال غير المتمدرسين الذين يعانون الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ومن غياب التغطية المدرسية وانعدام الاستقرار العائلي والجغرافي، أو الذين يتم استغلالهم في مجال التشغيل والأنشطة الاقتصادية، وكذا الذين يعانون سلوكيات أسرية عنيفة وإكراهات التمدرس المرتبطة بالمدرسة (العنف داخل المدرسة أو الفشل المدرسي) ومن ظروف عيش مزرية.

ومن أجل إنجاح هذا البرنامج، أشار مزيان إلى أنه تم وضع برامج داعمة له تتمثل، أساسا، في تنظيم «عملية من الطفل إلى الطفل» وقافلة التعبئة الاجتماعية لدعم وتشجيع التمدرس في الوسطين الحضري والقروي والقيام بدورات تكوينية لفائدة منشطي التربية غير النظامية، والقيام بالتأطير الميداني لفائدة مسؤولي الجمعيات الشريكة من أجل تنمية قدراتهم، بالإضافة إلى توزيع المحافظ والكتب المدرسية على المستفيدات والمستفيدين من البرنامج وتجريب مشاريع متجددة (برنامج المواكبة التربوية والمدرسة الورشة).

وأبرز أن برنامج التربية غير النظامية يهدف إلى الإدماج المدرسي والمهني والاجتماعي، من خلال تحقيق عودة الأطفال المنقطعين عن الدراسة والمغادرين مبكرا لها إلى التعليم النظامي (الابتدائي والإعدادي) والتدرج المهني ومراكز التكوين المهني وإكسابهم الكفايات الأساسية والمهارات الحياتية

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 9841

رسالة الأمة

الصفحة : 5

افتتاح أقسام التربية غير النظامية بنيابة التعليم بآسفي

■ كانت مؤسسة محمد السادس للأشخاص المعاقين بآسفي المحطة الأولى من الزيارة التي قامت بها صباح يوم الجمعة الماضية لجنة مكونة من السيد النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بآسفي والسيد رئيس مصلحة محاربة الأمية والتربية غير النظامية وعدد من السادة المفتشين وممثلي الجمعيات الشريكة قصد توزيع عدد من المحافظ والكتب واللوازم المدرسية على التلميذات والتلاميذ، سواء منهم المصابين بإعاقة جسمية أو ذهنية والذين يتابعون دراستهم في إطار التربية غير النظامية والذين تم تخصيص قسم لتدريسهم بهاته المؤسسة التي دشنها جلالة الملك محمد السادس.

ويبلغ عدد المسجلين بهذا القسم 20 تلميذا وتلميذة، بعدما نجح عدد منهم السنة الماضية والتحقوا بالتعليم الثانوي الإعدادي.

كما زارت اللجنة قسما ثانيا مخصصا للتربية غير النظامية يضم هو الآخر حوالي 20 تلميذا وتلميذة من مختلف المستويات بالمدرسة الإبتدائية الطيب لعلج بنهيمة، حيث تأتي هاته العملية في إطار الشراكة والاحتضان ومن أجل إعطاء فرصة ثانية لـ حوالي 380 تلميذا وتلميذة على غرار الموسم الدراسي الماضي، بعدما تم إدماج أكثر من 40 في المائة من المستفيدين من التربية غير النظامية بمن فيهم 67 مستفيدا ومستفيدة نالوا شهادة نهاية الدروس الإبتدائية وهم مدمجون الآن في سلك الثانوي الإعدادي، كما أن هناك

برنامجا مسطرا من طرف مصلحة محاربة الأمية والتربية غير النظامية قصد تشجيع تمدرس الأشخاص المعاقين وتشجيع التربية غير النظامية.

مكتب اسفي

التاريخ:2014/10/29
العدد: 306

صحيفة الناس

الصفحة: 5

مديونة.. المجلس الإقليمي يستنكر عدم حضور ممثلي مجلس المدينة ويناقش مشاكل التعليم والبيئة والماء

الغياب غير المبرر تكرر أكثر من دورة مما اعتبره المجلس استخفافا بالمسؤولية

عبد الرحيم رياضي

حضي مشكل التعليم والبيئة والماء والكهرباء بنقاش واسع ومستفيض لما لهم من اهمية كبرى لدى ساكنة إقليم مديونة، خلال انعقاد الدورة العادية للمجلس الإقليمي بمديونة في دورته العادية لشهر اكتوبر يومه الخميس 23 اكتوبر 2014 على الساعة العاشرة صباحا بمقر العمالة،حيت ناقش أعضاء المجلس ستة نقط مدرجة ضمن جدول أعمال الدورة من بينها مشاكل التعليم التي تتلخص في عملية المطالبة بحل مشكل الخصاص في الاطر التربوية على مستوى المؤسسات التعليمية بنيابة مديونة والتسريع كذلك بفتح الثانوية الإعدادية عبد الله كنون ببلدية مديونة وتسجيل التلاميذ الوافدين على المؤسسات التعليمية مع العمل على حل الروافد بين المؤسسات التعليمية ومطالبة الأكاديمية للتعليم بجهة الدار البيضاء على حل معضلة النقل المدرسي بين مديونة وسيدي حجاج واد حصار،والحد من تكليفات المعلمين بالسلك الإعدادي والثانوي لما له من تاثير على المردودية التعليمية،والعمل على إعطاء جمعيات الآباء حقوقها المشروعة داخل المؤسسات التعليمية باعتبارها شريك اساسي داخل المنظومة التربوية طبقا للقوانين المعمول بها،والحد من تاسيس جمعيات الآباء المتكونة من رجال التعليم يدرسون بنفس المؤسسة، بينما اعتبر مندوب التعليم من خلال العرض الذي قدمه لأعضاء المجلس الإقليمي والذي ابرز من خلاله عدة رسائل توحي من أن مشكل التعليم بالإقليم يتطلب الإستجابة لحل معضلاته من طرف الجهات المسؤولة،كما وضح من خلال العرض أن عدد المدرسين إلى حدود 17 اكتوبر 2014 بلغ 38254 تلميذا والمستفذين من عملية مليون محفظة الإعدادي 18320 والإعدادي 2579 و852 من طرف الشركاء،كما بلغ عدد الخصاص في بداية الموسم الدراسي إلى 86 مدرس منها الإعدادي ب73 مدرس والتاهيلي ب9 والابتدائي ب 4 كما عبر على أن الإجراءات المتخذة للحد من هذه الشوائب هو الحرص ما امكن على إعداد خرائط تربوية وفق الموارد المتوفرة اما بخصوص النقل المدرسي والذي كان من تبعاته رقود احد التلاميذ (ج.ع) الذي يتابع دراسته بإعدادية الإمام الشاطبي بمصلحة الإنعاش الطبي بمستشفى ابن رشد بين الموت والحياة نتيجة إصابته بنزيف داخلي خلال الحادثة المؤلمة التي تعرض لها على متن دراجته العادية الذي اتخذها كحل لمشكل النقل المدرسي بعدما رفض سائق الحافلة بنقلة رفقة مجموعة من التلاميذ،فإن حله بيد الأكاديمية للتعليم على مستوى جهة الدار البيضاء،اما بخصوص النقطة المتعلقة بدراسة ومناقشة الربط الفردي بشبكتي الماء والكهرباء بتراب إقليم مديونة فإن شريحة كبيرة من الساكنة التي تقطن فوق الأراضي الجموع او مساكن قديمة تصطدم بقانونية منح رخص الربط من طرف رئيس الجماعة مطالبين بضرورة العمل باللجنة المشتركة من السلطات المحلية والمنتخبة لحل هذا المشكل الذي نقش في أكثر من دورة دون ان يجد الحل،كما تطرق المجلس إلى مناقشة النقطة المتعلقة بدراسة ومناقشة مشكل البيئة والتي استنكر رئيس المجلس الإقليمي صلاح الدين أبو الغالي رفقة أعضاء المجلس غياب الدائم والغير المبرر لممثلي مجلس مدينة الدار البيضاء الذي تكرر في أكثر من دورة والذي اعتبره أعضاء المجلس بالاستخفاف وعدم المسؤولية،وذلك من أجل مناقشة المشاكل العديدة التي يتخبط فيه المطرح العمومي في الوقت الذي استفاد المجلس الحضري بدعم مالي مهم من طرف كتابة الدولة في البيئة على مستوى جهة البيضاء بدعم مالي قدر ب75 مليون درهم بينما حال المطرح العمومي يطرح أكثر من سؤال حول حقيقة المبالغ المالية التي تهدر بجانب الأطنان من النفايات التي يدفع ثمنها ساكنة إقليم مديونة منذ حوالي 30 سنة والذي يتطلب استجابة الجهات المسؤولة عن الإقليم لنداءات الساكنة لرفع الحيف والظلم عن طريق إقفال هذه المعضلة التي تعتبر كارثة بيئية تهدد حياة الملايين من ساكنة جهة البيضاء بصفة عامة وساكنة مديونة بصفة خاصة،كما عرفت الدورة المصادقة على مشروع ميزانية التسيير برسم سنة 2015 والتداول بخصوص تعيين ممثل عن المجلس الإقليمي لمديونة في لجنة التتبع للتدبير المفوض للنقل الحضري بجهة الدار البيضاء الكبرى وذلك بانتخاب رشيد ألطاف ممثلا للمجلس،وبخصوص النقطة المتعلقة ببرمجة الفائض التقديري برسم سنة 2014 البالغ 4692.414.57 درهم عبر تخصيص مبلغ 200 مليون سنتيم من الجماعة القروية المجاطية أولاد الطالب والجماعة القروية سيدي حجاج واد حصار لإصلاح المسالك القروية التي تعرف حالة مزرية فتم تأجيل عملية التصويت عليها إلى دورة لاحقة بعدما أبدى عامل الإقليم بعض الملاحظات حول إمكانية المساهمة في عملية إعادة هيكلة البنية التحتية لثلاثة دواوير و اثنان بجماعة المجاطية أولاد الطالب ودوار ببلدية تيط مليل.

التاريخ:2014/10/29
العدد: 3508
التجديد
الصفحة: 2

تلاميذ يقطعون طريقا وطنية بالحوز احتجاجا على ظروف تمدرسهم

● عبدالغني بلوط

أغلق عدد من تلاميذ الثانوية التأهيلية التوامة بإقليم الحوز أول أمس الاثنين، الطريق الوطنية الرابطة بين التوامة وورزازات احتجاجا على عدم توفير الظروف المناسبة لتمدرسهم. وأشارت مصادر من عين المكان، إلى أن هذه الحركة الاحتجاجية دامت حوالي نصف ساعة، قبل أن تتدخل عناصر من الدرك الملكي بالتوامة لتفريق التلاميذ والسماح للشاحنات والحافلات السياحية بالمرور.

وأكد رضوان الرمتي، مسؤول نقابي بالجامعة الوطنية لموظفي التعليم، أن هذه الخطوة التلقائية من التلاميذ تمت لإثارة انتباه المسؤولين لمشاكلهم الحقيقية التي تعرفها المؤسسة سنويا، مشيرا إلى أن الدراسة تتوقف في كل مرة بسبب استفحال الوضع وغياب الشروط الأساسية للدراسة. وأضاف المتحدث أن من بين الموضوعات التي تؤرق التلاميذ هو عدم إيواء المستحقين منهم بالداخلية، وأن الإدارة لجأت في هذا الموضوع إلى الحلول الترقيعية، إذ من أصل 352تلميذا مستحقا تم إيواء تلاميذ السنة الثانية باكالوريا البالغ عددهم 97 وإهمال الآخرين.

وأشار المتحدث إلى أنه تزامنا مع ذلك تظم أساتذة المؤسسة بدورهم وقفة احتجاجية مستنكرين الإهمال الذي يطال تلامذتهم. وأشار الرمتي إلى أن المؤسسة تعاني المشكل ذاته سنويا منذ ما يقارب تسع سنوات، وأن الضحية دائما هو التلميذ. وأكد المتحدث أن الأطر التربوية أصدوا بيانا طالبوا من خلاله الجهات المسؤولة بضمان حق التلاميذ في الاستفادة الكاملة من الزمن المدرسي، وتأجيل تعبئة نقط المراقبة المستمرة في ظل هذه الظروف، وحل مشكل الخصاص في الحجرات الدراسية والطاولات، وتزويد المؤسسة بالأطر الإدارية اللازمة (ناظر، حارس عام، ملحق إداري..)، ومطالب أخرى تهم مصلحة المؤسسة عموما والتلاميذ على وجه الخصوص.

التاريخ:2014/10/29 العدد :4520	الصباح	الصفحة:5

شيشاوة

نظم العديد من نساء ورجال التعليم مساء الأحد الماضي، وقفة احتجاجية أمام نيابة التعليم بشيشاوة، ضد ما أسموه» التكليفات المشبوهة والمخترقة للمذكرة الوزارية الخاصة بتدبير الفائض وسد الخصاص». وعبر المحتجون عن استيائهم من طريقة تدبير الفائض، إذ أنها على حد تعبير أحد الأساتذة لم تراع شرط الاستحقاق حسب كل مؤسسة، موضحين أن بعض المحظوظين استفادوا بطريقة مشبوهة. وأضاف المحتجون أن التكليفات التي تمت برسم الموسم الحالي تمثل «مجزرة» بحق الأستاذ والتلميذ على حد سواء، سيما في التعليم الابتدائي بالعالم القروي، إذ أن بعض المؤسسات رغم مرور زهاء سبعة أسابيع من انطلاقة الدراسة، مازالت الأخيرة متعثرة فيها.

(م.س) (شيشاوة)

التاريخ:2014/10/29
العدد:5423

الأحداث المغربية

الصفحة: 9

احتجاج أولياء التلاميذ بخمس مركزيات على النقص في التجهيزات

◇ أحمد الخشعي: قلعة السراغنة

احتج آباء وأولياء التلاميذ وأساتذة بخمس مركزيات لتعليم الابتدائي، التي تم إحداثها بداية الموسم الدراسي الحالي 2014 /2015. الأولى بجماعة الشطيبة، والثانية بجماعة العامرية، والثالثة بجماعة الوناسدة سوق السبت، والرابعة والخامسة بكل من جماعتي ولاد زراد والهيادنة العرارشة، حيث عبروا عن استيائهم من النقص الحاد، الذي تعاني منه هذه المؤسسات التعليمية، بدءا من التجهيزات الأساسية كالمراحيض والملاعب والمقاعد والسبورات.

أما المتوفر من هذه التجهيزات فمعظمه متلاش، حيث هناك عدد من التلاميذ يفترشون الأرض لغياب الطاولات، مما سيؤثر على مردوديتهم نهاية الموسم الدراسي.

بعض فعاليات المجتمع المدني، أكدت أن إقدام نيابة التعليم بالمدينة على هذه الخطوة، والمتعلقة بتحويل فرعيات إلى مركزيات للحد من الاكتظاظ، من أجل تقريب المؤسسة التربوية من التلاميذ دون تجهيزها، يعد «عملا متسرعا».

في حين أن الواقع يتطلب إصلاحا بنيويا حقيقيا ينطلق من احتياجات المجتمع المحلي للنهوض بالمدرسة العمومية.

مصدر من داخل نيابة التعليم أكد أنه تم إفراغ حمولة أكثر من 1000 من المقاعد والسبورات الجديدة داخل المستودع الكائن بمركز جماعة المربوح، حيث على المصالح المعنية بالنيابة الإسراع بتوزيعها على المؤسسات التعليمية، حسب حاجياتها.

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 306
صحيفة الناس
الصفحة: 2

إنزكان.. أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة ببلدية القليعة محرومون من حق التعليم

إنزكان – عبد الله أكناو

لا يزال اكثر من 30 طفلا من ذوي الاحتياجات الخاصة ببلدية القليعة بالنفوذ الترابي لعمالة إنزكان آيت ملول يعانون من حرمانهم من حقهم في التعليم والتمدرس، الذي توفره لهم إحدى جمعيات المجتمع المدني الواقعة بالقطب الاجتماعي "لمزار".

وبالرغم من أن آباء وأولياء التلاميذ ادوا واجبات التسجيل واتموا مختلف إجراءات الدخول المدرسي الجديد من اجل الاستفادة من الحصص التعليمية التي تقدمها الجمعية السالفة الذكر، إلا أن معاناتهم ازدادت بعد أن تفاجؤوا بأن مسؤولي الجمعية الساهرة على تسيير المركز المتخصص في ذلك لم يكلفوا انفسهم عناء إرسال سيارة النقل التي وضعت رهن إشارتهم لنقلهم إلى المركز.

وافادت مصادر محلية الجريدة بأن آباء وأولياء التلاميذ، وبعد استفسارهم عن السبب وراء عدم استفادة معاقي بلدية القليعة من النقل، تلقوا إجابة بكون السائق الذي كان يشتغل مع الجمعية قد أحيل على التقاعد بعدما انهى حياته العملية بإحدى الجماعات الترابية التي تخصص جانبا من التمويل الذي تستفيد منه الجمعية الساهرة، وهو ما تسبب في توقف خدمة النقل لفائدة الأطفال المعاقين بهذه البلدية.

وحسب المعطيات التي توفرت للجريدة، فإن الجمعية الساهرة على تسيير المركز المتواجد بالقطب الاجتماعي "لمزار" تعتمد في تمويل انشطتها على إعانة الجماعات الترابية بعمالة إنزكان آيت ملول، ومنها بلدية القليعة التي تساهم بمبلغ يصل إلى حوالي 20 الف درهم سنويا يخصص لتغطية جانب من مصاريف الجمعية.

ويطالب آباء وأولياء التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة المحرومين من ولوج فصول الدراسة بسبب هذا المشكل، بتدخل الجهات المعنية بمختلف الجماعات الترابية التي تستفيد من الخدمات التي توفرها الجمعية ودعم برامجها وانشطتها ضمانا لحق هؤلاء الأطفال في ولوج المدرسة إسوة باقرانهم.

التاريخ:2014/10/29
العدد: 306
صحيفة الناس
الصفحة: 5

قلعة السراغنة..احتقان بنيابة التعليم ونقابات تتهم المفتشين بالعدوانية

وصفت بعضهم بالأشباح ونقابة المفتشين ترد برفض التستر على ما وصفته بالاختلالات

قلعة السراغنة : محمد ليبهي

تعرف الساحة التعليمية بنيابة وزارة التربية الوطنية بقلعة السراغنة منذ اسبوعين صراعا ما بين هيئة المراقبة التربوية وهيئة الإدارة التربوية،اعتبرت فيه هذه الأخيرة سلوكات بعض المنتمين لهيئة المراقبة التربوية عدوانية اتجاه نساء ورجال التعليم. وقال بيان اصدرته اربع نقابات تعليمية، إن هيئة المراقبة التربوية تخلت عن دورها وقيامها بالواجب المهني المتمثل في المواكبة والمصاحبة وتاطير هيئة التدريس متحدية في ذلك الجميع دون حسيب ولا رقيب ، حسب نص البيان.

واستنكر البيان الذي توصلت « صحيفة الناس» بنسخة منه، غياب المسؤولية لبعض المحسوبين على هيئة المراقبة التربوية بتطاولهم على اختصاصات غيرهم من مفتشي المصالح المادية والمالية والتخطيط واختصاصات المصالح النيابية. وادان البيان الصادر عن الفروع النقابية لـ «الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الفدرالية الديمقراطية للشغل، الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، النقابة الوطنية للتعليم والاتحاد المغربي للشغل»، ما اسماه البيان بـ «تهافت بعض المحسوبين على هيئة المراقبة التربوية وراء فتات التعويضات الممنوحة من طرف ميزانية النيابة وبدون مردودية». وطالب بيان النقابات بالتصدي للمفتشين الأشباح المختصين- حسب البيان ذاته- في زرع البلبلة والتشويش، وخاصة خلال زياراتهم الوحيدة مع بداية كل موسم دراسي. واعتبر البيان ان الهيئة مقصرة في تتبع الشان التعليمي من معسكراتهم.

ودعا بيان النقابات المساندة لهيئة الإدارة التربوية النائب الإقليمي بالتدخل العاجل للحد من سلوكات بعض المفتشين التي اصبحت تساهم بشكل كبير في عرقلة المشاريع التربوية.

من جهتها وفي رد سريع على ما جاء في بيان هيئة الإدارة التربوية، اصدرت نقابة مفتشي التعليم بيانا اشادت فيه بالمساهمة الفعالة لأطر التفتيش في تتبع الدخول المدرسي والجهود التي بذلوها من اجل إنجاح بعض المحطات التي اشركتهم النيابة فيها. وسجل البيان عدم كفاية وسائل التنقل والعمل وقلة الخرجات التي برمجتها النيابة ما سبب في عدم تغطية جل المؤسسات التابعة للإقليم.

وطالب بيان نقابة مفتشي التعليم باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة جراء الاختلالات التي سجلت في تقارير المفتشين، واستنكر بشدة ما أسماه البيان بسعي بعض اللوبيات للضغط على المفتشين من اجل دفعهم إلى غض الطرف

عن الاختلالات التي تعرفها المنظومة من خلال ما اصبح معروفا عند الشغيلة التعليمية بـ « بيان خليوني ننقل في الامتحان»، وشجب البيان تطاول البعض على الخوض في مواضيع يجهلونها حول اختصاصات هيئة التفتيش. واعلن مكتب نقابة مفتشي التعليم عزمه رفع دعوى قضائية عاجلة ضد النيابة الإقليمية بسبب عدم تمكين اطر الهيئة من أداء مهامهم والسطو على بعض تخصصاتهم. كما اعرب البيان عن تضامنه مع

كافة المفتشين الذين يتعرضون لمضايقات تهدف إلى التشويش على عملهم، وطالب النيابة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحمايتهم، باعتبار هذه المضايقات تتم اثناء قيامهم بمهامهم. كما اشادت نقابة مفتشي التعليم بجهود كافة المخلصين من اصحاب الضمائر الحية وبما يتكبدونه في سبيل تربية وتعليم ابناء وبنات الشعب المغربي ، خصوص الذين لاملجا لهم غير المدرسة العمومية.

التاريخ 2014/10/29
العدد: 10843

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: الملحق التربوي

الجامعة الوطنية للتعليم تشارك في الإضراب العام الوطني الإنذاري 29 أكتوبر 2014

الجامعة الوطنية للتعليم تدعو نساء ورجال التعليم بالتربية الوطنية والتعليم العالي إلى المشاركة في الإضراب العام الوطني الإنذاري ليوم الأربعاء 29 اكتوبر 2014 وتثمن قرار تاجيل إضراب ومسيرة 30 اكتوبر 2014، وتطالب الحكومة بتلبية المطالب العامة والمشتركة والفئوية

بناء على قرارات المجلس الوطني الثالث للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي دورة «الوفاء لتضحيات نساء ورجال التعليم»، بالرباط في 6 شتنبر 2014 تحت شعار: «جميعا ضد الإجهاز على حق التقاعد ومن أجل صد الهجوم المعادي لكرامة نساء ورجال التعليم ودفاعا عن التعليم العمومي»، وتماشيا مع هذه القرارات القاضية بتنظيم احتجاجات موحدة لإسقاط المشاريع الرجعية والتراجعية والحفاظ على المكتسبات، واعتبارًا لقرار التوجه الديمقراطي وقرار الاتحاد النقابي للموظفين/ات فإن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم:

1 - يُثمن قرار تاجيل تنفيذ إضراب ومسيرة 30 أكتوبر 2014؛

2 - يدعو نساء ورجال التعليم بالتربية الوطنية والتعليم العالي إلى التنفيذ الحماسي للإضراب العام الوطني الإنذاري ليوم الأربعاء 29 أكتوبر 2014، وذلك من أجل التعبير عن رفض:

1 . الإجراءات والمخططات العدوانية والهجوم على الحقوق والمكتسبات وخنق الحريات العامة وعلى راسها الحريات النقابية ومصادرة الحق في الإضراب من خلال الاقتطاعات وتوقيف الأجور والقمع والتنكيل والانتقام والمحاكمات الجائرة التي طالت وتطال شغيلة التعليم السنة الماضية والحالية: مثول الأساتذة حاملي الإجازة والماستر يوم الاثنين 20 أكتوبر 2014 الساعة 12h بغرفة الاستئناف الجنحية بالرباط حي الرياض؛

2 . إهانة نساء ورجال التعليم والتشهير بهم والمس بسمعتهم من خلال حرمانهم من حقهم المشروع في متابعة تكوينهم الأكاديمي بالجامعات والمدارس العليا للأساتذة بخلفية ضرب ما تبقى من مقومات التعليم العمودي

3 . التشريع القبلي وغير القانوني للمُحالين على التقاعد برسم الموسم الحالي ما يماثل فرض أساليب القنانة والتسخير لأكثر من 7747 من بين نساء ورجال التعليم ممن أفنوا حياتهم في خدمة الأجيال.

4 . الاستمرار في ضرب الحريات النقابية والحقوق الديمقراطية والهجوم على حقوق ومكتسبات الشغيلة ومواصلة حوارات شكلية وعقيمة ومغشوشة لزرع الأوهام وإلهاء الشغيلة وضرب مكاسبها والالتفاف على قضاياها ومطالبها وفبركة نظام أساسي تراجعي يضرب ما تبقى من المكاسب.

ومن أجل المطالبة بـ:

1) تلبية المطالب العامة والمشتركة والفئوية لنساء ورجال التعليم بالتربية الوطنية والتعليم العالي والتنفيذ الفوري لما تبقى من بنود اتفاقي 19 و26 ابريل 2011 (الدرجة الجديدة والتعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة وإحداث تامين عن حوادث الشغل بالإدارات العمومية إلخ...) فورا ودون مماطلة أو مساومة أو تسويف.

2) إلغاء كافة التدابير التراجعية والانتقامية ومن بينها الاقتطاع من أجور المضربين وتوقيف أجورهم والزج بهم في المحاكم والمجالس التاديبية..

3) تمكين كافة الراغبين والراغبات من شغيلة القطاع من متابعة الدراسة.

4) إلغاء مرسوم 2 شتنبر2014، القاضي بتمديد عمل المتقاعدين من الموظفين الخاضعين للنظام الأساسي الخاص بوزارة التربية الوطنية وأساتذة التعليم الجامعي حتى انتهاء الموسم، وذلك عوض اللجوء إلى توظيف الشباب المعطل لتلبية الخصاص المهول الذي تعرفه منظومة التربية والتعليم ببلادنا؛

5) سحب قانون 11 شتنبر 2014، الذي يحرم الموظفين والمستخدمين المُستقيلين بصفة قانونية والمعزولين من العمل من الحصول على معاشات فورية وتاجيله إلى غاية بلوغهم السن القانونية للتقاعد ما يعرضهم وأسرهم لمخاطر الفقر والتفكك.

6) التراجع عن مشروع «حل أزمة» الصندوق المغربي للتقاعد، على حساب الموظفين/ات المدنيين/ات برفع سن التقاعد إلى 65 سنة وزيادة اقتطاع 4 % من أجور الموظفين، وتخفيض القيمة المالية للمعاش باحتساب 2 % عوض 2.5 % وباعتماد متوسط الاجر لـ 8 سنوات الأخيرة بدل أخر أجرة.

7) إقرار إصلاح بيداغوجي وتعليمي حقيقي ينطلق من احتياجات المجتمع ويتطابق والمعايير الدولية، للنهوض بالمدرسة العمومية وضمان الحق في تعليم عصري ومجاني وموحد وذي جودة لجميع ابناء الشعب المغربي وإقرار نظام أساسي ونظام تعويضات جديدين يلبيان مطالب نساء ورجال التعليم ويجبران الضرر الذي لحق بضحايا النظامين الأساسيين لـ 1985 و2003 .

8) وقف الهجوم ضد حرية التظاهر وكف المتابعات ضد المحتجين وإطلاق سراح المعتقلين عمال ومعطلين وطلبة وشباب 20 فبراير؛

إن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي إذ يدعو كافة نساء ورجال التعليم بالتربية الوطنية والتعليم العالي للمشاركة في الإضراب العام الوطني الإنذاري ليوم الأربعاء 29 اكتوبر 2014، نظرا لما آلت إليه الأوضاع جراء الهجومات المعادية والمتصاعدة على مكاسب ومصالح الشغيلة من طرف الدولة وحكومتها المخزنية والباطرونا، يوجه نداء لمناضلي/ ات الجامعة الوطنية للتعليم من أجل التعبئة اليومية والشاملة في مختلف المواقع للتعبئة والعمل الوحدوي بما فيها تشكيل تنسيقيات محلية وإقليمية وجهوية من مختلف القطاعات والفئات لتجسيد وتقعيد الوحدة النضالية.

يدعو الجميع إلى التحلي بالوحدة النضالية وإلى اليقظة والحذر من المناورات المخزنية والانتهازية الساعية إلى التراجع عن تطبيق قرار الإضراب العام الوطني في وقته المحدد بدعوى حوارات أو وساطات او «تنازلات» للحظات الأخيرة.

■ عن المكتب الوطني
الكاتب العام الوطني
عبد الرزاق الإدريسي
الرباط في 18 أكتوبر 2014

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 9841

رسالة الأمة

الصفحة : 5

الجامعة الوطنية للتعليم (إ-م-ش) تعقد المؤتمر الوطني لأطر الإدارة التربوية تحت شعار:

الإدارة التربوية ركيزة أساسية لإصلاح المنظومة التربوية

عقدت الجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل ،يوم السبت 25 أكتوبر الجاري المؤتمر الوطني لأطر الإدارة التربوية لتشكيل مكتبهم الوطني.

كلمة الأمين العام الميلودي مخاريق جاءت لتزيد من حماس المؤتمرين القادمين من جميع جهات المغرب، والتي شكر فيها الجامعة الوطنية للتعليم على مواقفها النضالية والمجهودات التي يبدلها مكتبها من الناحية التنظيمية والرفع من الوعي النقابي والتصدي للمخططات الحكومية الرامية إلى ضرب حقوق ومكتسبات نساء ورجال التعليم . وذكر على أن الجامعة الوطنية للتعليم كانت ولازالت وستبقى خزانا للمناضلين وتنتج أطرا كفاة للدولة . والأمثلة كثيرة في هذا المجال. كما أشار في كلمته إلى دوافع خوض إضراب وطني إنذاري عام يوم الأربعاء .

ودعا الاتحاد المغربي للشغل كل العاملات والعمال في كل القطاعات العامة والشبه العامة والخاصة ،للتعبئة والمشاركة المكثفة في المحطة النضالية التاريخية ليوم 29 أكتوبر الجاري، نظرا لتعنت الحكومة وتهربها من تحملها مسؤولياتها السياسية والاجتماعية، وتنكرها لالتزاماتها ووعودها، وإجهازها على المكتسبات الاجتماعية والمادية للأجراء، وانتهاكها للحريات النقابية دون مراعاة للوضع الاجتماعي الهش لعموم المواطنين، متمادية في سياستها غير الواضحة الأفق المبنية على ضرب القدرة الشرائية عبر الزيادات المتتالية في الأسعار والضرائب وتجميد الأجور والتعويضات.

وبعد استراحة قصيرة، تم تشكيل اللجان (لجنة مشووع الملف المطلبي ولجنة مشروع النظام الداخلي ولجنة مشروع ورقة الإعلام والتواصل).

مداخلات المؤتمرين كانت كلها تشير إلى معاناة الأطر الإدارية التربوية.

بعد قراءة تقارير اللجان ومناقشتها والمصادقة عليها ،تم فرز اللجنة الإدارية وتشكيل المكتب الوطني .

وقد جاء الملف المطلبي لهذه الفئة من الأطر التربوية يحمل العمل على توفير التكوين الأساسي الضروري لممارسة المهنة بوضع البرامج والمصوغات الملائمة ،وتوفير الأطر الكفاة للتكوين وتوفير السكن للحراس العامين ، وتعزيز الطاقم الإداري والتربوي بالداخليات، ووجوب توفير طاقم مساعد كفء ومؤهل بمكاتب الإداريين ، وتوفير مساعدات في حالات الداخليات المختلطة ،وتقليص عدد التلاميذ إلى 300 تلميذ لكل حارس عام ضمانا للتتبع التربوي السليم ،وتحديد ساعات العمل الأسبوعية في 24 ساعة وتعميمها على الحراس العامين للداخلية مع التعويض على الساعات الإضافية ،وتوفير الحماية القانونية لأطر الإدارة التربوية ،واعتبار الوزارة طرفا في كل المنازعات القائمة ،وتمكين أطر الإدارة التربوية من تمثيلية كاملة في المجالس الإدارية للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، وتوسيع وتعميم الاستفادة من خدمات مؤسسة محمد السادس وإشراك أطر الإدارة التربوية في مجلسها الإداري المسير، وإلغاء المادة 19 التي تخول لمدراء الأكاديميات تعيين وفصل الأطر الإدارية لعدم دستوريتها وذلك في انتظار تحقيق مطلب تغيير الإطار.

ونظرا للمسؤولية الجسيمة التي يتحملها أطر التربية الإدارية ،جاء الملف المطلبي يحمل احتساب التعويض عن المهام في الراتب الأساسي ،وتعميم التعويض على جميع أطر الإدارة التربوية المشرفة على الامتحانات الإشهادية والمباريات المهنية التي تجرى بالمؤسسات ،وتوحيد ورفع قيمة التعويض عن الأعباء الإضافية المتعلقة بالامتحانات الإشهادية وتعميمها في (2000درهم) صافية لكل دورة، والتعويض عن تدبير المؤسسات المتعددة الأسلاك، والتعويض عن التكليف بتسيير الإدارة التربوية ، والتعويض عن البريد والمهام الطارئة، والتعويض عن التنقل بين المؤسسة والمصالح النيابية والأكاديمية ، والتعويض عن الساعات الإضافية ، والتعويض عن المخاطر المتعلقة بالمهنة.

المصطفى امكيلد

التاريخ2014/10/29 العدد : 23048	العلم	الصفحة:الملحق التربوي

بني ملال

الجامعة الحرة للتعليم تطالب بإصلاح وضعية المدرس

انعقد بمقر ولاية جهة تادلة أزيلال يوم 22-10-2014 الاجتماع الجهوي الخاص بالحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية و التكوين والبحث العلمي من تأطير المجلس الأعلى للتعليم. عرف اللقاء حضورا مكثفا من الفعاليات والمتدخلين بما فيهم التلاميذ و الطلبة كما تميز بحضور العنصر النسوي بكثرة.

ألقيت خلال اللقاء 3 عروض مهمة تمحورت حول الإصلاح والتشخيص و المقترحات و الآفاق. و كان اللقاء مناسبة لتدخل ممثل الجامعة الحرة للتعليم الأستاذ صالح حيون ، والذي أبرز غموض الأهداف و تضاربها و تعارضها فيما يتعلق بالمدرسة المرغوب فيها والتلميذ الذي نريده مما يستوجب تحديد الهدف من الإصلاح و لماذا و كيف. أما فيما يتعلق بالتشخيص فقد أبرز الأخ حيون مجموعة من الإختلالات التي تعرفها العملية التعليمية كتعميم التعليم الذي تتغنى به الدولة في غياب أبسط شروط تحقيقه و المتمثلة في الموارد البشرية ، مما خلق الاكتظاظ و الأقسام المشتركة .وعلى مستوى التحصيل الدراسي الذي يحيل مباشرة إلى ما تتبجح به الدولة و الوزارة من الجودة و مدرسة النجاح ،اذ يلاحظ عدم تعميم بعض المواد، والتفكير في رفع سن التقاعد ، و إغلاق باب متابعة الدراسة الجامعية ، مما يعتبر عائقا أمام تحقيق تلك الجودة ،و مدرسة النجاح المزعومة.

كما أشار الأخ المتدخل إلى قضية الدعم الاجتماعي الذي لا يحقق هدفه الذي هو محاربة الهدر المدرسي لكون أغلب الأسر بالجهة فقيرة و يحرم أبناؤها من المنح سواء في الثانوي أو العالي. وقد خلص الأخ الكاتب الجهوي إلى التأكيد أن لا إصلاح دون إصلاح وضعية المدرس باعتباره هو الأساس في العملية التعليمية التي تتمحور حول الأستاذ و التلميذ و البرامج و المناهج.

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 601
الأخبـــار
الصفحة : 2

اعتقال تلميذة تتابع دراستها بالباكلوريا بطنجة والنائب الإقليمي خارج التغطية

رد مالسنان مع مديرة إحدى الإعداديات التي اتهمتها بالاعتداء عليها

طنجة: رشيد عبود

علمت «الأخبار» من مصادر خاصة، أن النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية في طنجة، أحالت أول أمس (الاثنين) التلميذة أحلام جابر، من مواليد سنة 1996، والتي تتابع دراستها بالثانوية التاهيلية محمد بن عبد الكريم الخطابي بالسنة الأولى باكلوريا آداب، في حالة اعتقال على السجن الملحق بجهاز الأمن العمومي داخل مفوضية أمن بني مكادة، بسبب اتهامات متبادلة بين التلميذة التي تعاني من مرض مزمن في القلب وروماتيزم المفاصل، وبين مديرة إعدادية بحي بن ديبان.

وحسب مصادر «الأخبار»، فإن التلميذة المعتقلة (أحلام) كانت قد رافقت صبيحة الأربعاء الماضي، أخاها الأصغر (أ.ج) الذي يتابع دراسته بالسنة السابعة داخل الإعدادية المذكورة من أجل مساعدته في الحصول على ورقة الدخول لدى الحراسة العامة، غير أن مشاداة كلامية بينها وبين حارس البوابة الرئيسية حال دون تمكنها من دخول المؤسسة التربوية العمومية، وهو ما جعل مديرة المؤسسة تدخل على الخط، حيث اتهمت التلميذة بالاعتداء عليها، وبدورها اتهمت التلميذة المذكورة مديرة المؤسسة بالاعتداء المضاد عليها أيضا، وذلك بعدما أدلت كل من التلميذة والمديرة بشهادتين طبيتين مدة العجز المؤقت في شهادة المديرة 21 يوما، فيما شهادة التلميذة تتضمن عجزا مؤقتا حدده الطبيب المعالج في 20 يوما، علما أن التلميذة المعتقلة اتهمت الحارس الخصوصي للبوابة الرئيسية للإعدادية بالاعتداء عليها وعلى والدتها المسنة (الباتول.ك) بالسب والشتم والكلام الساقط والعنف الجسدي، ما أدى بها إلى الانهيار العصبي وفقدان الوعي بباب المؤسسة. إلى ذلك، أمرت النيابة العامة الدائرة الأمنية السادسة بحي دار مويكنة بتعميق البحث في النازلة، من أجل إتمام إنجاز مساطر القضية مع تمديد الحراسة النظرية للتلميذة المعتقلة 48 ساعة إضافية، وذلك وسط استنكار عارم داخل الأوساط التربوية المحلية والتلاميذية لثانوية محمد بن عبد الكريم الخطابي، حيث تتابع التلميذة المعتقلة دراستها بها، والتي وجهت وبصفة مباشرة أصابع الاتهام للنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بطنجة أصيلة والتي يبدو أنها قد عجزت عن التدخل الإيجابي على خط القضية، وذلك بما تقتضيه المصلحة الفضلى للتلميذة من أجل الدفع بالوساطة بين المديرة والتلميذة لطي الملف والحيلولة دون وصوله إلى القضاء وضياع مستقبل تلميذة تعتبر من أنجب تلاميذ الثانوية.

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 601

الأخبار

الصفحة : 5

الوكيل العام يراسل والي أمن مراكش في شأن اقتحام عناصر أمنية لمدرسة ابتدائية وإيقاف أستاذة

مراكش: عزيز باطراح

علمت «الأخبار» من مصادر مطلعة أن الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بمراكش، راسل محمد الدخيسي والي أمن مراكش، في شأن اقتحام عناصر أمنية لمدرسة «لالة أسماء» وإيقاف أستاذة قبل أن يغمى عليها ويتم نقلها إلى المستشفى.

وبحسب مصادر عليمة، فإن الوكيل العام طالب من خلال مراسلته المذكورة والي أمن مراكش، بمده بتقرير مفصل حول ظروف وملابسات اقتحام العناصر الأمنية المذكورة لمؤسسة تربوية من أجل إيقاف الأستاذة «نعيمة رجاح» يوم 17 أكتوبر الجاري. وجاءت مراسلة الوكيل العام لوالي أمن مراكش، إثر الشكاية التي تقدم بها الفرع الجهوي للمركز المغربي لحقوق الإنسان بمراكش، والتي اتهم من خلالها عناصر أمنية بانتهاك حرمة مؤسسة تربوية إثر اقتحامها وإيقاف أستاذة أمام أنظار تلامذتها وزملائها «في انتهاك سافر لحرمة مؤسسة تربوية، وخرق صارخ لحقوق الإنسان» تقول شكاية المركز.

وطالبت شكاية المركز المغربي لحقوق الإنسان بمراكش، بالتحقيق مع نائب وزير التربية الوطنية بمراكش «الذي سمح لرجال الأمن باقتحام المدرسة خارج القانون، بالرغم من غياب أية تعليمات من النيابة العامة». وإلى ذلك، فقد أكدت شكاية الهيأة الحقوقية المذكورة على أن ما تعرضت له الأستاذة من مهانة إثر «جرها بالقوة من قبل عناصر الأمن أمام مرأى ومسمع من التلاميذ والأساتذة تسبب لها في مضاعفات صحية ونفسية ألزمتها الفراش لمدة 30 يوما حسب شهادة صادرة عن أخصائي نفساني محلف». وكانت خمس نقابات تعليمة بمراكش مؤازرة، بالمركز المغربي لحقوق الإنسان بمراكش، قد نظمت وقفة احتجاجية أمام مدرسة «لالة أسماء» ونددت من خلالها بممارسات نائب وزير التربية الوطنية، مطالبة برحيله وبفتح تحقيق معه في شأن القرار الصادر عنه في حق الأستاذة، والسماح لرجال الأمن باقتحام المدرسة المذكورة.

التاريخ:2014/10/29
العدد: 9841

رسالة الأمة

الصفحة : 5

أستاذات يتعرضن للتعنيف بمجموعة مدارس جبلة بتازة

بتاريخ 23 اكتوبر الجاري تعرضت ثلاث أستاذات يعملن بفرعية «باب ستوت» التابعة لمجموعة مدارس «جبلة» التابعة لنيابة وزارة التربية الوطنية بتازة أثناء فترة عملهن و داخل حرمة المؤسسة التعليمية لاعتداء من طرف أحد ساكنة الدوار يدعى «ج» و المعروف وسط الدوار بلقب «شيخ الفلاحة» ، و قد كاد هذا الاعتداء أن يتسبب في إزهاق روح إحدى الأستاذات التي لم تتحمل الألفاظ الجارحة التي كان يتفوه بها المعتدي في حقهن و هو الأمر الذي أدى إلى سقوطها مغمى عليها .

و وفق البيان التضامني الصادر عن المكتب الإقليمي للمنظمة الديمقراطية للتعليم تحت عنوان «كفى من تعنيف نساء التعليم بالبوادي» ، و بعد أن وقف البيان حول مجريات الواقعة ، أشار إلى أنه و على الرغم من الاتصال بمدير المؤسسة التعليمية من طرف الأستاذات المعنفات إلا أن مدير المؤسسة لم يحرك ساكنا في الموضوع ، كما أضاف البيان أنه تم الاتصال بمصالح نيابة التربية الوطنية بتازة ، و على الفور انتقل النائب الإقليمي للوزارة رفقة وفد نيابي و سيارة الوقاية المدنية إلى عين المكان ، حيث تم حمل الأستاذات الثلاث إلى مستشفى ابن باجة لتلقي العلاج ، حيث قضت إحداهن الليلة في العناية المركزة ، كما تم تسليم الضحايا شواهد طبية في الموضوع .

و قد عبر المكتب الإقليمي للمنظمة الديمقراطية للتعليم عن إدانته للاعتداء و لموقف الصمت الصادر عن مدير المؤسسة التعليمية و عبر عن تضامنه مع الأستاذات المعنفات و مؤازرتهن أمام القضاء ، كما طالب البيان بضرورة توفير حراس الأمن بالفرعيات التي تشتغل فيها نساء التعليم ، مثيرا الانتباه إلى ظاهرة العنف و التضييق التي تتعرض لها نساء التعليم إقليميا و جهويا ، منبها إلى خطورة و استفحال الظاهرة ، داعيا الشغيلة التعليمية إلى التعاضد والتآزر مع جميع الحالات المعنفة.

محمد حميمداني

الخبر

سجلت المصالح الأمنية بعمالة سيدي سليمان، مساء أول أمس الاثنين، عملية انتحار خلفت مصرع فتاة قاصر تدرس بإحدى الإعداديات وسط المدينة. وضمن تفاصيل الواقعة التي هزت مشاعر الساكنة وخصوصا تلاميذ المؤسسة التي تدرس بها الفتاة الضحية، أكد مصدر خاص لـ« الخبر» أن الفتاة المزدادة سنة 2001 أقدمت على الانتحار شنقا بواسطة حبل أضحية العيد بعد أن استغلت وجودها بالبيت وحيدة، حيث تفاجأت عائلتها بعد أن عثرت عليها معلقة جثة هامدة بإحدى زوايا غرفتها بعد لحظات من عودتها إلى البيت مساء أول أمس.

واستنفر الحادث مصالح الشرطة القضائية بالمنطقة الأمنية لسيدي سليمان التي انتقلت لعين المكان فورا مصحوبة برجال الإسعاف الذين تكلفوا بنقل الضحية إلى مستودع الأموات فيما أمر وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بسيدي سليمان بفتح تحقيق في الموضوع.

وتضاربت الأقوال بخصوص دواعي انتحار التلميذة القاصر التي كان يشهد لها الجميع بالنبوغ والجدية، حيث يتحدث بعض أقاربها عن معاناتها بالمؤسسة جراء مضايقات دفعتها للتوسل رفقة أسرتها لإدارة المؤسسة بتنقيلها إلى مؤسسة أخرى، فيما تتحدث مصادر أخرى عن مشاكل عائلية كسبب رئيس وراء إقدامها على عملية الانتحار.

وقد فتحت عناصر الشرطة القضائية تحقيقا في الموضوع بأمر من وكيل الملك لمعرفة ملابسات الواقعة انطلاقا من الاستماع إلى أسرتها وزملائها بالمدرسة، في انتظار توصل المصالح القضائية بنتائج التشريح الطبي التي خضعت له جثة الهالكة.

التاريخ2014/10/29
العدد:10843

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:الملحق التربوي

في سياق النقاش العمومي حول راهن و آفاق المنظومة التربوية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشخص اختلالات المنظومة ويقدم بدائل من أجل إعمال متساو أو منصف للحق في التربية والتكوين

إعداد: منير الشرقي

قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرة اختار لها عنوان «من أجل إعمال متساو و منصف للحق في التربية و التكوين» و ذلك مساهمة منه في إغناء النقاش العمومي المفتوح اليوم حول راهن و أفق المنظومة التعليمية ببلادنا .. المجلس اعتبر مذكرته مساهمة في إجراء مراجعة موضوعية للذات انسجاما مع المراجعة التي دعا إليها ملك البلاد و ترتفع من أجلها اليوم أصوات المجتمع بمختلف فاعليه ، كما تأتي هذه المبادرة في سياق تفعيل أحكام الدستور و التزامات المغرب الوطنية والدولية .. ورقة التقديم التي دبجت مذكرة المجلس الوطني، أكدت على أن إصلاح المدرسة المغربية و التقدم على درب حماية حقوق الإنسان و النهوض بها يشكلان بالنسبة لمؤسسة وطنية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجهين لمشروع مجتمع واحد.. مشروع يطمح إلى جعل إصلاح منظومة التعليم رافعة رئيسية تطور المجتمع و تجعله أكثر عدلا و تضامنا ونماء .. كما أن التربية تعد الوسيلة الرئيسية لتملك ثقافة حقوق الإنسان و مرجعياتها، حيث تسمح للمواطنين و المواطنات بصنع مستقبلهم و تكرس ممارستهم لحقوقهم و احترام واجباتهم في إطار معرفتهم لشروط العقد الاجتماعي الذي يربطهم بالدولة و بالمؤسسات و بالجماعات التي ينتمون إليها مما يمكنهم بشكل كامل من المساهمة في البناء الديمقراطي والتنمية البشرية المستدامة في مجتمع قائم على أسس الإنصاف واحترام حقوق الإنسان الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية.. مذكرة المجلس تناولت بالتشخيص أهم الاختلالات التي تعرفها المنظومة التربوية ببلادنا كما قدمت بالمقابل البدائل المطلوبة لتجاوز أوجه القصور و التي تتطلب – حسب تقدير المجلس – تعبئة الدولة و الجماعات والفاعلين التربويين والأسر حول مبادرة قوية و حازمة و قادرة على تحقيق القطيعة اللازمة والتغيير النوعي المنتظر.. المجلس أعرب في خلاصة مذكرته عن استعداده لوضع كافة إمكاناته و موارده للمساهمة في هذه المهمة ذات المصلحة العليا في إطار شراكات و برامج للنهوض بثقافة حقوق الإنسان و المواطنة.

أوجه القصور و الاختلالات الرئيسية في المنظومة التعليمية الوطنية..

– عدم المساواة في الولوج إلى التعليم : على الرغم من التقدم المحقق و الجهود المبذولة في مجال التمدرس ، يعاني أطفال المناطق القروية ، و لاسيما الفتيات ، و الأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية في المناطق الحضرية ، و الأطفال في وضعية إعاقة بشكل كبير ، من عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة ، حيث إن هذه التفاوتات ترهن تمتع هؤلاء الأطفال بالحقوق المعترف لهم بها و كذا مشاركتهم الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فإذا كان مؤشر المساواة بين الجنسين يصل إلى 91 % في التعليم الثانوي الإعدادي في المناطق الحضرية، فهو لا يتجاوز 55 % في المناطق القروية. و بالإضافة إلى ذلك ، تبقى المدرسة المغربية إلى حد كبير فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية و لا تساهم بما يكفي في تجديد النخب ، و هو ما تؤكده نتائج البحث الوطني حول «الحركة الاجتماعية بين الأجيال لسنة 2011 » التي يتضح من خلالها أن الارتقاء الاجتماعي يهم بالخصوص الوسط الحضري أكثر من الوسط القروي (51 % مقابل 14.1 %) و انه يشمل الرجال أكثر من النساء (43,7 % مقابل 17,9 %)، كما تسجل هذه الدراسة أن الارتقاء الاجتماعي يرتبط إلى حد كبير بالمستوى التعليمي ، إذ ينتقل من 26,5 % في صفوف غير الحاصلين على الشواهد إلى 84,3 % لدى خريجي المدارس و المعاهد الكبرى .

– تأخر التعليم الأولي : يعتبر التعليم الأولي حجر الزاوية في أي بناء تربوي عصري ، إلا أن هذا الصنف من التعليم يعاني بالمغرب من التشتت، و ذلك نظرا لتعدد المتدخلين وضعف التنسيق فيما بينهم، بالإضافة إلى اعتماد ممارسات تربوية متناقضة لا تنصهر بارديغمات تعليمية مشتركة ، حيث تتوزع بين أساليب التدريس التقليدية (المسيد أو الكتاب) والطرق البيداغوجية العصرية التي تعتمدها بعض المدارس بالمراكز الحضرية و الموجهة أساسا للطبقات المتوسطة والميسورة. وينعكس هذا التباين على أساليب التدريس وأيضا على المحتوى البيداغوجي و على اللغة المستعملة للتواصل و التعليم. ونظرا لطاقته الاستيعابية المحدودة التي تقارب 700.000 طفل (2011 – 2010)، فإن قطاع التعليم الأولي يبقى بعيدا عن تحقيق هدف التعميم الذي ينص عليه الميثاق الوطني وذلك جراء تركزه في المناطق الحضرية و انخفاض معدلات تمدرس الفتيات في الكتاتيب بالمناطق القروية (حوالي 39 %).. ومما يزيد من تفاقم هذه الفوارق ، ضعف البنيات التحتية و تواضع مستوى تأهيل المربين والمربيات المشرفين على التعليم الأولي. وفي غياب سياسة قادرة على وضع مفهوم عصري للتعليم الأولي متكيف مع احتياجات الأطفال وخصوصيات السياق الاجتماعي المغربي، كما اقترح ذلك تقرير المجلس الأعلى للتعليم 2008 سيبقى التعليم الأولي للأطفال الصغار (ما بين 3 و 5 سنوات) خاضعا إلى حد كبير لنوع من المنطق المالتوسي الذي يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية

التاريخ2014/10/29
العدد:10843

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:الملحق التربوي

- استمرار الأمية و ضعف معدلات مواصلة الدراسة : لقد أكدت العديد من الدراسات استمرار ظاهرتي الأمية والهدر المدرسي، و ما ينتج عنهما من ارتفاع عدد الشباب الأميين. وعليه، يلاحظ أن 46 % فقط من الفئة العمرية المسجلة في السنة الأولى من التعليم الابتدائي تتمكن من الوصول إلى السنة النهائية من التعليم الإلزامي، وهي نسبة تبقى أقل بكثير من الهدف الذي حدده الميثاق الوطني (80 %)، و على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في مجال تعميم التمدرس، فإن الاحتفاظ بالأطفال على مقاعد الدراسة إلى نهاية التعليم الإلزامي، وضمان مردودية المنظومة التربوية والاستثمار العمومي المخصص لها، تطرح إشكاليات حقيقية. وتنطبق هذه الملاحظة على المنظومة التعليمية وكذا على التكوين المهني بالمؤسسات المخصصة لذلك ، ناهيك على التكوين المستمر الذي ينبغي أن يشكل محركا فعليا لا محيد عنه من أجل ضمان التكوين في جميع مراحل الحياة . ويتضح ذلك من خلال وضع الأطفال المتمدرسين، و كذا أولئك الذين يغادرون المدرسة كل سنة قبل إكمال مرحلة التعليم الإلزامي، والذين قدرت أعدادهم بحوالي 340.000 تلميذ في نهاية العشرية السابقة .

- العجز المزمن على مستوى التعليم العالي: حقق الإصلاح الجامعي الأخير ابتداء من سنة 2003 العديد من المكتسبات على المستوى المؤسساتي والبيداغوجي، وكذا على مستوى بنية وحكامة البحث العلمي. إلا أن ثمار هذا الإصلاح لا تزال بعيدة عن الخروج بهذا القطاع من الاختلالات المزمنة التي عانى منها طيلة عقود مضت . و من أولى مظاهر هذا العجز الضعف النسبي لأعداد الطلبة الذين تستقبلهم مؤسسات التعليم العالي . ففي سنة 2010 ، لم يتجاوز عدد الطلبة المسجلين في أسلاك التعليم العالي مجتمعة 447.000 طالب . و تظهر أوجه القصور واضحة في هذا الإطار عند مقارنة المغرب بالدول المغاربية و بدول العالم العربي الأخرى ، حيث تحتل الجامعة المغربية في هذا الإطار إحدى المراتب المتأخرة بنسبة 15 طالب لكل الف نسمة، في حين تصل هذه النسبة إلى 34 في الألف في تونس و 32 في الألف في الجزائر و 40 في الألف في الأردن. ومع تسجيل بعض الارتفاع في أعداد الطلبة (ابتداء من 2010)، خاصة بفضل تزايد عدد الحاصلين على شهادة الباكلوريا (32 % سنويا)، سجل عدد الأساتذة الباحثين انخفاضا بنسبة 3,6 % بين سنتي 2005 و 2009، حيث انتقل من 14.416 إلى 13.909 أستاذ ، في حين تم في كل دول العالم العربي، تسجيل ارتفاع سريع لعدد العاملين في القطاع .

- بحث علمي في مرحلة جنينية : تؤثر العناصر المتعلقة بالتعليم الجامعي المذكورة أعلاه بشكل سلبي على البحث العلمي الذي تبقى معطياته غير مشجعة بالمرة ، و هو ما ينطبق مثلا على عدد الطلبة المسجلين في سلك الدراسات العليا) أقل من 40.000 طالب و طالبة). كما لم يتجاوز معدل الحصول على شهادة الدكتوراه التي تمنحها الجامعات المغربية سنويا ، بين عامي 1999 و2009، 786 شهادة ، مما يعكس حالة من الركود طالت لسنوات. ونظرا لغياب دينامية فعلية في مجال البحث العلمي، فقد أصبحت المركبات الجامعية المغربية فضاءات محرومة من الشروط الضرورية التي من شانها أن تجعل منها مدنا علمية حقيقية .

- جودة مفقودة : منذ أن أصبح المغرب يتوفر على أداة وطنية لرصد تعلمات التلاميذ وتحصيلهم في المواد الأساسية مثل البرنامج الوطني لتقويم التعلمات، وعلى دراسات و ابحاث دولية مثل برنامج الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم PIRLS و برنامج «الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم TIMSS بات بالإمكان قياس أهم الاختلالات والنواقص التي تعتري تحصيل التلاميذ المغاربة في التعليم الابتدائي و كذا الثانوي الإعدادي . وفي هذا الإطار مثلا، أظهرت خلاصات برنامج «الاتجاهات في الدراسات العالمية للرياضيات والعلوم» TIMSS لسنة 2011 أن أداء التلاميذ المغاربة انخفض بالمقارنة مع النتائج التي تم تسجيلها في سنة 2007 ، و وقفت نتائج البرنامج كذلك على ضعف مستواهم العام في العلوم و الرياضيات بالمقارنة مع المعدلات الدولية أو تلك المحصل عليها في دول عربية مثل الأردن و تونس ، و هو ما ينطبق أيضا على أداء تلامذة القسم الرابع في القراءة و الكتابة . أما خلاصات و نتائج «الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم» ((2011، فاظهرت أن التلاميذ المغاربة يواجهون جميعهم صعوبات كبيرة في القراءة و الكتابة بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في نتائجهم بالمقارنة مع النتائج التي تم تسجيلها في 2006 بمعدل 310 نقطة ، متخلفين كثيرا عن دول المنطقة. والأمر نفسه ينطبق على إتقان اللغات في المدرسة المغربية ، كما تم الوقوف على ذلك في «تقرير الخمسينية» وتقارير المجلس الأعلى للتعليم ، التي سلطت الضوء بالخصوص على عدد من الاختلالات التي تخلق «فجوة لغوية» حقيقية بين تلامذة المدارس العمومية وتلامذة المدارس الخاصة والبعثات والمؤسسات التعليمية الأجنبية. ومما يزيد هذا الوضع تفاقما التباين القائم بين اللغات الأم للتلاميذ (الدارجة والأمازيغية) ولغات القراءة و الكتابة (العربية الفصحى والفرنسية) وهي التباينات التي عجزت المنظومة التعليمية عن تجاوزها بالرغم من الحيز الزمني الكبير المخصص لتعليم لغات التعلم الرئيسية (العربية والفرنسية). وقد خلف هذا النقص في الجودة صورة سلبية عن منظومة التعليم العمومي التي باتت تعتبر غير فعالة ومصدر قلق بالنسبة للشباب الذين يواجهون صعوبات في تحقيق الاندماج المهني و الولوج إلى سوق الشغل .

- تصور ضيق للتربية: إن الحالات العديدة للانقطاع عن الدراسة و الهدر المدرسي التي تمس عددا مهما من الأطفال، ولاسيما في المناطق القروية، لتشهد على الاهتمام المحدود جدا الذي تحظى به فعليا المدرسة ضمن سلم الاحتياجات الأساسية. تلك التراتبية التي تخترق مجموع مكونات تدبير المنظومة، والمستندة إلى رؤية تعطي الأولوية لتحصيل المعارف المدرسية دون إيلاء اهتمام فعلي لمكونات التنشئة الاجتماعية الأخرى التي تشكل الرافعة الرئيسية لتكوين المواطنين عمادها التعليم الأولي والموازي . و يأتي ذلك نتيجة لضعف استثمار الدولة في التكوين وتثمين الكفاءات ، و كذا ضعف الاهتمام بالمواد الثقافية والفنية والرياضية في المناهج التعليمية .

أوراش إصلاح التعليم ..

- الإنصاف و الجودة : ينبغي لهذين المبدأين أن يوجها أوراش و مشروع إصلاح منظومة التعليم الوطنية .. و يفترض مبدأ الإنصاف القطع من نوع من النزوع التلقائي إلى اعتماد معالجة مساواتية وتطبيقها على حالات تتسم موضوعيا بتفاوتات كبيرة. لذلك ينبغي أن يشكل التعليم العالي الدامج قاعدة مشتركة بين جميع الفاعلين المعنيين بقطاع التعليم، الشيء الذي سيسمح باخذ الحالات الخاصة للأطفال الأكثر عرضة للتمييز والإقصاء بعين الاعتبار، أي الفتيات بالمناطق القروية والأطفال في وضعية إعاقة وأطفال الأحياء المهمشة وأطفال الشارع أو أطفال المهاجرين، الخ.. أما مبدأ الجودة، فيقتضي أن تكون أجهزة الإدارة والرقابة والمساءلة والتحفيز ودعم الفاعلين المعنيين بالتعليم محورا رئيسيا للنهوض بجودة المنظومة التعليمية. وفي هذا الإطار ، ينبغي تكريس جهد خاص لتوعية الفاعلين وتكوينهم (هيئة التدريس والمنظمات المهنية والمقاولات والنقابات) بثقافة حقوق الإنسان وتجلياتها المختلفة في سياقات حياتهم ومجالات تدخلهم. و من شان اعتماد سياسة تحسيسية قائمة على التحديد الدقيق للفئات المستهدفة و على معالجة كل حالة على حدة أن

التاريخ2014/10/29
العدد:10843

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:الملحق التربوي

يشجع على تعزيز وعي الفاعلين ومساهمتهم بشكل افضل في هذا الجهد الوطني الرامي إلى النهوض بجودة المنظومة التعليمية، مما يتماشى مع مشروع المجتمع الحديث والديمقراطي الذي يكرسه الدستور المغربي.

- ضمان الحق في الحصول المنصف على تعليم ذي جودة.. سواء تعلق الأمر بالتعليم الأساسي او المستمر لكل طفل (ة) أو مراهق (ة) او شخص بالغ حسب وضعه و إكراهاته و استعدادته الفكرية و الثقافية و المادية. وهو ما يستوجب تطوير عرض تعليمي موحد يستهدف مرحلة الطفولة المبكرة، يتم تعميمه بشكل تدريجي في التعليم الإلزامي (مابين 5 / 4 سنوات إلى 15سنة) و يتطلب تعميم الولوج إلى التعليم بالنسبة لأطفال المناطق القروية إجراء إصلاح شامل للعرض الحالي ، خاصة تعبئة الموارد اللازمة لنموذج و مشروع «المدرسة الجماعاتية» الذي تم إعداده منذ سنوات مضت و ظل رهين المرحلة التجريبية . ومن أجل ضمان التحاق الفتيات بالمدارس ، خاصة في المناطق القروية، يجب على الهيئات المسؤولة عن حكامة المنظومة التعليمية بمختلف مستويات التنفيذ (الوطنية و الجهوية و المحلية) أن تشجع جميع الفاعلين ، من خلال التدابير التنظيمية، على الانخراط في الآليات المؤسساتية الخاصة التي يجب أن تعمل اساسا على صياغة وتنفيذ مبادرات تضمن نجاح الفتيات في مساراتهن الدراسية، لاسيما خلال مرحلة الانتقال من الابتدائي إلى الإعدادي التي تعد مرحلة حاسمة . كما يجب عليها أن تعمل على تشكيل هياكل مخصصة تحديدا لإدماج الأطفال في وضعية إعاقة في النظام المدرسي، وان تضع الوقاية من الانقطاع عن الدراسة على قائمة اليات تدخلها ، من خلال الرصد و إعداد التقارير ذات الصلة بهذه المعضلة و توفير البيانات من اجل تحليل اداء وفعالية المنظومة وكذا صياغة السياسات و الاستراتيجيات التعليمية.

- ماسسة المقاربة القائمة على حقوق الإنسان واعتمادها شرطا للموافقة على المشاريع والبرامج المتصلة بالتعليم ونشرها وإعمالها، ويمكن للمجلس الوطني لحقوق الانسان أن يقدم مساهمته في هذا الإطار. ويجب أن تشمل هذه الماسسة لمرجعيات حقوق الإنسان بشكل خاص المحتوى والدعامات (الكتب المدرسية) والأساليب و اجهزة تدبير الأنشطة التعليمية والتكوين الأساسي و المستمر .

- اعتماد مبدأ عدم التمييز كمبدأ رئيسي وعرضاني يراعي جميع مكونات وعناصر العمل والتدبير والبرمجة التعليمية، سواء ما يتعلق بالتمييز على اساس الجنس والانتماء الجغرافي والعرقي والثقافي / اللغوي والاجتماعي ، فضلا عن التمييز الذي يواجهه الأطفال و الشباب في وضعية الإعاقة .

- المشاركة المستجيبة لأهداف تعزيز الديمقراطية، تشجع الفاعلين والمعنيين (التلاميذ والطلبة واولاء الأمور وهيئة التدريس والموظفين والإداريين...) على المساهمة في رسم السياسات التعليمية و تدبيرها و تنفيذها .

- الحرية والإنصاف في الولوج إلى المعرفة : يقتضيان أن تلتزم الحكومة بتعزيز فرص الحصول على المعرفة لأوسع عدد من الشرائح السكانية و ذلك من خلال توفير الموارد العلمية والفكرية والفنية التي تسمح للمواطنين بممارسة دورهم كاملا كمواطنين مسؤولين و نشيطين، ويتطلب هذا الأمر تعزيز اليات نشر المعرفة ولاسيما عن طريق تعزيز الولوج إلى قنوات التواصل العصرية وتحسين تدبيرها، بما في ذلك على وجه الخصوص وسائل الإعلام الجماعية و تكنولوجيات المعلومات والتواصل الجديدة. ولن يكون لهدف ضمان التعليم حتى سن 15 سنة، معنى إذا اكمل التلميذ تعليمه الأولي دون اكتساب المعارف والكفايات الضرورية، التي تعد «قاعدة مشتركة» اساسية للعيش المشترك وللمواطنة و الديمقراطية .

- قبول و تدبير التنوع الجنسي و الجغرافي واللغوي والعرقي والديني: يتعلق الأمر بعمل اساسي يهدف إلى تطوير الانفتاح، وتعلم مبادئ التسامح والتدبير السلمي للاختلافات لدى المتعلمين وهيئة التدريس والموظفين في القطاع، سواء كانت هذه الاختلافات عقائدية او ايديولوجية او علمية او بيداغوجية، وهذا يعني على وجه الخصوص تشجيع وسائل التحكيم والتشاور حول الخيارات التعليمية، والتحفيز على المنافسة الصحية وحرية اختيار الطرق والدعامات التعليمية طالما انها مطابقة للمواصفات، والشروط المقررة ولمبادئ الميثاق الوطني للتربية والتكوين. واخيرا الانفتاح على خصوصيات الفضاء الثقافي واللغوي والجغرافي للمدرسة .

- تشجيع التفكير النقدي وحرية التفكير: كركائز أساسية للتعلم ، انطلاقا من القيم الجوهرية لحقوق الإنسان : يتم التاكيد على اهمية تشجيع التعليم في الفضاء المدرسي، من خلال النقاش ومقارعة الأفكار دون اي عنف بدني او مؤسساتي او رمزي، وهو ما يقتضي العمل على مكافحة جميع اشكال الإرهاب الفكري وجميع انماط الأيديولوجيات الشمولية كيفما كان مصدرها، وكذا اي شكل من اشكال القيود المفروضة على حرية التعبير والتساؤل لدى المتعلمين .

- تدبير و حكامة و مراقبة الملك العمومي: يتعلق الأمر هنا بتعزيز تتبع و مراقبة تطبيق الحكامة الجيدة فيما يرتبط بالوسائل والموارد المتاحة لقطاع التعليم، من أجل تقوية الكفاءة والفعالية. وهذا يعني مكافحة كل اشكال الفساد وانتهاك حقوق وكرامة الأطفال المراهقين، والتصدي للشطط في استعمال السلطة واستخدام تقوية الممتلكات العمومية لاغراض شخصية او بشكل غير مبرر لفائدة فئة اجتماعية او ثقافية او جغرافية او سياسية.

- الشراكة : إذا كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان يبادر إلى التذكير بهذه الأسس الجوهرية ، فذلك ياتي انطلاقا من اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها في 26 دجنبر 1994 بين وزارة حقوق الإنسان (سابقا) و وزارة التربية الوطنية ، و التي افضت إلى ميلاد البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان.. وبعد ما يقارب عشرين سنة ، يتعين إعطاء نفس جديد لهذا المشروع الذي عبئت له الموارد البشرية و المالية ، خاصة بالنظر للمكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، وكذا بالنظر للطموح الكبير ل «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان » ذلك المشروع الذي تجندت له طاقات عديدة لكي يرى النور والذي لابد أن يجد له موطئ قدم في البيئة التعاليمية .

التاريخ 2014/10/29
العدد : 23048

العلم

الصفحة: الملحق التربوي

تقييم المقاربة الإصلاحية للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي:

الديمقراطية التي لم تحترم: منطق التعيين وغياب تمثيل الهيآت المدنية

محمد الصدوقي

كما هو معروف انطلق المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في فتح أوراش جمع المعلومات والآراء والاستشارات ذات الطابع التشخيصي والاستشرافي، من اجل وضع استراتيجيته الإصلاحية، وتقديمها للرأي العام وللمؤسسات الرسمية المعنية بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

ما يهمنا هنا ، أساسا، هو تحديد وتقييم المقاربة المنهجية التي اعتمدها المجلس ومناقشتها وتقييمها من حيث فعاليتها وجودتها باعتماد معياريين أساسيين :الديمقراطية والعلمية.

إذا كان الدستور المغربي الجديد ينص على مسألة الاختيار والمنهجية الديمقراطيين في صناعة السياسات الرسمية على مستوى صناعة القرار والتدبير التنظيمي. . .فإلى أي حد طبق هذا المعيار الديمقراطي في تشكيل المجلس ذاته؟وفي المقاربة الإصلاحية المعتمدة من طرف المجلس؟

الكل لا حظ أن المنهجية الديمقراطية لم تحترم بدقة وبشكل كبير، سواء في اختيار أعضاء وممثلي المجتمع المغربي في المجلس، حيث طغى منطق التعيين والاختيار الانتقائي والغامض من طرف جهات رسمية، وعدم تمثيل هيآت مدنية وشخصيات فاعلة ووازنة (مما أجج احتجاجات كثيرة على المجلس)؛أو في تشكيل اللجان الدائمة؛أو في التمثيلة العددية لمختلف الهيئات والتوجهات حيث هناك تفاوت بينها، مما سيؤثر على توجيه وفرض قرارات وأراء المجلس.

أما فيما يخص المقاربة المعتمدة من طرف المجلس لصياغة تقريره الاستراتيجي حول إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي فكانت موفقة وديمقراطية إلى حد كبير، إذ اعتمدت المقاربة التشاركية والتشاورية مع مع فئات ممثلة إلى حد كبير للمجتمع؛حيث اعتمد في ذلك على:جلسات استماع مع مجموعة من الفاعلين والمهتمين بقضايا التربية والتكوين والبحث العلمي، وعلى استطلاع رأي المدرسين، وعلى مساهمات الهيآت السياسية ا لحزبية(توصل فقط بمساهمة 18حزبا مما يعكس عدم اهتمام معظم الأحزاب البالغ عدد ها حوالي 35 حزبا بالشان التربوي)والنقابية والمجتمع المدني والمختصين(غياب ممثلي القطاع الاقتصادي)، وعلى الرؤية المستقبلية المقدمة من طرف وزراء قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي ووزارة الشؤون الإسلامية، وعلى التقرير التحليلي وتقييمي لتطبيق ميثاق التربية والتكوين(رغم أهميته البالغة نستغرب كفاعلين ومتتبعين ان المجلس لم ينشر تفاصيله على موقعه؟!)؛وعلى المنتدى الإلكتروني لموقع المجلس؛وأخيرا على الحوارات الجهوية لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، حيث نشر موقع المجلس لحد الآن (25أكتوبر 2014، الساعة 11 ليلا) خلاصات وتقارير11 جهة، تراوح عدد المشاركين فيها مابين 119 و272. والملاحظ انه لم تُطبق المنهجية الديمقراطية بدقة في اختيار ممثلي الهيآت المشاركة في هذه المنتديات، سواء من طرف المجلس او من طرف جل الجهات التي خول لها الاختيار، أو من طرف جل هذه الهيآت نفسها، والتي لم تفتح نقاشات ومشاورات ديمقراطية مع أعضاء هذه الهيآت لبلورة رأيها المقدم للمجلس.

أما من حيث المقاربة العلمية التي اعتمدها المجلس في تدبير وبلورة مشروعه الإصلاحي، فقد اعتمدت منهجيا على مدخلي التشخيص والاستشراف من خلال اعتماد تقنية تحليل المضمون والتقييم(تقارير، الميثاق. . .) وجمع المعلومات الميدانية والمقابلات والاستشارة . . .وقد لا حظنا أن المجلس اعتمد لحد الآن في مرجعياته المعرفية على الميثاق وعلى المعلومات (التشخيص والاستشراف) المجمعة ميدانيا. نظن أن عليه أيضا الاعتماد على مختلف التقييمات الدولية والوطنية(خصوصا تقييمات المجلس في نسخته السابقة)، وعلى تقييم مشروع المخطط الإستعجالي(الذي تم السكوت على تقييمه البيداغوجي والمالي؟!)، كما انه لم يقم بتقييم بيداغوجي محين للمناهج والبرامج والطرق والنماذج البيداغوجية والكتب التربوية ولنظام التقييم والإشهاد ولتنظيم وتدبير الزمن المدرسي. . . ،وكذا تقييم مادي(بنيات تجهيزات. . .) وإداري وبشري للمنظومة الحالية.

كما أن المحاور المعتمدة في تشخيص واستشراف المنظومة في أفق إصلاحها؛ حددت فقط على المحاور التالية:

التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين، البرامج والمناهج والتكوينات، الفاعلون التربويون، حكامة المنظومة، القطاع الخاص للتربية والتكوين، البحث العلمي والابتكار وولوج مجتمع المعرفة، الأدوار الاجتماعية والثقافة والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط، منهجية الإصلاح، قضايا وموضوعات جهوية ومحلية؛ وتم إغفال أو تغييب بعض المحاور/ المداخل الأساسية والاستراتيجية في أي إصلاح:كالفلسفة

المجتمعية والتربوية ،وعلاقة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالمشروع المجتمعي(حيث لحد الآن لا نمتلك كدولة مخططا استراتيجيا شموليا للمشروع المجتمعي في أبعاده الفردية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعرفية والقيمية..الذي نريد،والمحدد في الزمان والمكان، والذي على أساسه نبني مشروعنا التربوي والتكويني للمدرسة والجامعة)؛وكذلك مسألة القرار التربوي في تحديد السياسات التربوية،من المؤهل لاتخاذه: العالم والمفكر والمتخصص والمهني أم السياسي؟أم التقنوقراطي؟وما مدى ديمقراطية واستقلالية القرار التربوي الوطني؟...و من الملاحظات والتساؤلات العامة التي يمكن تسجيلها على الحوار الجهوي لتأهيل المنظومة وعلى المجلس وعمله ككل:

غلب على الحوارات الجهوية(عينة 11 جهة) الطابع المطلبي و التقني والتشخيصي السطحي والتعميمي في اقتراح الحلول(حيث لم يتم النفاذ إلى عمق الاختيارات والمنظومات المسؤولة على اخلالات وأزمات المنظومة وتقديم الاقتراحات الأكثر فعالية وعلمية)،وهذا أمر طبيعي نظرا لطبيعة الأفراد والهيآت المشاركة،ونظرا لشكله التنظيمي(العرض،التدخلات) ؛مما يطرح أسئلة منهجية وجوهرية:من المؤهل لبلورة استراتيجية الإصلاح؟هل العلم أم الحس الفردي والعام؟ هل الخبير والعالم والمفكر؟أم البرغماتي: المهني والإنسان العامي والهيآت النقابية والسياسية...؟كيف يمكن تلبية طلبات وآراء مختلف الفئات المجتمعية المتعددة التوجهات والأهداف تربويا؟

هل المجلس سيلتزم بتبني كل الآراء والاختيارات المعبر عنها سواء في الحوارات الجهوية او تلك المقدمة من طرف الهيآت والأفراد ؟

وهل المجلس سيتجاوز،منهجيا،اعتماد المقاربة الوظيفية في الإصلاح(الحفاظ على النظام والنسق وإصلاح بعض أجزائه فقط) حيث يتحدث المجلس فقط على تأهيل المنظومة،أم سيعتمد منهجية نقدية جذرية تغير النظام بأكمله(منظومة التربية والتكوين والقيادات القديمة التي لازالت متحصنة في مواقعها)؟

عند نهاية هذا المارطون الطويل من عمل المجلس ببلورة استراتيجيته الإصلاحية، ما هي ضمانات إلزامية الحكومة السياسية بتنفيذها؟هل من الممكن تحديد علاقات مؤسساتية ملزمة بين المجلس والحكومة(غير تلك الواردة في الدستور)؟ وذلك من اجل ألا تذهب مجهودات وأموال المجلس سُدى(كما وقع في النسخة السابقة للمجلس)،ومن اجل تجاوز عبثية وشكلية وجود المجلس نفسه وتمارين الديمقراطية التشاركية.

باحث تربوي

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 319

العاصمة

الصفحة: 15

... المغرب على ... الاستقلال. أولت وما زالت تولي الحكومة المغربية اهتماما كبيرا بمجال التعليم. رغم الصعوبات الاقتصادية التي عانى منها المغرب في تسعينات القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، وما زالت الحكومة تبذل الجهود ... من أجل النهوض بقطاع التربية والتعليم. وينضح ذلك جليا من خلال حجم الاستثمارات المهمة المخصصة لهذا القطاع. في هذا الحوار الذي اجريناه مع كريم القيشوري أحد الأطر التربوية في احدى المؤسسات التعليمية بسلا يتحدث لنا عن رؤيته الخاصة ... وجهة نظره في منظومة التربية والتكوين، وفي الإصلاحات الجوهرية التي عرفتها مشيرا في نفس الوقت من خلال تجربته في التعليم الابتدائي إلى أهم المشاكل والمعيقات التي تحول دون تحسين جودة التعليم ببلادنا.

كريم القيشوري: التنافر بين الطاقم الإداري والتربوي يعرقل العملية التعليمية

حوار: حسن الحماوي

■ بداية من يكون كريم القيشوري؟

● مواطن مغربي من مواليد العاصمة. رباط الفتح المدينة القديمة.

جامعي، ثلاثي الفعالية. تربوي إعلامي جمعوي.

متزوج أب لثلاثة أبناء. أمين - أنس - آدم.

■ ما هي الأسباب التي جعلتك تختار مهنة التدريس بالتعليم الابتدائي؟

● ليست هناك أسبابا ذاتية وأخرى موضوعية تجعلك في موقع تختار ما يتماشى مع رغباتك، خاصة وأن بلدنا دخل منعطف الأزمات بداية الثمانينيات(ملف قضيتنا الأولى- الصحراء - الجفاف) حيث فرص الشغل أصبحت مؤشراتها تضمحل، وتنبئ بوقوع الكارثة، وهذا ما حصل بالفعل، ولعل حاملي الشواهد العليا من ماستر ودكتوارة اليوم، لخير دليل على ما تكبدته الطبقة الوسطى من معاناة جراء السياسة المتبعة نتيجة إملاءات صندوق النقد الدولي وغيره.. فكان من الضروري التفكير في حل استباقي للحصول على منصب شغل، موازاة مع تكملة المشوار الدراسي بالتعليم العالي.

فكان الالتحاق بمركز تكوين المعلمين كمنطلق، لكن تشاء الظروف أن تتخذ وزارة التربية الوطنية في شخص وزيرها آنذاك عز الدين العراقي قرار منع رجال التعليم من التسجيل في الجامعات لمواصلة مسيرة الدراسة والبحث العلمي. من خلال المذكرة الوزارية المشؤومة - -405 وهذا ما يتكرر اليوم للأسف.

■ كيف يمكن لك تقييم وضع التعليم حاليا في بلادنا؟

● سؤال يتطلب للإجابة عنه كتابة مجلدات، وليس التعبير عنه في بعض جمل أو فقرات. التعليم اليوم يعرف انتكاسة يشهد بها عليه المجتمع برمته، وما خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة "ثورة الملك والشعب "يوم 20 غشت الماضي، لدليل على النظرة النقدية الصارمة والدعوة إلى المراجعة.زد على ذلك تقارير المنظمات الدولية المهتمة بالشأن التربوي "الطفولة والشباب" كاليونيسيف واليونيسكو.. التي تصنفنا في المراتب الذيلية.

■ ما رأيك في مشاريع الإصلاح التي عرفتها منظومة التربية والتعليم؟

● أعتبر أن ما جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين من

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 319
العاصمة
الصفحة: 15

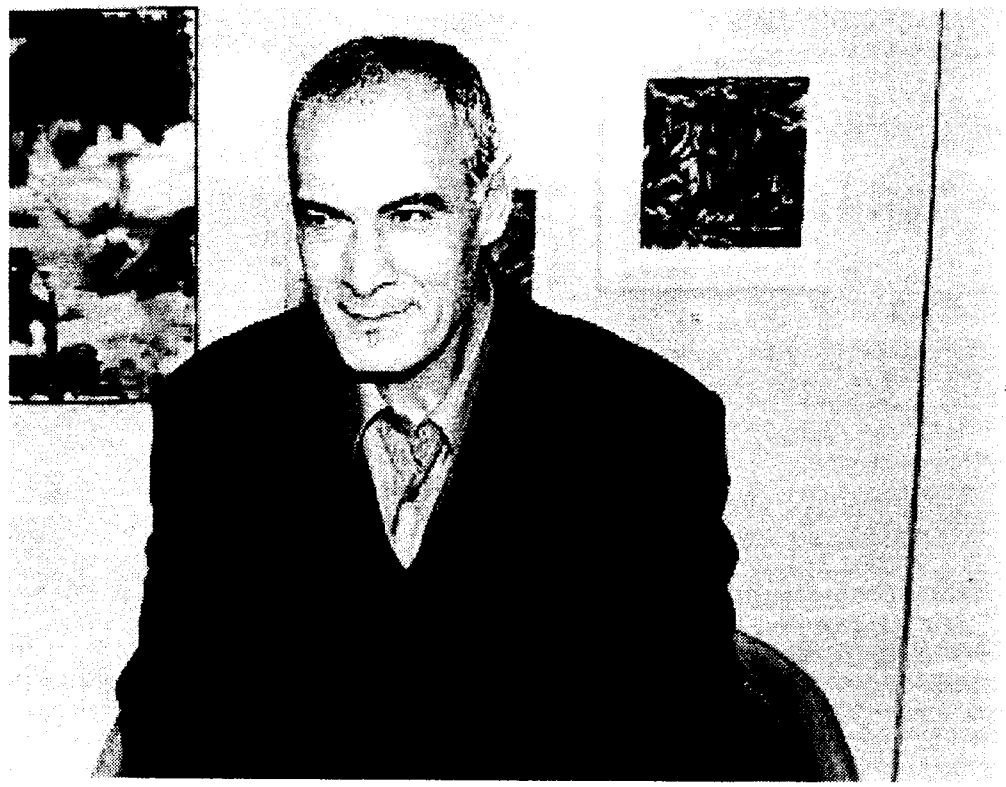

كريم القيشوري أستاذ التعليم الابتدائي

رؤى وفلسفة وحمولة معرفية من خلال مرتكزاته الثابتة وغاياته الكبرى(حقوق وواجبات الأفراد، والجماعات، والتعبئة الوطنية لتجديد المدرسة) ومجالاته الست المتنوعة والتي تضمنت مجالات.

-نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي.

-التنظيم البيداغوجي.

- الرفع من جودة التربية والتكوين.

-الموارد البشرية.

-التسيير والتدبير.

الشراكة والتمويل-

ينم بالفعل عن المجهودات المبذولة، والتي أحاطت بمهنية علمية واحترافية منهجية من قبل الساهرين على وضع أسسه، لكي تتبوأ المدرسة المغربية المكانة اللائقة بها، لكن للأسف الشديد لم تتم أجراته على أرض الواقع في شموليته. لو تم تفعيل وأجرأة ما تضمنه الميثاق الوطني للتربية والتكوين بكل تفاصيله، لكان وضع مدرستنا الوطنية في أحسن حال.

■ ما هي أهم المشاكل والعراقيل الإدارية التي تعوق تحسين جودة التعليم بالمغرب؟

● المثبطات التي تعوق تحسين جودة التعليم بالمغرب كثيرة ومتعددة، وتختلف من جهة لأخرى إن أفقيا أو عموديا. تبتدئ من المدرسة. وما يخلفه التنافر واللانسجام بين طاقمها الإداري والتربوي العامل بها نتيجة التراتبية التي خلفها سوء التوزيع في سلم الترقي، والتي أصابت العديد بالإحباط، بحيث أصبحت المدرسة عندهم مقر شؤم ولؤم وليس مقر نبض لإنتاج الحياة. مروراً بالهوة الفاصلة على مستوى التنسيق بين المركز (الوزارة) وباقي الأكاديميات والنيابات، وكذا بين الأكاديمية والنيابة، بالرغم من الاستقلالية الممنوحة في التسيير والتدبير للأكاديميات. لا زال هناك نوع من الضبابية في من يقرر في تدبير شأن التربية محلياً وجهوياً.

على العموم الهرم مقلوب على رأسه ويجب إعادته إلى وضعه الطبيعي.

■ ما رأيك في تعاقب المسؤولين على الشأن التربوي وهل يعتبر من الأسباب التي تعيق أي إصلاح؟

● تعاقب المسؤولين السياسيين والتقنوقراط على تدبير شأن التربية الوطنية، مرة برأس واحدة، ومرة أخرى برأسين، وثالثة بثلاثة رؤوس، لمن دواعي النكسات التي يعيشها الوضع العام التعليمي بالمغرب. نتمنى لما بهيأ في مطبخ اللقاءات التشاورية التي اقرها المجلس الأعلى للتعليم والوزارة الوصية مع العديد من الفعاليات السياسية والنقابية والثقافية والتربوية والجمعوية .. أن تكون له انعكاسات إيجابية تستجيب لطموحات كل المغاربة.

■ هل التكوين في مراكز مهن التربية والتعليم كاف لتكوين رجال التربية والتعليم؟

● التكوين في أي مجال من المجالات لما أعد له. والتكوين في مراكز مهن التربية والتعليم له خصوصياته، على اعتبار انه يهتم بتكوين مكونين لبناء الإنسان وطنياً، وسلوكياً، وخلقياً، ومعرفياً، وثقافياً، ونفسياً ورياضياً.. فالمنتسب لهذا المجال يجب أن تتوفر فيه شروط الصحة النفسية والعقلية والجسدية والروحية، وأن يكون تواقاً لحب الناس والمعرفة والثقافة. فمراكز التكوين تمد المنتسبين إليها بالمعرفة النظرية، وبعض الإجراءات التطبيقية على مستوى كيفية بناء التعلمات التعليمية على مستوى الفصل الدراسي، إلا أن ما يكتسب في المراكز يصطدم بصخرة الواقع الذي لا يمت بصلة للحياة العملية التي يباشرها المتخرج منها.

■ تحدث لنا عن ظاهرة الاكتظاظ التي تعرفها المدارس الابتدائية؟

● الحديث عن الاكتظاظ الذي أخذ صفة "ظاهرة" والذي أصبح يسم مدارسنا العمومية في كل الجهات وبالأخص في المدن، من الأسباب التي عطلت عجلة التعليم عن الدوران نحو آفاق مشرقة للنهوض بمجتمعنا. فالفصل الذي يضم ما بين -40 50 متعلمة ومتعلم. هل يمكن أن تستقيم به أية عملية تعليمية/تعلمية؟

■ ما هي وجهة نظرك بخصوص منع رجال التعليم من متابعة دراساتهم العليا؟

● رجال الفكر، والقانون، والأدب والفلسفة، والسوسيولوجيا، وقادة السياسة بالمغرب، انطلقوا من قاعدة التعليم كمعلمين (رجال الحركة الوطنية والمقاومة). إذا أردنا لهذا البلد أن يتبوأ المكانة اللائقة ضمن البلدان المتقدمة، فلنفسح المجال لحرية متابعة الدراسة ليس فقط لنساء ورجال التعليم بل لكل المنتسبين للوظيفة العمومية، إن نظامياً أو عن بعد.

■ بماذا تفسر تزايد إقبال المواطنين على التعليم الخاص؟

● التعليم الخاص في وقت من الأوقات، كان من يلتحق به هم المطرودون من التعليم العمومي، والذين لم يتمكنوا من مسايرة إيقاع التعلم به، اليوم أصبحت الآية معكوسة، وأصبح التعليم الخاص يعرف إقبالا متواترا حتى من قبل بنات وأبناء نساء ورجال التعليم أنفسهم، لما يوفره من أجواء مريحة، وفضاءات ممتعة، وبرامج ومناهج تجد آليات أجراتها متوفرة، ويسهر القيمون عليها على مراقبة إنجازها. بالرغم من ارتفاع كلفته المادية.

مع ذلك يبقى التعليم العمومي عام بكل المواصفات والتعليم الخصوصي خاص. وكلاهما يخدم أجندة توجهات سياسته العامة واستراتيجيات مخططاته الخاصة.

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 5423

الأحداث المغربية

الصفحة: 12

قال إن بلمختار يبيع الفرد ويضحك على من يشتريه باعتماده البكالوريا الدولية

مشروع الإصلاح الجامعي يروم إدماج التعليم العالي الخاص وتخفيف العبء عن الدولة

يثير مشروع قانون الإصلاح الجامعي الذي أتت به الحكومة مؤخرا وينتظر طرحه على البرلمان؛ الكثير من الأسئلة حول بعض البنود الجديدة التي أتى بها ومدى قدرته على انتشال الجامعة المغربية من الوضع المتدهور الذي بلغته وجعلها تتحول إلى بؤرة لإنتاج العنف وصناعة البطالة بامتياز. في الحوار التالي يقف مختار بنعبدلاوي، رئيس مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية مدى، عند أهم ملامح هذا المشروع الذي يأتي فقط متمما لما عرف بقانون 001 رغم ما أثاره ومازال من انتقادات كبيرة.. وإذا كان بنعبدلاوي يرى أن أهم ما جاء به المشروع الحالي هو جانب الحكامة فإنه ينبه إلى أنه يسعى لإدماج التعليم العالي الخاص ضمن بنية الجامعة المغربية محذرا من أن يتم ذلك بالشكل الذي حدث أثناء خوصصة التعليم بما كرس الفرقة بين فئات المجتمع وساهم في إنتاج هويتين.. كما يقف عند مفهوم الملاءمة بين الجامعة وسوق الشغل ملاحظا أن الأولى لا يجب أن تكون من مخرجات السوق وإنما مركزا ثقافيا ومعرفيا للتفكير في كيفية إعادة تنظيمه وبنينته وفق قيم إنسانية..

حاوره : عبد العالي دمياني

مشروع قانون الإصلاح الجامعي، هل يحمل بوادر إصلاحات حقيقية تنهض بالتعليم العالي وترسخ مبادىء البحث العلمي وتتخطى لختلالات قانون 2000؟

لا أظن أننا أمام مشروع قانون جديد بالمعنى الدقيق. نحن أمام مقتضيات متممة ومكملة. وأظن أن أهدافها جزئية تسعى بصورة أساسية إلى تحسين مستوى الحكامة فيما يخص تدبير مؤسسات التعليم العالي، وإلى تنظيم مسألة إدماج التعليم العالي الخاص ضمن بنية التعليم العالي المغربي، بالإضافة إلى مراجعة وتيسير المقتضيات الخاصة بالشراكة بين هذا التعليم وبعض مؤسسات الدولة، زد على ذلك إجراءات تتعلق بتقييم الأداء والحصيلة العلمية والملاءمة بين إنتاج الجامعة ولحتياجات وانتظارات سوق الشغل.

تم دائما اعتبار أن أكبر معضلة تعاني منها الجامعة المغربية هي عدم تلاؤم مناهجها وبرامجها وتخصصاتها مع سوق الشغل. إلى أي حد حاول مشروع القانون تخطي هذه المعضلة؟

قبل الحديث عن هذه العلاقة يجب أن يكون سوق الشغل في المغرب منسجما مع ذاته. أن هناك اختلالات كبيرة داخل هذا السوق نفسه من حيث الحقوق الاجتماعية والعدالة الضريبية والشفافية المالية والعلاقة بين المستخدم والمستخدم. فسوق الشغل نفسه بحاجة إلى مراجعة. هذا فقط حتى لا يكون هناك ظلم للجامعة المغربية. مسألة ثانية، هناك بعض الاحتياجات الوهمية. الآن مثلا يطرح مشكل اللغة الأجنبية في إشكالية التشغيل. وأنا أتساءل ما الداعي وما القيمة المضافة من تدبير مؤسسة عمومية بلغة أجنبية. هذا التدبير، لا يؤدي فقط إلى خصومة بين هذه المؤسسة والمواطن على مستوى التواصل، ولكنه يخلق ما يمكن أن نصفه بحاجة وهمية. أي أن هذا الخريج لا يستطيع أن يعمل لأنه لا يتملك اللغة الأجنبية في الوقت الذي كان من الممكن لهذه المؤسسة أن تتصالح مع هذا المواطن باستعمالها اللغة الوطنية وفي نفس الوقت تتصالح مع الخريج باعتماد اللغة التي درسها وتعلم بها. يجب أن نتخلص من هذه الاحتياجات الوهمية التي ترفع الكلفة ولا تؤدي إلى أي قيمة مضافة. خذ مثلا المستشفيات، هي نموذج للرداءة بالنسبة للمغاربة من حيث الأداء والخدمات، ومع ذلك فهي مدبرة باللغة الأجنبية. والسؤال

التاريخ:2014/10/29
العدد:5423
الأحداث المغربية
الصفحة: 12

هو، هل أدى تدبير هذه المرافق العمومية باللغة الأجنبية إلى تحسين أدائها؟ بالعكس، نلاحظ أن الطبيب المغربي يجد صعوبة كبيرة في التحدث إلى المريض لكي يشرح له ما به. لذلك فالجامعة المغربية لا يمكن أن تحل محل الاستثمار، ما ينعش سوق الشغل ليس مخرجات الجامعة، وإنما الاستثمار في هذه السوق، بعدها يأتي الرأسمال البشري كعنصر مكمل. ولذلك عندما نطرح إشكالية تلاؤم الجامعة مع سوق الشغل فإننا نطرح المشكلة مقلوبة. العلاقة بين الجامعة وسوق الشغل علاقة تفاعلية. الجامعة محاصرة، وهي لا تتوفر على الموارد والإمكانيات للذهاب والتوجه نحو المشغلين. وحتى عندما يتم الانفتاح على هؤلاء فالاستجابة تكون ضعيفة جدا. يبدو هذا بوضوح في طلبات التدريب، نادرا ما تلقى استجابة إلا عندما تكون قائمة على علاقات شخصية بين الأستاذ المشرف على الوحدة وبين رئيس مقاولة. أكثر من هذا، وهذه حقيقة عشتها في عدد من مجالس الكلية والجامعة، رجال الأعمال الذين يمثلون قطاعاتهم في هذه المجالس لا يحضرون اجتماعاتها، وعندما يفعلون فمن أجل أن يعطوا دروسا عصماء للأساتذة في ضرورة الاعتماد على النفس والعمل بمنطق المقاولة، ونادرا ما نراهم بعد ذلك. أي أننا أمام رجال أعمال لا يعبأون بالجامعة ولا يهتمون بمخرجاتها.

أي أفق يفتحه المشروع للجامعة، بتنصيصه، لأول مرة، على «إمكانية إبرام عقود مع المنشآت العامة ومقاولات القطاع الخاص بشأن بعض أنشطة التكوين والبحث وإنجاز الخبرات»؟

○ الحديث عن استقلالية الجامعة بدأ بسيطا وأوليا. أولا لأنه لا يمكن تطبيقه إلا بصورة تدريجية، ثانيا لأن الأشخاص الموجودين بالجامعة هم بالأساس موظفون عموميون يفتقدون إلى التجربة وأحيانا إلى روح المبادرة والخبرة المالية. بالطبع، هذه الاستقلالية يجب أن تأتي على مراحل ويفترض فيها أن توفر للإداري أو للباحث المغربي إمكانية إطلاق مشاريع ناجحة وذات مردودية والعمل على تمكين الطالب من أن ينخرط بصورة تدريجية في هذه المشاريع. التجربة ابتدأت ببعض الجامعات، وقد كانت المدرسة المحمدية للمهندسين رائدة في هذا المجال، وبدأ إعداد بنيات بسيطة لإدارة وتدبير المقاولة من داخل المؤسسة، وتم تشجيعها ببعض الإعفاءات والتسهيلات على المستوى الإداري، وأظن أن اتساع الدائرة صار يسمح بتوسيع التجربة ككل. نجاح هذه التجربة في المؤسسة العمومية هو شيء حيوي، لكوننا أصبحنا حاليا أمام منافسة حقيقية ستتزايد من طرف التعليم العالي الخاص، وإذا لم تكتسب الجامعة العمومية المغربية هذه الخبرة ولم تنخرط في هذا البعد فستجد نفسها متجاوزة من طرف منافسها الخاص، وستغدو في حالة شبيهة بتلك التي نراها اليوم في التعليم العمومي الذي يراكم السلبيات ويترنح بسبب صعوبات بنيوية وبيداغوجية وإدارية، في الوقت الذي يسير فيه التعليم الخاص نحو تكريس نفسه كنموذج ناجح بما يعطي وضعا معكوسا لذلك الذي عشناه في فترة السبعينيات والثمانينيات، حيث كان التعليم العمومي يردم الهوة بين الفقراء والأغنياء ويفتح المجال أمام الأشخاص الذين لديهم مواهب وقدرات معرفية..

ما هي إذن قيمة ما نص عليه المشروع من مبدأ المساواة في الوقت الذي يشكل فيه التعليم العالي الخاص والمعاهد العليا المفتوحة في وجه أبناء الميسورين طريقا سالكا نحو مناصب الشغل المهمة في مقابل انسدادها في وجه خريجي التعليم العالي العام؟

○ سبق أن أجبت جزئيا عن هذا السؤال عندما قلت أن هناك بعض الحاجات الوهمية التي يجب مراجعتها.. هناك مستوى أول، هو أن فتح المجال أمام التعليم العالي الخاص في المغرب يعد مقتضى دوليا الآن يفرض نفسه على الدولة. في مستوى ثان، الدولة تريد أن تخفف عنها الأعباء وتتخلص من بعض القطاعات ذات الكلفة العالية وتخويل القطاع الخاص إمكانية النشاط والفعل فيها، وبالتالي فهذه حاجة مشروعة، ولكن المطلوب هو أن لا يتكرر ما حصل في خوصصة التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي. أي ألا نسقط في تعليم بسرعتين وبصورة خاصة في تعليم ينتج هويتين مختلفتين، يجب أن ننتبه إلى أن جزء كبيرا من أبناء النخب المغربية الذين يدرسون في هذا التعليم الخاص يتلقون تاريخ وجغرافيا دول أجنبية ولا يعرفون شيئا عن تاريخ وآداب وتراث وثقافة بلدهم. وهذه الرزية لا نريد لها أن تتكرر كذلك على مستوى التعليم العالي الخاص، الذي عليه أن يكون مستقبلا قادرا على المنافسة مفتوحا أمام المواهب، وهو ما يدفع نحو إعادة ملاءمة نظام المنح بصورة أكثر عدالة تجعل أبناء الفئات الفقيرة قادرة على أن تكون لها نفس الفرص في هذا التعليم العالي بمعنى أن تكون هناك منح تغطي مصاريف هذا التعليم لجزء من المجتمع. كما يجب كذلك الاهتمام بالنظام الذي أدى إلى نجاح الجامعة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو بعض دول شمال أوروبا.

وهو نظام الوقفيات، لمكانت من الأشخاص العينيين أو الذاتيين أو من الفئات المعنوية، بصورة تمكن الجامعة من امتلاك الأدوات التي تسمح لها بولوج المجتمع والتأثير فيه، بالإضافة إلى توسيع الحرية داخل الجامعة والنظر إليها باعتبارها مجالا عموميا للنقاش وللتفكير في القضايا الاقتصادية والاجتماعية. علينا تجاوز الفهم الضيق للبحث العلمي وقصره على التقانة. البحث العلمي أوسع، وأعطي مثالا باستطلاعات الرأي. لماذا لا تقوم الجامعات المغربية بسوة بنظيراتها في العالم بدراسات لاستطلاع الرأي في مجالات أساسية لاجتماعية وسياسية. لا يمكن لهذا الصنف الطليعي والمستقبلي الدقيق أن يتطور في جامعتنا إلا بتوسيع هامش الحريات وتوفير الميزانية الضرورية. وأضيف مثالا آخر، أنا الآن مسؤول عن وحدة تكوين في الدكتوراة، وعندماأطلب من أي أستاذ باحث أن يأتي من المدينة التي قيم فيها لكي يلقي محاضرة أو يشرف على تكوين مباشر لصالح للطلبة، أجدني لا أتوفر على ميزانية لتغطية نفقات سفره وإقامته وتعويضه عن ساعات العمل. فكيف يمكننا أن نطور البحث العلمي ونحن لا نستطيع أن نعوض على الأقل نفقات الأساتذة الباحثين داخل الجامعة المغربية...

لكن وزير التعليم العالي أعلن مؤخرا عن مضاعفة ميزانية البحث العلمي عشر مرات (من 60 مليون درهم إلى 570 مليون درهم). فهل هي بداية رد الاعتبار للجامعة كفضاء ثقافي ومعرفي مشرع على البحث والابتكار؟

○ يجب الانتباه إلى أن جزء كبيرا جدا في المحاسبة العامة من ميزانية البحث العلمي هو في الحقيقة عبارة عن أجور للموظفين داخل هذه البنيات. فالسؤال هو كم تشكل كتلة الأجور في هذه الميزانية. ثانيا، يجب أن نتخلص من تلك النظرة التجزيئية التي تعتبر أن مجال البحث العلمي هو العلوم الدقيقة فقط. ولا ينظر إلى أهمية البحوث والدراسات في العلوم الإنسانية. أشير هنا إلى أن ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتفادى حربا أهلية بين السود والبيض، خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية، وعمليات الهجرة القوية من الولايات الجنوبية نحو الشمالية، هو الدراسات السوسيولوجية، التي مكنت من إدماج سواء المكون الزنجي أو المكونات الأخرى التي وفدت من هجرات خارجية (إيطالية وإيرلندية وأمريكولاتينية..). لولا هذه الدرسات لكانت الولايات المتحدة الأمريكية الآن عبارة عن عشرات الدول المفككة والمتحاربة فيما بينها. يجب ألا نستهين بالقيمة المضافة للبحوث السوسيولوجية ودراسات الاقتصاد وكل ما يتعلق بهذا الحقل سواء في بعده المباشر أو الأشمل أو الاجتماعي

التاريخ: 2014/10/29
العدد: 5423

الأحداث المغربية

الصفحة: 12

روح الاستخفاف السابقة للقيمة المضافة لكليات الآداب بالإضافة طبعا لكليات الدراسات القانونية والاقتصادية والعلوم الدقيقة والهندسة بحيث تكون هناك رؤية شمولية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار تكامل وتداخل حقول البحث بين هذه الجامعات. أنا لا أستطيع أن أقيس درجة التأثير الممكنة لمضاعفة هذه الميزانية على البحث العلمي، ولكن أعتبر أن كل استثمار في هذا المجال هو أساسي شرط ألا يكون موجها نحو التجهيزات والمختبرات فحسب، وإنما أن تكون لديه أيضا رؤية بيداغوجية أعمق..

هناك نفحة مقاولاتية مبثوثة في ثنايا المشروع ومجسدة في مفاهيم تحيل على اقتصاد السوق، ألا يجعل هذا التوجه الجامعة مجرد تابع للسوق ويختزل عملها في توفير الخبرات المتخصصة على حساب عمق التفكير وشغب النقد والفاعلية الثقافية؟

○ السوق معطى موضوعي. ولا يمكن للجامعة أن تتطور وتنافس إذا لم تأخذ هذا البعد بعين الاعتبار. الخطأ يقع عندما نعطي الأولوية للسوق على الجامعة. بحيث أنها تتحول إلى ورشة تنتج للسوق وتكون غير قادرة على أن تبدع وتؤثر فيه. لأن المفروض في الجامعة ليس أن تنتج طرائق وأساليب تحسن أداءه، وإنما أن تنتج أيضا طرائق وأساليب تعيد بنينة السوق وتنطيمه وفق قيم إنسانية تحضر فيها المساواة والحريات وكرامة الإنسان. لا ينبغي أن نجعل الجامعة أحد مخرجات السوق. يجب أن تكون نوعا من المركز الفكري الذي يفكر في أنسنة السوق. الجامعة كذلك يجب أن تستثمر في البحث بكل أبعاده كما سبقت الإشارة، ليس في التقانة باعتبارها حاجة يمليها هذا السوق، لكن في المستهلك أيضا باعتباره مواطنا له حقوق وواجبات ومن حقه مثلا أن يتمتع بمنتوج وخدمات تراعي هذه الحقوق البيئية أو الصحية أو الثقافية. ولتتحول الجامعة إلى عنصر استقطاب عبر الموارد البشرية والمادية المتاحة لها وقادرة على التأثير في السوق تلزمها بيئة قانونية سليمة وهامش للحريات داخل يطال السوق أيضا.

بخصوص السياسة اللغوية، ألا يعد إقرار البكالوريا الدولية مزيدا من التمكين للفرنسية؟ ألا يتناقض هذا مع حث مشروع القانون على ضرورة «العمل على مواصلة وتطوير وتنمية التدريس باللغة العربية في مختلف ميادين التكوين والبحث»؟

○ للأسف، وهنا أشير للسيد رشيد بلمختار بالإسم، وأقول أنه يطبق علينا المثل المغربي الدارج «كيبيع القرد ويضحك على اللي شراه». ودعوه لأن يصارح المغاربة ويقول لهم أنه يريد فرض بكالوريا فرنسية وليس دولية. فالمؤسسات التي تعتمد اللغة الفرنسية موجودة في كل الأكاديميات، بينما المؤسسات الإنجليزية حسب علمي موجودة في ثلاث أكاديميات [illegible]

أمام مزيد من الفرنسة. نحن أكثر ولاء للغة تتراجع في وطنها، لكنها تتقدم في بلادنا على حساب اللغات الأجنبية التي نحن بحاجة إليها، وهي اللغات الأكثر والأسرع انتشارا في العالم والأكثر التصاقا بالمعارف والتقانات الجديدة، وعلى رأسها الإنجليزية واللغات الصاعدة الأخرى، وفي تفريط كلي للغتنا الوطنية. عندما نأتي ونختار تلاميذ أغلبهم من العلوم الرياضية وبمعدلات عالية جدا (17/20) ونشجعهم على ولوج هذه البكالوريا التي سميت بالدولية فالنتائج بداهة ستكون 100% والمعدلات عالية جدا،

وسوف يطل علينا السيد رشيد بلمختار إذا أدامه الله في هذا المنصب لكي يبيعنا القرد وهو يلوح في وجهنا بنسبة النجاح. لقد تعبنا من هذه المقاربات المختزلة.

هل يمتلك القانون المرتقب مشروعا حقيقيا لتجميع وتوحيد مختلف مكونات التعليم العالي العام في إطار جامعة حقة؟

○ هناك نوع من عدم التلاؤم الذي يعاني منه القانون 001 منذ البداية. فهو يطالب المترشحين للعمادات أن يكون لكل واحد منهم مشروع كلية، ويطالب رئيس الجامعة بالشيء نفسه، والسؤال هو كيف يمكننا توحيد ذلك عندما يكون لنا 15 مشروع كلية وجامعة كلها متنافرة وغير منسجمة...

هذا يطرح مشكل الاستقلالية البيداغوجية والعلمية والثقافية لكل كلية وجامعة..

○ تماما. حتى الآن هناك استهتار كلي بهذه المشاريع، لأنه في النهاية ثمة مذكرات وزارية ولجنة اعتماد وطنية هي التي تحدد الملامح العلمية والإدارية لهذه الكليات والجامعات. إضافة إلى وجود ارتباكات كبيرة حتى على المستوى المالي. فكثيرا ما تتوصل الكليات بميزانيات وتبدأ في وضع لوائح باحتياجاتها بناء على هذه الميزانيات، وبعد شهر أو شهرين تتوصل بإخبارات إما بإلغاء هذه الميزانيات نهائيا أو باقتطاعات كبيرة منها. ما يبدو لي أن الجامعة في حاجة إليه هو نوع من الحكامة والرؤية الاستراتيجية. وأظن أن إعادة النظر في مفهوم الأقطاب الجامعية وتعزيز هذه الفكرة مع ما يستتبع ذلك من حرية إدارية وأكاديمية ومالية..

خصوصا في أفق الجهوية الموسعة..

○ تماما، يمكن أن يعطي نتائج، خصوصا في إطار المقاربة الجهوية الآن، لكن شريطة مقتضيين. الأول هو الضبط والمراقبة المالية، فقد كان هناك كثير من الهدر في السابق، [illegible] حاجة إلى نوع من الافتحاص المالي الدوري الذي يجب أن يعتمد، بالإضافة إلى قدر كبير من الشفافية في تدبير الميزانيات في علاقة بمجالس هذه المؤسسات، وكذلك الخروج من الوضعية المهمة التي نعيشها اليوم، فعدد من منصب [illegible]

التي تكمن وراء التعيينات هي اعتبارات سياسية، وهذا عائق أمام نمو وتطور الجامعة لأنها تحول رئيسها إلى فاعل سياسي وتحرمه من الحرية التي هو بحاجة إليها كأكاديمي.

مختار بنعبدلاوي

التاريخ:2014/10/29
العدد: 601

الأخبار

الصفحة :الاخيرة

شوف تشوف

رشيد نيني
rachidniny info@gmail.com

الشاب الداودي

(2/1)

صفات كثيرة تجتمع في لحسن الداودي وزير التعليم العالي، فهو مزاجي وسريع الغضب ولسانه يسبقه، وهو يسمع أكثر مما يقرأ، ويتكلم أكثر مما يستمع. فهو يعطي الدليل على أنه يجدر بالحزب الذي اقترح اسمه للحكومة، بأن يرفق ملفه بدراسة كافية وشافية عن حالته النفسية والعقلية. ألم يقل وزير الصحة في البرلمان إن نصف المغاربة يعانون من اضطرابات نفسية أو عقلية؟ إذن لماذا نفترض أن بعض وزراء هذه الحكومة يشكلون استثناء؟

فبعدما خاطب الحسن الداودي أساتذة الجامعات المضربين بـ«الذيليين»، والمعطلين بـ«العالة»، والأدبيين بـ«الخطيرين» على المجتمع، وكذا وصفه لبعض الطلبة اليساريين بـ«المجرمين»، فإنه لم يمر سوى أسبوع واحد على موقعة «التعاضض» في البرلمان بين شباط واللبار، حتى سمعناه ينهر البرلمانية «مدام ميلودة» قائلا لها:

-«شدي لرض وسمعي مزيان...».

فهذه ليست جملة قالها قاطع طرق لضحيته، أو ماسح أحذية لمتشردة، بل هي جملة قالها وزير يدبر قطاعا يضم نخبة المجتمع وزبدته، بل إن الذين يحتكون معه في مقر الوزارة، يعتبرونها جملة «عادية» في قاموس هذا «الخبير»، لكونهم يسمعون يوميا ما هو أسوأ، وهذا يتم أحيانا في اجتماعات رسمية.

فالداودي له باع طويل مع صفاقة اللغة و«تخراج العينين»، إذ يسهل على مستمع عادي أن يلامس تشنجه وعصبيته، حيث لا يمكنه أن يستمر في نطق جملتين كاملتين دون أن يبدأ في الشتم والاستهزاء والتهديد المبطن والمعلن. هكذا إذن تنضاف جملة سوقية جديدة للمعجم السياسي المغربي الذي شرع في تاليفه، منذ أن فقدت السياسة في هذا البلد كل قيمها وأخلاقها، وأضحت سوقا تحتضن كل أنواع «الشناقة».

والحقيقة أن علاقة الحسن الداودي مع عادة «جيب يا فم وكول» هي بمثابة علامة مميزة له في حزبه وفي مكاتب وزارته، فالرجل معروف لدى الخاص والعام في حزبه أنه «مكيعرفش يهضر»، والغريب العجيب هو أنه بالرغم من هذه «الميزة» التي تميز ابن «فم الجمعة» في أزيلال، فقد أسند إليه قطاع يفترض أن يكون هو عماد الحياة العلمية والثقافية والأخلاقية والأدبية والاقتصادية في بلادنا، ليحولها الوزير، لأسباب كثيرة سنقف عند بعضها، وبسبب طبعه المندفع، إلى وزارة لا تختلف كثيرا عن سوق أسبوعي، أي «كل سوق ورزقو»، فمرة يصرح بأنه يدافع عن استقلالية الجامعة، وأن هذا مبدأ أساسي لتقدمها، لكنه لا يتردد في ربط كل حواسيب رؤساء وعمداء الجامعات والكليات إلى حاسوب مركزي، ليتحكم فيهم ويراقبهم، بل توجيه الترشيحات لتنصيب بعض أبناء الحزب أو المقربين له، تماما مثلما يسعى الآن للقيام به بمحاولته فرض صديق له، على شاكلة زميله مصطفى الخلفي، على رأس جامعة محمد الخامس، ولم يجمد رغبته هذه إلا التهديد الذي حمل توقيع سبعة عشر مديرا وعميدا لكبريات المدارس والكليات التابعة للجامعة، بكونهم سيقدمون استقالة جامعية إن هو أقدم على ذلك، لكون هذا «الصديق» مجرد موظف مسؤول عن الأحياء الجامعية بالوزارة ولا علاقة له بالجامعة والبحث العلمي

ومرة أخرى لا يتردد في أن يرسل المذكرات تلو الأخرى، والتي يخرق فيها القانون، ويتدخل لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات في صميم عملهم، كالمذكرة التي أرسلها السنة الماضية لإلغاء الامتحانات الشفوية من اختبارات الولوج للماستر، مع أنه وقع بقلمه على دفاتر تحملاتها، والتي تلزم أصحاب هذه الماسترات بإجراء الامتحانات الشفوية.

وفي السنة الماضية أرسل مذكرة يفرض على الأساتذة الراغبين في استكمال دراستهم الجامعية التوفر على ترخيص، وعندما جاء بلمختار وتبنى القرار نفسه، ولكي يحرجه مع الأساتذة و«ينقي» صفحة حزبه معهم، فإنه طالب رئيس الحكومة بمراجعة قانون يعود لبداية الثمانينات، فإذا كانت المذكرات الموقعة باسمه متناقضة، فلا ننتظر العكس من تصريحاته وكلامه.

والحقيقة، إن كان «التشيار» في اللغة يسيء له مع أساتذة التعليم العالي بصفة عامة، فإنه أفاده كثيرا على المستوى الحزبي، وذلك لكون طريقه إلى دائرة القيادة في حزبه لم تكن مفروشة بالورد، فقد صارع بكل الوسائل ليضمن له «الملتحقون» بحزب الخطيب المكانة التي كانت له قبلهم.

وقد كان الداودي الرجل الثاني في حزب الخطيب، قبل التحاق بنكيران وإخوانه به، ولم يخف يوما طموحه لقيادة الحزب، وعندما كان بنكيران يوزع «غنيمة الحقائب»، كان يمني النفس بإحدى الوزارات الغنية، وعلى رأسها وزارة الاقتصاد والمالية، لكنه وجد نفسه وزيرا على قطاع فقير بإمكاناته، وساخن بسبب الصراعات التاريخية لمكوناته، إذ بالنسبة له العودة من مدينة المنفى الرباط إلى فاس «شباط»، والتي طرد منها شر طردة، ولجامعة فاس تحديدا وهو وزير مسؤول عن قطاع التعليم العالي، فلهذه العودة جاذبية وجدانية لن يقاومها هذا الرجل الذي تختزن ذاكرته الحروب التي قادها هناك.

والآن، وبعد قضائه زهاء اربع سنوات على رأس وزارة التعليم العالي، فإن كل الأدلة تشير إلى أن الحسن الداودي، الأستاذ الجامعي والخبير الاقتصادي الذي كل إنجازاته انه اقترح التوقف عن تصدير «ماطيشا» وتصدير العلم مكانها، أخطا طريقه نحو وزارة تحيط بها كل عناصر الفشل، علما أن أي سؤال حول الجامعة تتم الإجابة عنه في محيطها، أي في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والكثير من المعطيات ومن التاريخ أيضا، لذلك فلا تغيير نظام الدراسة، ولا نظام التقويم، ولا توفير المقاعد في المدرجات، ولا توفير الأساتذة يمكن أن يجيب عن الأسئلة الجوهرية للجامعة المغربية. لذلك فهو لا يزال لم يجد قط «اللحن» الذي يوفق بين الإشراف السياسي على قطاع تطالب كل مكوناته بالديمقراطية والاستقلالية، ولا يبدو انه سيجده، في ظل الهرج والمرج الذي تحدثه قراراته وتصريحاته غير المتزنة.

ذلك لأن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هذه الوزارة «الكبيرة» من حيث انتظارات المجتمع المغربي منها، ولكن «الفقيرة» بالإمكانات المادية المرصودة لها، و«اللجوجة» بمكوناتها البشرية، هي وزارة لن تستطيع لوحدها حل معضلة «تفريخ المعطلين»، لكون شعار «الجامعة مفتاح التنمية»، توجد مفاتيحه في السياسة الاقتصادية للحكومة، لذلك فقد ركن الرجل إلى التدبير اليومي، وإلى الخرجات الإعلامية ليبرئ ذمته من جهة وللمشاغلة النقابية والسياسية من جهة أخرى.

الداودي يعرف أن السعي لطرح أرضية توافقية لإصلاح الجامعة المغربية، سيفقد حزبه الكثير من وزنه الانتخابي في صفوف شبيبته، كما أنه يعرف أن مقولة ربط الجامعة بالمحيط تفترض تعبئة حكومية شاملة وليست فقط قطاعية، خاصة أن القرارات الاقتصادية لحكومته حالت دون توفير المناخ الاقتصادي الكفيل بمواكبة متطلبات الإصلاح الجامعي. كما أن هذه المقولة ليست الحل السحري في مناخ عالمي يفرض الكثير من التحصين الثقافي والاجتماعي قبل «فتح الباب». لذلك فهو يفضل «عدم الكلام» في المجلس الحكومي، لكنه «يتبورد» في البرلمان وفي التصريحات الحكومية لإخفاء هذه المعضلة وهذا العجز المزمن.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale et de la Formation Professionnelle

Bulletin de Presse

Mercredi 29 Octobre 2014 Numéro : 4862

Titres	Page
L'Unesco et la qualité du système	1
Préscolaire- Une stratégie à l'horizon 2030	2

Division de la Communication -Service de Presse
Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

DATE29/10/2014
N : 4389

L'ECONOMISTE

PAGE :16

Education

L'Unesco fustige la qualité du système

- **La moitié des élèves n'apprennent pas les bases, selon un rapport présenté hier**

- **La corruption gangrène le système, selon le SG de Transparency Maroc**

- **Appel à accroître les investissements dans le secteur**

LE constat dressé par le dernier rapport mondial de suivi de l'Education pour tous, réalisé par l'Unesco et présenté lors d'un séminaire organisé par Transparency Maroc hier à Rabat, est sans appel. Il inscrit le Maroc sur la liste des pays traversant une crise de l'apprentissage et où à peine la moitié des enfants apprennent les bases. On lui reproche de ne pas permettre aux élèves «d'acquérir les compétences les plus élémentaires en lecture et en mathématiques». Or, «cette crise a un coût, non seulement pour l'avenir de ces enfants, mais également pour le budget du gouvernement», note ce document. Abdelaâdim Guerrouj, ministre délégué de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, présent à cette rencontre, reconnaît en tout cas que «la qualité du système éducatif fait encore défaut au Maroc, malgré des investissements qui ont augmenté depuis la mise en place du programme d'urgence».

Il pointe notamment la maîtrise de l'arabe et du français au primaire. «A peine 6% des élèves inscrits en dernière année de ce cycle savent écrire en français et 15% en arabe », a-t-il déploré. La qualité, c'est également un problème de manque d'infrastructures, constate l'Unesco. Sur ce point, le ministre a reconnu l'insuffisance des efforts déployés en faveur du monde rural qui fait face à un manque de collèges et de lycées.

Si des efforts ont été réalisés en matière de généralisation de la scolarisation qui a atteint 99,5% au primaire, le rapport de l'Unesco critique le niveau élevé de redoublement et d'abandon scolaire, malgré la mise en place du plan d'urgence de 2008-2012. Au cours de cette période, la moyenne annuelle de déperdition scolaire a concerné 378.000 enfants dont 124.000 au primaire.

Ceux qui quittent l'école «se trouvent notamment exposés au marché du travail sans aucune préparation à la vie active», comme l'indique le document. «Avec ces chiffres, le Maroc est loin d'atteindre les objectifs du plan d'urgence et des objectifs du millénaire pour le développement», a martelé Abdessamad Sadouq, secrétaire général de Transparency Maroc. Il explique ce retard par la mauvaise gouvernance, le manque de transparence et la non implication des acteurs concernés, notamment les parents d'élèves.

«Même la corruption est un obstacle au droit à la scolarisation», ajoute t-il. Pour inverser la donne, il recommande la mise en place de mécanismes de redevabilité devant favoriser le contrôle parental et l'accès aux données publiques. «Il faudra également accroître les investissements dans ce secteur», a souligné pour sa part Philippe Maalouf, spécialiste du programme «éducation» à l'Unesco. Actuellement, le système éducatif absorbe le quart du budget de l'Etat. ❑

DATE29/10/2014
N : 4389

L'ECONOMISTE

PAGE :38

• Préscolaire: Une stratégie à l'horizon 2030

Le ministère de l'Education nationale planche, en partenariat avec l'Unicef, sur un énième diagnostic du préscolaire au Maroc. A l'issue de cette radioscopie, une stratégie nationale, la première du genre, avec des actions prioritaires à l'horizon 2030, sera élaborée. Elle sera dévoilée en 2015. Le préscolaire, qui bénéficie à 64,3% des enfants de moins de 6 ans (41,7% en milieu rural) devait être généralisé en 2004, selon les préconisations de la Charte nationale d'éducation et de formation. Le projet n'a jamais abouti. *A.Na*

DATE29/10/2014
N : 4389

L'ECONOMISTE

PAGE :38

• ... Et un premier référentiel pédagogique

L'Education nationale prépare également depuis 2013 un référentiel pédagogique qui sera partagé avec l'ensemble des intervenants du préscolaire en 2015. Pour commencer, il sera introduit au niveau de trois régions pilotes (Marrakech, Agadir et Oujda). ***A.Na***

DATE29/10/2014
N: 7319
LIBÉRATION
PAGE:4

Le Baccalauréat international dispensé dans 17 établissements scolaires de Meknès-Tafilalet

Le cycle du baccalauréat international sera dispensé, au titre de l'année scolaire2014-2015, dans dix-sept établissements scolaires relevant de la région Meknès-Tafilalet, a affirmé le directeur de l'académie régionale de l'éducation et de la formation (AREF), Mohamed Jay Mansouri.

Quelque 762 élèves (474 de l'enseignement public et 288 du privé) bénéficieront de ce nouveau programme qui concerne le tronc commun scientifique, a tenu à préciser, vendredi lors d'un point de presse, le directeur de l'AREF.

Après avoir rappelé les différentes dispositions prises par son département en vue de généraliser la scolarisation et lutter contre l'abandon scolaire, le responsable a fait savoir qu'il a été procédé à la construction de 16 établissements scolaires dans différents cycles d'enseignement, relevant qu'un total de 19.192 élèves dont 1330 enfants scolarisés issus de familles démunies bénéficieront, des services d'internat.

S'agissant de l'offre sociale, le directeur de l'AREF de Meknès-Tafilalet a indiqué que quelque 130.341 élèves bénéficieront des services de cantines, 284.000 autres de l'initiative Royale "Un million de cartables" et plus de 7500 dont 3270 filles du transport scolaire.

Et d'ajouter que le programme "Tayssir" a bénéficié à quelque 42.760 élèves issus de familles nécessiteuses.

Pour le directeur de l'AREF Meknès-Tafilalet, un total de 173.478 élèves ont repris le chemin de l'école dans différents établissements scolaires. En ventilation par cycle d'enseignement, près de 275.557 élèves ont été inscrits dans l'enseignement primaire, 126.891 dans l'enseignement collégial et 75.725 dans l'enseignement qualifiant

DATE29/10/2014
N : 15465

LE MATIN

PAGE :17

Action caritative

Distribution de 220 cartables scolaires

Dans le cadre de ses activités caritatives, visant à aider les familles démunies à subvenir aux besoins de la rentrée scolaire, l'association Essalam Culture et Sport a organisé en collaboration avec la Fondation de la Banque Marocaine pour le commerce et l'Industrie, une opération de distribution de cartables et des fournitures scolaires au profit des élèves issus des familles défavorisées, des niveaux septième, huitième et neuvième de l'enseignement secondaire. Quelque 220 élèves des établissements El Mansour Eddahbi, Mohamed Cheikh, Moulay Rachid, Laâyoune et Attahadi, de la préfecture Mers Sultan – El Fida ont bénéficié de cette initiative. Cet acte fait partie des activités sociales de l'association programmées dans le planning de cette année visant à donner un élan à la généralisation de l'enseignement, en vue de garantir l'équité et lutter contre l'abandon scolaire.

DATE29/10/2014
N :1235

LES ECO

PAGE:2

Éducation routière, Boulif et Guerrouj main dans la main

Les départements du Transport et de la Formation professionnelle semblent être sur la même longueur d'ondes concernant l'importance de la formation à la sécurité routière. À l'issue d'une rencontre entre Mohamed Najib Boulif, ministre délégué chargé du Transport, et Abdelaâdim Guerrouj, ministre délégué auprès du ministre de l'Éducation nationale et de la formation professionnelle, les deux parties ont convenu de «développer une vision globale et intégrée», notamment «*sur l'importance de la création de canaux pour l'éducation routière dans les différentes étapes de l'enseignement scolaire*».